



۹۶۴۶-خ

کتابخانه مجلس شورای ملی		 شماره ثبت کتاب ۱۶۰۸۴
کتاب	فقه عامه	
مؤلف		
موضوع	شماره قفسه ۹۵۴۴	

بازدید شد
۱۳۸۴

خس «فهرست شده»
۹۶۴۴

الحمد

الحمد

الحمد

الحمد

کتاب فقه عامه از طهاره ال
المیزان

عبدست فرست
۴۵

حسنین

قال الله سبحانه وتعالى
 يا ايها الذين آمنوا
 اطيعوا الله واطيعوا
 رسوله واعلموا ان الله
 يعلم السر والنجوى
 قال النبي صلى الله عليه
 وآله وسلم ان الله يحب
 المتواضعين
 قال الله سبحانه وتعالى
 يا ايها الذين آمنوا
 اخرجوا من داركم واولادكم
 هذه دار الفسوق
 قال الله سبحانه وتعالى
 يا ايها الذين آمنوا
 اخرجوا من داركم واولادكم
 هذه دار الفسوق



قال الشيخ عليه السلام يا عايشة اذا قصص الحفارة فابري بالوسطى ثم انفض
ثم الايهام ثم النصف السبابة فان ذلك يورث الفتنة صدق
لقد علم البيت من المدرس واليمين من اكثر المراءى من الحديث اذ كان
يلوّن الصالحين واما اذا كان بين الصالح والطالح فاليمين على الصالح
واذن من المدرس ولا يبرئ لان الطالح لا خان من الترفع ولا يعرف
صحة اليمين الطالح هو الذي يشرب الخمر ويأكل الحرام والربوا فثبت
الدين والاعيان الحق نقل المصنف

ما من الفضل ولا من العظم
 الا ان الله عز وجل
 جعله في كتابه العزيز
 والاعلام على الاذن
 من الله عز وجل
 ما من الفضل ولا من العظم
 الا ان الله عز وجل
 جعله في كتابه العزيز
 والاعلام على الاذن
 من الله عز وجل

[illegible]

والثمن بالمال
هبة ويبيع بالمال
والأدرك السجدة الثانية
فإنه سجد السجدة الثانية
يقضي السجدة الثانية
مخففة أخرى

بِخَفَا عَيْنِكُمْ وَظَلَمْتُمْ فِي بَرِّهَا وَالْأَرْضَ وَلَيْسَ بِمَعَالٍ

١٠٠
 ١٠١
 ١٠٢
 ١٠٣
 ١٠٤
 ١٠٥
 ١٠٦
 ١٠٧
 ١٠٨
 ١٠٩
 ١١٠
 ١١١
 ١١٢
 ١١٣
 ١١٤
 ١١٥
 ١١٦
 ١١٧
 ١١٨
 ١١٩
 ١٢٠
 ١٢١
 ١٢٢
 ١٢٣
 ١٢٤
 ١٢٥
 ١٢٦
 ١٢٧
 ١٢٨
 ١٢٩
 ١٣٠
 ١٣١
 ١٣٢
 ١٣٣
 ١٣٤
 ١٣٥
 ١٣٦
 ١٣٧
 ١٣٨
 ١٣٩
 ١٤٠
 ١٤١
 ١٤٢
 ١٤٣
 ١٤٤
 ١٤٥
 ١٤٦
 ١٤٧
 ١٤٨
 ١٤٩
 ١٥٠
 ١٥١
 ١٥٢
 ١٥٣
 ١٥٤
 ١٥٥
 ١٥٦
 ١٥٧
 ١٥٨
 ١٥٩
 ١٦٠
 ١٦١
 ١٦٢
 ١٦٣
 ١٦٤
 ١٦٥
 ١٦٦
 ١٦٧
 ١٦٨
 ١٦٩
 ١٧٠
 ١٧١
 ١٧٢
 ١٧٣
 ١٧٤
 ١٧٥
 ١٧٦
 ١٧٧
 ١٧٨
 ١٧٩
 ١٨٠
 ١٨١
 ١٨٢
 ١٨٣
 ١٨٤
 ١٨٥
 ١٨٦
 ١٨٧
 ١٨٨
 ١٨٩
 ١٩٠
 ١٩١
 ١٩٢
 ١٩٣
 ١٩٤
 ١٩٥
 ١٩٦
 ١٩٧
 ١٩٨
 ١٩٩
 ٢٠٠
 ٢٠١
 ٢٠٢
 ٢٠٣
 ٢٠٤
 ٢٠٥
 ٢٠٦
 ٢٠٧
 ٢٠٨
 ٢٠٩
 ٢١٠
 ٢١١
 ٢١٢
 ٢١٣
 ٢١٤
 ٢١٥
 ٢١٦
 ٢١٧
 ٢١٨
 ٢١٩
 ٢٢٠
 ٢٢١
 ٢٢٢
 ٢٢٣
 ٢٢٤
 ٢٢٥
 ٢٢٦
 ٢٢٧
 ٢٢٨
 ٢٢٩
 ٢٣٠
 ٢٣١
 ٢٣٢
 ٢٣٣
 ٢٣٤
 ٢٣٥
 ٢٣٦
 ٢٣٧
 ٢٣٨
 ٢٣٩
 ٢٤٠
 ٢٤١
 ٢٤٢
 ٢٤٣
 ٢٤٤
 ٢٤٥
 ٢٤٦
 ٢٤٧
 ٢٤٨
 ٢٤٩
 ٢٥٠
 ٢٥١
 ٢٥٢
 ٢٥٣
 ٢٥٤
 ٢٥٥
 ٢٥٦
 ٢٥٧
 ٢٥٨
 ٢٥٩
 ٢٦٠
 ٢٦١
 ٢٦٢
 ٢٦٣
 ٢٦٤
 ٢٦٥
 ٢٦٦
 ٢٦٧
 ٢٦٨
 ٢٦٩
 ٢٧٠
 ٢٧١
 ٢٧٢
 ٢٧٣
 ٢٧٤
 ٢٧٥
 ٢٧٦
 ٢٧٧
 ٢٧٨
 ٢٧٩
 ٢٨٠
 ٢٨١
 ٢٨٢
 ٢٨٣
 ٢٨٤
 ٢٨٥
 ٢٨٦
 ٢٨٧
 ٢٨٨
 ٢٨٩
 ٢٩٠
 ٢٩١
 ٢٩٢
 ٢٩٣
 ٢٩٤
 ٢٩٥
 ٢٩٦
 ٢٩٧
 ٢٩٨
 ٢٩٩
 ٣٠٠
 ٣٠١
 ٣٠٢
 ٣٠٣
 ٣٠٤
 ٣٠٥
 ٣٠٦
 ٣٠٧
 ٣٠٨
 ٣٠٩
 ٣١٠
 ٣١١
 ٣١٢
 ٣١٣
 ٣١٤
 ٣١٥
 ٣١٦
 ٣١٧
 ٣١٨
 ٣١٩
 ٣٢٠
 ٣٢١
 ٣٢٢
 ٣٢٣
 ٣٢٤
 ٣٢٥
 ٣٢٦
 ٣٢٧
 ٣٢٨
 ٣٢٩
 ٣٣٠
 ٣٣١
 ٣٣٢
 ٣٣٣
 ٣٣٤
 ٣٣٥
 ٣٣٦
 ٣٣٧
 ٣٣٨
 ٣٣٩
 ٣٤٠
 ٣٤١
 ٣٤٢
 ٣٤٣
 ٣٤٤
 ٣٤٥
 ٣٤٦
 ٣٤٧
 ٣٤٨
 ٣٤٩
 ٣٥٠
 ٣٥١
 ٣٥٢
 ٣٥٣
 ٣٥٤
 ٣٥٥
 ٣٥٦
 ٣٥٧
 ٣٥٨
 ٣٥٩
 ٣٦٠
 ٣٦١
 ٣٦٢
 ٣٦٣
 ٣٦٤
 ٣٦٥
 ٣٦٦
 ٣٦٧
 ٣٦٨
 ٣٦٩
 ٣٧٠
 ٣٧١
 ٣٧٢
 ٣٧٣
 ٣٧٤
 ٣٧٥
 ٣٧٦
 ٣٧٧
 ٣٧٨
 ٣٧٩
 ٣٨٠
 ٣٨١
 ٣٨٢
 ٣٨٣
 ٣٨٤
 ٣٨٥
 ٣٨٦
 ٣٨٧
 ٣٨٨
 ٣٨٩
 ٣٩٠
 ٣٩١
 ٣٩٢
 ٣٩٣
 ٣٩٤
 ٣٩٥
 ٣٩٦
 ٣٩٧
 ٣٩٨
 ٣٩٩
 ٤٠٠
 ٤٠١
 ٤٠٢
 ٤٠٣
 ٤٠٤
 ٤٠٥
 ٤٠٦
 ٤٠٧
 ٤٠٨
 ٤٠٩
 ٤١٠
 ٤١١
 ٤١٢
 ٤١٣
 ٤١٤
 ٤١٥
 ٤١٦
 ٤١٧
 ٤١٨
 ٤١٩
 ٤٢٠
 ٤٢١
 ٤٢٢
 ٤٢٣
 ٤٢٤
 ٤٢٥
 ٤٢٦
 ٤٢٧
 ٤٢٨
 ٤٢٩
 ٤٣٠
 ٤٣١
 ٤٣٢
 ٤٣٣
 ٤٣٤
 ٤٣٥
 ٤٣٦
 ٤٣٧
 ٤٣٨
 ٤٣٩
 ٤٤٠
 ٤٤١
 ٤٤٢
 ٤٤٣
 ٤٤٤
 ٤٤٥
 ٤٤٦
 ٤٤٧
 ٤٤٨
 ٤٤٩
 ٤٥٠
 ٤٥١
 ٤٥٢
 ٤٥٣
 ٤٥٤
 ٤٥٥
 ٤٥٦
 ٤٥٧
 ٤٥٨
 ٤٥٩
 ٤٦٠
 ٤٦١
 ٤٦٢
 ٤٦٣
 ٤٦٤
 ٤٦٥
 ٤٦٦
 ٤٦٧
 ٤٦٨
 ٤٦٩
 ٤٧٠
 ٤٧١

Handwritten text in a cursive script, likely a continuation of the previous page, written on aged, slightly stained paper.

وقطار الخاسرة غليظة وخفيفة فالأمان من الغليظة أن تزيد
 على قدر الدم وهو أن يكون مثل عرض الكف والأمان الحقيقية
 تكون من الصلابة من جوار فروغ الخاسرة إذا كانت تقول عمد
 كان تبلغ ربع الثوب وكل ما خفي بذلك الإنسان أن
 كان نوحياً للتطهير فخاسرة غليظة كالقايظ والبور
 والدم والمصديد والخبث وكذلك المروث والاختفاء وبور
 ما يوصل لحم من الذواب وكذلك بول الغائز وغرورها

وذلك بكم الصغير والصغير الكلاوم ياطي والفخس
يجب غسل رجليه ويحترق الفوق بأية وأذا أصاب فف
فوق فافهم يارب كان فان عسل زلفا في لعل عم لوليت ان كان
لجاء لهم كالزوت والعذرة جفت فدلك بالالوان
تحتها وقال محمد بن يوسف الآدمي لان المتكسر في
جاز والرب وما لهم ذلك من البول لا تجزي فيه ولا ينفع
الحسن لا يطهر الا بالغسل لان الرطوبة على انه يظهر لو مسح بالارض
باليد حتى يتفرق به يظهر حله وعينه لا يظهر
والاول اصح مرشد

[illegible][illegible]

Handwritten text at the bottom of the page, likely a signature or date, is partially visible and mostly illegible due to fading and the angle of the page.



باب افضل من القيام **الافعال في الصلاة**
 ينبغي للمصلي ان يخشع في صلوة ويكون
 نظرا الى موضع سجوده ومن اداد الدخول
 في الصلوة كبر ورفع يديه ليحاذي
 باصبعيه شحمتي اذنيه ولا يرفعهما في
 تلبية شواصهما ثم يعقد يمينه على راسه
 يساره تحت شترته ويقول سبحان
 الله الى اخره ويتعوذ وتقرأ
 بسم الله الرحمن الرحيم ويخفي
 وقال النافع يخطو بها في الصلوة
 الاخير بالوراء فصلا له ماروس
 ابو حنيفة ان الله كان يحجر باليسار
 وكنت قوله عن تلبسته خفيص الامام
 التعوذ والتسمية والتأمين ومارواه
 تحول على الصلوة ماروس ان عمر بن الخطاب
 التكبير للتسليم وسنة
 وقال النافع يخطو بها في الصلوة
 الاخير بالوراء فصلا له ماروس
 ابو حنيفة ان الله كان يحجر باليسار
 وكنت قوله عن تلبسته خفيص الامام
 التعوذ والتسمية والتأمين ومارواه
 تحول على الصلوة ماروس ان عمر بن الخطاب
 التكبير للتسليم وسنة

ويخفي ثم ان كان اماما جصا بالقراءة في الج
 والا وليبي من المغرب والعشاء وفي الجماعة
 والعبدني وان كان منفردا ان شاء جنونا
 وان شاخت وان كان مأمو لا يقرأ
 ويحيي القمار والمأموع امن فاذا اراد
 الركعة كبر ورفع ووضع يديه على ركبتيه
 ويقرأ اصابعه وبسط ظفره ولا يرفعه
 راسه ولا يتركه ويقول سبحان رب
 العظيم ثلاثا ثم يرفع راسه ويقول سبح الله
 وقال النافع يخطو بها في الصلوة
 الاخير بالوراء فصلا له ماروس
 ابو حنيفة ان الله كان يحجر باليسار
 وكنت قوله عن تلبسته خفيص الامام
 التعوذ والتسمية والتأمين ومارواه
 تحول على الصلوة ماروس ان عمر بن الخطاب
 التكبير للتسليم وسنة

[illegible]

فيها من السجدة الثانية افترق رجل
اليسرى وجلس عليها ونصبت اليمنى
وتشبهت والتشهد التحات لله والصلوة
والطيبات السلام عليه ايضا النبي
ورحمه الله وبركاته السلام علينا و
على عباد الله الصالحين اشهد ان
لا اله الا الله واشهد ان محمدا
عبد ورسوله ويقراء فيما بعد الاولين
فاتي الكتاب وجلس في آخر الصلوة

رُغَمَانٌ تُبْصِئُ النَّافِلَةَ وَيُصَلِّي بِصَاحِبِهَا
 الْجُفُوفَ بِلَا جَمْرٍ وَلَا خُطْبَةٍ فَإِنْ لَمْ يَكُنْ فِي الْمَدِينَةِ
 صَلَّى النَّاسُ فَرَادَى رُغَمَانٍ أَوْ أَرْبَعًا وَيَدْعُو
 بِرُغَمَانٍ أَوْ أَرْبَعًا حَتَّى تَخْلُ السَّمْسُ فِي جُشُوبٍ
 يُصَلِّي كُلُّ وَاحِدٍ خَدًّا وَكَذَا فِي الظُّلُمَةِ
 وَالرَّجَّةِ وَخَوْفِ الْعَدُوِّ فَصَلِّ
 لَا صَلَاةَ فِي الْاِسْتِسْقَاءِ كَلَى الدَّعَاءِ وَلَا
 سَتْفَارٍ وَأَنْ صَلَّوْا فَرَادَى خَيْرٌ

بجمع امامهم خمس تروحيات كل تروحي
 اربع ركعات بتسليتين يجلس بين
 ويجتنب مقدار تروحيته وكذا
 ثمانية ثم يومه ربيع ولا يصلي
 ساعة الا في رمضان ويكفي

مع القدرة على القيام والسنن
 من ثلثة ايام ولا يخرج بموضع افضل
 سجود السجود
 ويسجد بعد السلام سجدة
 والاولى اصح لان شرع للفقهاء
 في الصلاة ورفع واجبه يكون واجبا
 ولا يجب الا بالبرك الواجبة دون السنن
 يجب نظرا للمعذور بالصلاة المتعددة
 لان الصلاة اذا كانت من جنسها
 لا يكره ان يكون من جنسها
 لا يكره ان يكون من جنسها

ركنان نصيصة النافلة ويصل بجمع ايام
 الجهر ولا خطبة فان لم
 صل الناس في اذان هذين اواربع
 بعد صلاتي حتى تجل الشمس وفي
 يصل كل واحد وحده وكذا
 والبرج وخوف العدو فـ
 لا صلوة في الاستسقاء لكن الـ
 ستفاد وان صلوات فردى حسـ

بجمع ايام مع غير تروجات كل تروية
 اربع ركعات بتسليتين يجلس بين
 كل ترويتين مقدار تروية تحت وكذا
 بعد الخامسة ثم يوم ثلث بجمع ولا يصل
 الوتر جماعة الا في رمضان ويكفي
 قاعدا مع القدرة على القيام والسنن
 ويجز جود ثلث ايام ولا يخرج بموضع افضل
 الذمة باني سجود السجود وما دعاء الكافين الا في ضلوك

عدد
 لان الثلاث
 مستحب خصوصاً في الشبهات
 لان ابن عمر عنه
 وان اجتمع الكفار مظنة نزول
 سجود السجود
 وسجود السجود واجد وقال بعضهم
 والاولى اجماع لان شرا للنقص على
 في الصلوة ودفن واجب فيكون واجبا
 ولا يجب الا بركه الواجب دون السنن
 يجب نظرا للمعذور بالصلاة المتعددة
 بعد التمام من جهة ان كان اما دون حصتين ان كان متوذاً في
 لان الصلاة اذا سجدت لم يفسد

ولو ترك السجدة في الركعتين الاوليتين
ثم تذكر فانه بعد ويقرأ السجدة في السجدة
وعليه سجدة السجدة وكذلك لو تركها
في الركعة الاولى في سجدة السجدة
فان السجدة في الركعة الاولى
فان السجدة في الركعة الاولى
فان السجدة في الركعة الاولى

وحيثما وجد في سجدة السجدة
فان السجدة في الركعة الاولى
فان السجدة في الركعة الاولى
فان السجدة في الركعة الاولى

فان السجدة في الركعة الاولى
فان السجدة في الركعة الاولى
فان السجدة في الركعة الاولى

فان السجدة في الركعة الاولى
فان السجدة في الركعة الاولى
فان السجدة في الركعة الاولى

فان السجدة في الركعة الاولى

فان السجدة في الركعة الاولى
فان السجدة في الركعة الاولى
فان السجدة في الركعة الاولى

فان السجدة في الركعة الاولى
فان السجدة في الركعة الاولى
فان السجدة في الركعة الاولى

فان السجدة في الركعة الاولى
فان السجدة في الركعة الاولى
فان السجدة في الركعة الاولى

فان السجدة في الركعة الاولى
فان السجدة في الركعة الاولى
فان السجدة في الركعة الاولى

ويعين
السابع اذا سجد الثاني
ان يرفع راسه قبل الثاني
لان الثالث صلواتها في بعض
الاقوام فصاروا يحسنون بعضها
على القوم فيما سجدوا على الثانية كما ينضم
معهم وان لم يسجدوا

والسابع اذا سجد الثاني
ان يرفع راسه قبل الثاني
لان الثالث صلواتها في بعض
الاقوام فصاروا يحسنون بعضها
على القوم فيما سجدوا على الثانية كما ينضم
معهم وان لم يسجدوا

وصواؤك معارض له استقبل فان

كان يعرض له الشئ كثير ايني على غالب

ظنه وان لم يكن له ظني بني علي الاقل

تأليفه **سبحان النبوة** وهو

على النالى والسامع في الاعراف والارد

وَالْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي هَدَانَا لِهَذَا وَمَا كُنَّا لِنَهْتَدِيَ لَوْلَا إِسْرَافُهُمْ
وَالَّذِينَ هُمْ عَنْ آلِهَتِهِمْ تَارِكُونَ

تبارك الذي فوض به طوس سنة

وهو ^{الارسته} وهم السجدة ^{فرقة} والنجم ^{الارسته}

والاستنباط والعلق وشرايطها

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله الذي جعل القرآن الكريم
موسى عليه السلام في سورة الفجر
بالليل ان استغنى عن الفجر
قبل طلوع الفجر وقضاء
الفجر في الفجر

[illegible]

Handwritten text in Devanagari script, likely a manuscript page. The text is written in a cursive style and is partially obscured by a large, dark, irregular stain or shadow on the right side of the page. The visible text appears to be a continuous passage, possibly a chapter or a section of a larger work.

يُطْلَقُ الشَّرَاطُ الصَّلَوةَ وَيُقْضَى فَإِنْ تَلَاَهَا

الامر سجد صفا والمأموم وان تلاصقا المام

لم يسجدوا لها وان سمعوا المصلي يحث

ليس مع في الصلوة سجد طابعه الصلوة

ومن تلاها في الصلوة فام بجودها فيها

سقطات ومن ثم اية محاذ في
دعنا للمخرج فان فاجئة
سحرة واحدة وان الراكب السحرة

وَعِنْدَ النَّاسِ فِي تَقْدِيرِ الْأَقْدَارِ
فَقَدْ سَمِعْتُ فِي بَعْضِ الْأَقْدَارِ
وَسَمِعْتُ فِي بَعْضِ الْأَقْدَارِ
وَسَمِعْتُ فِي بَعْضِ الْأَقْدَارِ

[illegible]

وَقَدْ كَانَ لَكُمْ فِي رَسُولِ اللَّهِ أُتْمُنَةٌ كَثِيرَةٌ مِمَّا تَحْتَاجُونَ

هذا الكتاب من كتب
الشيخ الفاضل
الميرزا محمد باقر
الحلي

السياسة
المدنية
الادارة
البنية
البنية
البنية

وود الهمى

[illegible]

وكانت في ذلك سنة ثمان مائة وثمانين
والسنة التي فيها ولد له ابنه الثاني
الذي كان له من العمر اربع سنين
في سنة ثمان مائة وتسعين

اذا عجز عن القيام صلى قاعدا يركع وسجد
 او سويان عجز عنهما وان رفع الى راسه
 شيئا يسجد عليان خفض ركبته جاز
 ولا فلا فان عجز عن القعود اوحى مستلقيا
 او على جنبه وان عجز عن الركوع والسجود
 وقدر على القيام اوحى قاعدا فاعين
 لا ماء آخر الصلوة ولا يؤتى بعينه ولا
 يقلبه ولا يحاجبه ولو صلى بعض

اذا عجز عن القيام صلى قاعدا يركع وسجد
 او سويان عجز عنهما وان رفع الى راسه
 شيئا يسجد عليان خفض ركبته جاز
 ولا فلا فان عجز عن القعود اوحى مستلقيا
 او على جنبه وان عجز عن الركوع والسجود
 وقدر على القيام اوحى قاعدا فاعين
 لا ماء آخر الصلوة ولا يؤتى بعينه ولا
 يقلبه ولا يحاجبه ولو صلى بعض

اذا عجز عن القيام صلى قاعدا يركع وسجد
 او سويان عجز عنهما وان رفع الى راسه
 شيئا يسجد عليان خفض ركبته جاز
 ولا فلا فان عجز عن القعود اوحى مستلقيا
 او على جنبه وان عجز عن الركوع والسجود
 وقدر على القيام اوحى قاعدا فاعين
 لا ماء آخر الصلوة ولا يؤتى بعينه ولا
 يقلبه ولا يحاجبه ولو صلى بعض

بعض صلوة قايما ثم عجز فصلى كالعجز
 قبل الشروع ولو شرع قاعدا ثم قار
 على القيام بني ولو شرع سويان ثم قار
 على الركوع والسجود استقبل وقين
 اني عليه او عجز جبر صلاته فضاها
 ولا يقضى كاشت ذلك ومن خاف
 زيادة مرضه بقيامه صلى قاعدا
باب صلاة المسافر
 في صلاة المسافر في الركعة الاولى
 في الركعة الثانية في الركعة الثالثة

بعض صلوة قايما ثم عجز فصلى كالعجز
 قبل الشروع ولو شرع قاعدا ثم قار
 على القيام بني ولو شرع سويان ثم قار
 على الركوع والسجود استقبل وقين
 اني عليه او عجز جبر صلاته فضاها
 ولا يقضى كاشت ذلك ومن خاف
 زيادة مرضه بقيامه صلى قاعدا
باب صلاة المسافر
 في صلاة المسافر في الركعة الاولى
 في الركعة الثانية في الركعة الثالثة

بعض صلوة قايما ثم عجز فصلى كالعجز
 قبل الشروع ولو شرع قاعدا ثم قار
 على القيام بني ولو شرع سويان ثم قار
 على الركوع والسجود استقبل وقين
 اني عليه او عجز جبر صلاته فضاها
 ولا يقضى كاشت ذلك ومن خاف
 زيادة مرضه بقيامه صلى قاعدا
باب صلاة المسافر
 في صلاة المسافر في الركعة الاولى
 في الركعة الثانية في الركعة الثالثة

في كل يوم من أيام التشريق
على ما كان عليه يوم النحر
أربع فرائض للزكاة والنحر
أقبل عليهم يوم النحر
في صلوة العيد ردياً
ويؤدى ما روى عنه عمر بن الخطاب

رغبتين بغير تكبيرة الاحرام وثلاث
بعدها ثم يقرأ فاتحة الكتاب وسورة
ثم يكبر ويكبر ثم يبداء في الثانية
بالقراءة ثم يكبر ثلثاً واخرى للركعتين
ويقرأ في الثانية في الزاوية ويخطب بعد
الصلوة خطبتين يعلم الناس فيها
صدقة الفطر وان لم يخطب اساء
وجازت الصلوة فان شفعه وبرؤيته

في كل يوم من أيام التشريق
على ما كان عليه يوم النحر
أقبل عليهم يوم النحر
في صلوة العيد ردياً
ويؤدى ما روى عنه عمر بن الخطاب

من خالف ما روي
عن الأصل

بذات الصلوات بعد الزوال صلواتها
من الغار ولا يصلو بها بعده ويستحب
يوم الاضحية ان يكبر يوم الفطر الا
انه يؤخر الاكل الى بعد الصلوة ويكبر

في طريق المصلي جمعاً ويصليها كصلوة
الفطر ثم يخطب يعلم الناس الاضحية
وتكبر الشريفة وان لم يصلوها
أولى يوم صلواتها من الغد والحداد

في كل يوم من أيام التشريق
على ما كان عليه يوم النحر
أقبل عليهم يوم النحر
في صلوة العيد ردياً
ويؤدى ما روى عنه عمر بن الخطاب

في كل يوم من أيام التشريق
على ما كان عليه يوم النحر
أقبل عليهم يوم النحر
في صلوة العيد ردياً
ويؤدى ما روى عنه عمر بن الخطاب

بسم الله الرحمن الرحيم

كتاب الصغیر والصغیر فی فروع واحد
 بل سبعة من فروع من فروع الرجب
 حاتم معتق قال في فروع الرجب
 والنسب واول اوصافه في صف الف
 محال بالاف
 كتاب الصغیر والصغیر فی فروع واحد
 بل سبعة من فروع من فروع الرجب
 حاتم معتق قال في فروع الرجب
 والنسب واول اوصافه في صف الف
 محال بالاف

والاخر
تساو
اليوسف
لانك

السُّلْطَانُ ثُمَّ الْقَاضِي ثُمَّ إِمَامٌ إِلَى نَاحِيَةِ الْقُبْرِ
فَإِنْ كَانَ الْأَمْرُ عَلَيْكُمْ فَلَا تُقِيمُوا الصَّلَاةَ وَلَا
تُكَلِّمُوا النَّاسَ هَلَاكًا وَلَا نَجَاتًا وَإِذَا
قِيلَ لَكُمُ اسْكُفُوا أَسْجُدُوا لِلَّهِ سُجْدًا
مُعْتَدًا لِمَن لَّمْ يَكُنِ الْإِنْسَانُ خَالِقًا
لَّهُ فَاسْجُدُوا لِلَّهِ سُجْدًا مَّعْتَدًا
وَأَنذَرْتُكُمْ نَارًا تَلَظَّى وَلَئِنْ كُنْتُمْ
تُحِبُّونَ الْحَيَاةَ الدُّنْيَا فَاذْكُرُوا
الَّذِي كُنْتُمْ تَكْفُرُونَ وَلَئِنْ كُنْتُمْ
تُحِبُّونَ اللَّهَ فَاتَّبِعُونِي يُحْبِبْكُمُ
اللَّهُ وَيَغْفِرْ لَكُمْ ذُنُوبَكُمْ وَاللَّهُ
غَفُورٌ رَحِيمٌ

لم ينوصوا ولا زكوة في مال الضارب **باب**
 في المستفاد الجاس ويزكيه مع الاصل
 وتجي في الضارب دون العفو وتسقط
 بعهده النصاب بعد الحول فان حاله
 بعضه سقطت حصته ويجوز فيصا دفع
 القيمة وياخذ المصدف ووسط المال
 ومن ملك نصيبا فعمل الزكوة قبل الحول
 لنت او اكثر او لنصب **باب**

في الزكوة في مال الضارب
 في المستفاد الجاس ويزكيه مع الاصل
 وتجي في الضارب دون العفو وتسقط
 بعهده النصاب بعد الحول فان حاله
 بعضه سقطت حصته ويجوز فيصا دفع
 القيمة وياخذ المصدف ووسط المال
 ومن ملك نصيبا فعمل الزكوة قبل الحول
 لنت او اكثر او لنصب

باب **السَّائِمِ** السَّائِمَةِ التي
 يتلقى بالزَّكَاةِ في كثر الحول والاهل
 يتناول البخت والعرايب والقرينات
 ول الجوامس ايضا والفنم للضائ
 والمعن **فصل** ليس في اقل من خمس
 من الابل زكوة وفي خمس شاة وفي
 العشر شاتان وفي عشرين اربعة شياة وفي
 شياة وفي عشرين اربعة شياة وفي

في الزكوة في مال الضارب
 في المستفاد الجاس ويزكيه مع الاصل
 وتجي في الضارب دون العفو وتسقط
 بعهده النصاب بعد الحول فان حاله
 بعضه سقطت حصته ويجوز فيصا دفع
 القيمة وياخذ المصدف ووسط المال
 ومن ملك نصيبا فعمل الزكوة قبل الحول
 لنت او اكثر او لنصب

عشر بنات فخاض وصي
 التي طلعت في السنة الثانية وفي سنة
 ثلثين بنت لبون وصي التي طلعت في
 السنة الثالثة وفي سنة واربعين
 حقة وصي التي طلعت في الرابعة وفي
 احدى وستين حدة وصي التي طلعت
 في الخامسة وفي سنة وسبعين بنت لبون
 وفي احدى وتسعين حقات المائة

نَضِيبُ كُلِّ شَرِيكٍ نَضَابًا وَمِنْ وَجِبٍ عَلَيْهِ
سَيِّئٌ فَلَمْ يَوْجِدْ عَنْدهُ اخْرَجَهُ اَعْلَى مِنْهَا
وَرَدَ الْفَضْلَ اوَادَنِيْهُ وَاخْرَجَ الْفَضْلَ
بَابُ ذِكْرِ الزَّعْبِ وَالْفُضَّةِ
وَجِبٌ مِنْهُمَا وَبِهَا وَتَبْرَحُهَا وَحَلِيَّتُهَا
وَاَيْتُمَا نَوَى التَّجَارَةَ او لَمْ يَنْوِذَ لَهَا
نَضَابًا وَيَضُمُّ أَحَدُهُمَا إِلَى الْآخَرِ بِالْقِيَمَةِ
وَيَضَابُ الزَّعْبُ عَشْرَ وَرَدَ مُتَقَالًا

صورت المسند: رجل وجلسه في البيت فجرت
خبرها فوجدته في الخفة وورد القفا ووجهه
المنجلي وعنه فلما اورد المديسة صليها

[illegible]

اعلم ان الدمار سيهددنا في والداي ان يزوج طموحنا والاطمئنان فينا

وہاں سے لے کر پورے ملک تک ہر جگہ پر مشتمل ہے۔

وفيه نصف شقال ثم في كل أربعين شقال
 قاطان ونصف الفضة مائة درهم
 وفيها مائة درهم ثم في كل أربعين
 درهما درهم ويعتبر فيها الغلبة
 وإن كانت للفش فهو عرض وإمكان
 للفضة فهي فضة وكذا الذهب والمعتبر
 في الدرهم كل عشرة وزن سبعة شقال
 ولا زكوة في العوض إلا أن يكون للتجارة

في كل أربعين شقال قاطان ونصف الفضة مائة درهم
 وفيها مائة درهم ثم في كل أربعين درهما درهم ويعتبر فيها الغلبة

رة وتبلغ قيمتها نصبا من أحدهما ويضم قيمتها
 اليها **باب زكوة الروح والبناد**
 ما سبقه السماء أو سقى سقا فقيه العشر
 قل أو ثلث أو القصب الفارسي والخطب
 والخشيش وما سقى بالدولاب والدالية
 فقيه نصف العشر ولا شيء في البني
 عليه وفي العسل العشر قل أو ثلث

في كل أربعين شقال قاطان ونصف الفضة مائة درهم
 وفيها مائة درهم ثم في كل أربعين درهما درهم ويعتبر فيها الغلبة
 وإن كانت للفش فهو عرض وإمكان للفضة فهي فضة وكذا الذهب والمعتبر في الدرهم كل عشرة وزن سبعة شقال ولا زكوة في العوض إلا أن يكون للتجارة

اذا اخذ من ارض العُشر والارض العُشر

يَا اِذَا اشْرَا مَعَاذِي صَارَتْ خَرَجِيَّتُ

وَالْحَاجَّةُ لِنَصِيحَةِ أَصْلَاهُ وَلَا شَيْءٍ

فِيهِ يَخْرُجُ مِنَ الْجَبِّ وَلَا يَأْتِيُ جَدُّهُ فِي الْجَبِّ

باب العاشي وهو من فضله

الام كماخذ الصدقات من التجار ياخذ

وَالَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ لَهُمْ أَجْرٌ كَبِيرٌ

فَوَيْلٌ لِلْمُصَلِّينَ إِذَا سَأَلَ عَنْ شَيْءٍ مِنْهُمْ قَالُوا نَحْنُ كَمَا نَسْتَخِيرُ اللَّهَ لَكُمْ وَلَكُمْ نَعْتَدُ الْعَذَابَ إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَلِيمًا نَذِيرًا

العشيرة ومن خرج القصر في ذلك اليوم
وهو عشيرة وريثها كانه مائة درهم

ثمَّ الحَوْلُ او الفراغ من الدِّي او قال اديتُ

العاشر آخر أو لا الفقراء في المحرم وحلف

صَدَقَ وَكَذَلِكَ فِي السَّوَامِ إِلَّا فِي دَفْعِهِ

إلى الفقراء والمسلمين والذين فيهم سواء

لا يصدف الأوفى اعتصام الولد ونفس

قصة الخديجة بنت خويلد

يحيى عمر وسليمان بن يحيى

مسلم اودى وجر معدن ذهب او قند

اوحدیداوردصافی او حاسبی فی ارضی عشر

وَقَدْ قَرَأْتُ

افلا لم يكن لمصدق
ظهوره في اختياره

جعل دارنا وهو كالسهم من معانيها
واحكامنا ارجح

شماره بیست و نه از مجله قلم و قریضه
در آستانه سال نو و سال نو

هذا هو المتن الصحيح

هذا هو المتن الصحيح

او خراج في الباقي له وان جرد في

داره فلا شيء فيه وفي دار خند روايتان وه

وجدت في دار الاسلام فصوصي وعن

وجدت في داره علامه المسلمين فصول قط

والا في شيء والباقي له ان لم يكن لارض

ملكه فان كان فالباقي له فقي ما له يعرفها

الفقير وهو الذي له ادنى شيء والكني

هذا هو المتن الصحيح

هذا هو المتن الصحيح

هذا هو المتن الصحيح

هذا هو المتن الصحيح

والكني هو الذي لا يملك الا بالوفاة على الصدقة يعطى بعد

وسقطه القارة والحلابة والمانع في وقت رقبته والباقي

الفقير والمنقطه عن ساله والماكان يعطى جميعه وان يفتقر

على واحد منهم ولا بد من واحد ولا غنى ولا ولد غنى صغر ولا

ولا ملك ولا الامن بينهما قرابة ولا اعمار واستل وزوجه

ولا الامن كانه ولا الامن كانه ولا الامن كانه ولا الامن كانه

جاءه مكتوب ولود فقرا الامن بطنه فقير فله ان غنى او شفا

او دفعه الى النكاح فله ان ابوه او ابنه اجزاء وان كان غني

او لم يكن له كبر ويكن يغنيها ما بعد اخر الا قرابة او شفا

احويه من اصل بلده **ابن صنف الفقير** وبين واجبه على

هذا هو المتن الصحيح

هذا هو المتن الصحيح

على الحسم المالك بقدر النصاب فاضلا عن حوائج البيت

عن نفسه واولاده الصغار وعبد الخنزير ومدين وام

وام ولده وان كانوا كغارا غير مملوكين نصف صاع من بوا

وقبضة او صاع من شعير او قبضة او غير او زبيب او قنبلة

والصاع ثمانية ارطال بالعراق ويجب بطيء النحر يوم

الانصاف من ثمانية ارطال بالعراق ويجب بطيء النحر يوم

والصاع ثمانية ارطال بالعراق ويجب بطيء النحر يوم

والصاع ثمانية ارطال بالعراق ويجب بطيء النحر يوم

والصاع ثمانية ارطال بالعراق ويجب بطيء النحر يوم

والصاع ثمانية ارطال بالعراق ويجب بطيء النحر يوم

والصاع ثمانية ارطال بالعراق ويجب بطيء النحر يوم

والصاع ثمانية ارطال بالعراق ويجب بطيء النحر يوم

والصاع ثمانية ارطال بالعراق ويجب بطيء النحر يوم

والصاع ثمانية ارطال بالعراق ويجب بطيء النحر يوم

والصاع ثمانية ارطال بالعراق ويجب بطيء النحر يوم

والصاع ثمانية ارطال بالعراق ويجب بطيء النحر يوم

والنفل يجوز فيه من الليل نصف النهار ويجوز صوم

لنفسه بنية واجب اخو با في الصوم لا يجوز الا بنية صفة

من الليل والمساوي والمرفق في رمضان ان يفرق في اجزاء

وقع عنه ولا يبيع عن رمضان ووقت الصوم من طلوع الفجر

الى غروب الشمس وهو الاكل والشرب والملاهي مع

النية بشرط الطهارة عن الحيض والتفاس والتباعد

بقليان بصوم وكيفية ان يمتثل الناس الامانة في الناس

والعمر من شعبة وقت الفريضة فانه راوه صاحب

وان لم عليهم اكلوه لثبوت يومه وان كان بالسبحاء

قبل شراذم الولد العدل والعدو المارة وكل

واذا رد القاض شرادة صام وان اقل فف ولا كفارة عليه

والصاع ثمانية ارطال بالعراق ويجب بطيء النحر يوم

والصاع ثمانية ارطال بالعراق ويجب بطيء النحر يوم

والصاع ثمانية ارطال بالعراق ويجب بطيء النحر يوم

والصاع ثمانية ارطال بالعراق ويجب بطيء النحر يوم

والصاع ثمانية ارطال بالعراق ويجب بطيء النحر يوم

والصاع ثمانية ارطال بالعراق ويجب بطيء النحر يوم

والصاع ثمانية ارطال بالعراق ويجب بطيء النحر يوم

والصاع ثمانية ارطال بالعراق ويجب بطيء النحر يوم

والصاع ثمانية ارطال بالعراق ويجب بطيء النحر يوم

والصاع ثمانية ارطال بالعراق ويجب بطيء النحر يوم

والصاع ثمانية ارطال بالعراق ويجب بطيء النحر يوم

والصاع ثمانية ارطال بالعراق ويجب بطيء النحر يوم

والصاع ثمانية ارطال بالعراق ويجب بطيء النحر يوم

والصاع ثمانية ارطال بالعراق ويجب بطيء النحر يوم

والصاع ثمانية ارطال بالعراق ويجب بطيء النحر يوم

والصاع ثمانية ارطال بالعراق ويجب بطيء النحر يوم

والصاع ثمانية ارطال بالعراق ويجب بطيء النحر يوم

والصاع ثمانية ارطال بالعراق ويجب بطيء النحر يوم

والصاع ثمانية ارطال بالعراق ويجب بطيء النحر يوم

والصاع ثمانية ارطال بالعراق ويجب بطيء النحر يوم

والصاع ثمانية ارطال بالعراق ويجب بطيء النحر يوم

والصاع ثمانية ارطال بالعراق ويجب بطيء النحر يوم

والصاع ثمانية ارطال بالعراق ويجب بطيء النحر يوم

انما هو
باعتبار
الاجزاء
التي هي
الاجزاء
التي هي
الاجزاء

ولا ينفصل الاصح الناس وان لم يكن بالسما علم لم يقبل الشريعة

في كل ما فيه من اجزاء في كل ما فيه من اجزاء في كل ما فيه من اجزاء

في كل ما فيه من اجزاء في كل ما فيه من اجزاء في كل ما فيه من اجزاء

في كل ما فيه من اجزاء في كل ما فيه من اجزاء في كل ما فيه من اجزاء

في كل ما فيه من اجزاء في كل ما فيه من اجزاء في كل ما فيه من اجزاء

في كل ما فيه من اجزاء في كل ما فيه من اجزاء في كل ما فيه من اجزاء

في كل ما فيه من اجزاء في كل ما فيه من اجزاء في كل ما فيه من اجزاء

في كل ما فيه من اجزاء في كل ما فيه من اجزاء في كل ما فيه من اجزاء

في كل ما فيه من اجزاء في كل ما فيه من اجزاء في كل ما فيه من اجزاء

في كل ما فيه من اجزاء في كل ما فيه من اجزاء في كل ما فيه من اجزاء

في كل ما فيه من اجزاء في كل ما فيه من اجزاء في كل ما فيه من اجزاء

في كل ما فيه من اجزاء في كل ما فيه من اجزاء في كل ما فيه من اجزاء

123
السجدة
التي هي

123
السجدة
التي هي

123
السجدة
التي هي

123
السجدة
التي هي

123
السجدة
التي هي

123
السجدة
التي هي

123
السجدة
التي هي

واذا سقط الام فمجرد الامور والا فلا فلو

السجدة
التي هي

السجدة
التي هي

السجدة
التي هي

السجدة
التي هي

السجدة
التي هي

السجدة
التي هي

السجدة
التي هي

السجدة
التي هي

السجدة
التي هي

السجدة
التي هي

السجدة
التي هي

السجدة
التي هي

السجدة
التي هي

السجدة
التي هي

السجدة
التي هي

السجدة
التي هي

السجدة
التي هي

السجدة
التي هي

السجدة
التي هي

السجدة
التي هي

السجدة
التي هي

السجدة
التي هي

السجدة
التي هي

السجدة
التي هي

السجدة
التي هي

السجدة
التي هي

السجدة
التي هي

السجدة
التي هي

السجدة
التي هي

السجدة
التي هي

السجدة
التي هي

[illegible]

۱۰۰
 ۱۰۱
 ۱۰۲
 ۱۰۳
 ۱۰۴
 ۱۰۵
 ۱۰۶
 ۱۰۷
 ۱۰۸
 ۱۰۹
 ۱۱۰
 ۱۱۱
 ۱۱۲
 ۱۱۳
 ۱۱۴
 ۱۱۵
 ۱۱۶
 ۱۱۷
 ۱۱۸
 ۱۱۹
 ۱۲۰
 ۱۲۱
 ۱۲۲
 ۱۲۳
 ۱۲۴
 ۱۲۵
 ۱۲۶
 ۱۲۷
 ۱۲۸
 ۱۲۹
 ۱۳۰
 ۱۳۱
 ۱۳۲
 ۱۳۳
 ۱۳۴
 ۱۳۵
 ۱۳۶
 ۱۳۷
 ۱۳۸
 ۱۳۹
 ۱۴۰
 ۱۴۱
 ۱۴۲
 ۱۴۳
 ۱۴۴
 ۱۴۵
 ۱۴۶
 ۱۴۷
 ۱۴۸
 ۱۴۹
 ۱۵۰
 ۱۵۱
 ۱۵۲
 ۱۵۳
 ۱۵۴
 ۱۵۵
 ۱۵۶
 ۱۵۷
 ۱۵۸
 ۱۵۹
 ۱۶۰
 ۱۶۱
 ۱۶۲
 ۱۶۳
 ۱۶۴
 ۱۶۵
 ۱۶۶
 ۱۶۷
 ۱۶۸
 ۱۶۹
 ۱۷۰
 ۱۷۱
 ۱۷۲
 ۱۷۳
 ۱۷۴
 ۱۷۵
 ۱۷۶
 ۱۷۷
 ۱۷۸
 ۱۷۹
 ۱۸۰
 ۱۸۱
 ۱۸۲
 ۱۸۳
 ۱۸۴
 ۱۸۵
 ۱۸۶
 ۱۸۷
 ۱۸۸
 ۱۸۹
 ۱۹۰
 ۱۹۱
 ۱۹۲
 ۱۹۳
 ۱۹۴
 ۱۹۵
 ۱۹۶
 ۱۹۷
 ۱۹۸
 ۱۹۹
 ۲۰۰

Handwritten text in Devanagari script, likely a continuation of the previous page, showing dense cursive writing.

جاءوا يطلبون ان يجدوا بيوتهم كقبيض وقبيل الاصح ان
لا تدعي السلام على كقبيض بل الخليفة عند ارام الله
او بدلي في بيوتهم الى وقبيل متى وان تقول بقبيل اجزاء لم تقول
بيتك الاصح بيتك لا شريك لك بيتك ان الحمد والنوة
لك والملا شريك لك بيتك واذا تقول وبيتك فقد احسن
الرفق والفسوق والجلال ولا ييسر قبضا ولا سرا ولا
ولا اعمامة ولا فتنمة ولا فناء ولا خنق ولا خنق
الرجاء

[illegible]

This image shows a blank, aged, cream-colored page, likely an endpaper or flyleaf of a book. The paper has a slightly textured appearance with some faint smudges and discoloration, characteristic of old paper. The left edge of the page shows the binding, with visible stitching or stitching holes. There is no text or other markings on the page.

لا بد من العلم بالحدود
والعلم بالحدود
والعلم بالحدود

على ولا يكسر بغير الصلح ولا يقبل بشي الخدم ويجوز له

السكن والبيع والقبول والادجار والبطا والبيع ويجوز له
ويعجز له ان يقبل ويخرج الخدام ووسيط الخدم
وسيط الخدم وبقاؤه عدوه ويكسر في القبلة

الصلوات ويكسر على شرف او جسط وادبا اولي ركبنا

ولا يفر ليدخل مكنه ابتداء بالسلح او فاذا

عابث الكعبة كبر وصل وانبدأ بالبحر في استقباله وكبر ورفق

يدنيه كالصلوة ويقبله استناده من غير ان يوحى سلكا او

لا في فخذ من الجوارح باب الكعبة فيطوق بسبعة

الان في يوم عرفته ثم يتوجه الى عفات فانه اذا رآه

الشركوفاء او اعلى من ذلك الامام صل الطواف العرفه

واقام في وقت الطواف على كل واحد في وقت لم يقف

على وجهه

على وجهه

على وجهه

على وجهه

على وجهه

على وجهه

على وجهه

على وجهه

لا بد من العلم بالحدود

لا بد من العلم بالحدود

لا بد من العلم بالحدود

لا بد من العلم بالحدود

لا بد من العلم بالحدود

لا بد من العلم بالحدود

لا بد من العلم بالحدود

لا بد من العلم بالحدود

على ولا يكسر بغير الصلح ولا يقبل بشي الخدم ويجوز له

السكن والبيع والقبول والادجار والبطا والبيع ويجوز له

ويعجز له ان يقبل ويخرج الخدام ووسيط الخدم
وسيط الخدم وبقاؤه عدوه ويكسر في القبلة

الصلوات ويكسر على شرف او جسط وادبا اولي ركبنا

ولا يفر ليدخل مكنه ابتداء بالسلح او فاذا

عابث الكعبة كبر وصل وانبدأ بالبحر في استقباله وكبر ورفق

يدنيه كالصلوة ويقبله استناده من غير ان يوحى سلكا او

لا في فخذ من الجوارح باب الكعبة فيطوق بسبعة

الان في يوم عرفته ثم يتوجه الى عفات فانه اذا رآه

الشركوفاء او اعلى من ذلك الامام صل الطواف العرفه

واقام في وقت الطواف على كل واحد في وقت لم يقف

على وجهه

على وجهه

على وجهه

على وجهه

على وجهه

على وجهه

على وجهه

بنیان مخصوصه

فانما السبب والارادة السببية

[Faint handwritten notes at the bottom of the page]

الطبعة الثانية

الحمد لله الذي جعلنا من هذه الأمة أمة واحدة

الحمد لله وحده

Handwritten text in a cursive script, likely a manuscript or a page from a book. The text is written in a dark ink on a light-colored background. The script is dense and flowing, with many ligatures and flourishes. The text is arranged in several lines, with some lines being more prominent than others. The overall appearance is that of a historical document or a page from an old book.

احمد العتيق واولادهم انما هم وحيث
صنع وقف لاداء السنه بين و
الاول حصلت له هذه النعمه واما
بالماد الجنايات فلا تدر بعضا
الحج

[illegible]

[illegible]

Handwritten text in Arabic script, likely a continuation of the previous page, mentioning names and dates.

(Faint handwritten notes at the bottom of the page)

[illegible][illegible]

اشارة المفهوم ويجوز بيع الاعر وشرائه ويسقط
خيار الوبة بيمينه او بذوقه او بشي وفي الغار بو
بوصفه **نصف** الا قاله جابن ويتوقف على القبول
في الجس وبيع في حق التعاقد به وبيع جدد
في حق الثالث ويجوز بيع النخ الا في اقل او اكثر
او جنس اخر بل في الاول لا غير مطلقا البيع بيمينه منها
ومطلقا بغيره بيمينه بغيره ومطلقا النخ لا يمينه **باب**
لخيارات خبر الشرط جابن للمعاقدين ولا حرجها
ثلاثة ايام فادونها ومنه الخيار لا يفسخ الا بحضرة
مجلسه وجب بغيره او غيبته وخيار الشرط لا يورث
ومن اشترى مطلقا على انه خيار فليكن بخلافه ان شاء الله

ويجوز بيع الاخرى وسابغ عقوده بالاشارة

اخذت بحية الثمن وان شاء رده فاختار البائع لا يجزى
 البس من ملك وخيار المشتري يخرج ولا يدخله في ملكه ومن
 شرط الخيار تغيره جاز ويثبت كمالا وبسقط الخيار لمصلحة
 وبلا ما بعد على الرضا لا ركوب والوحد والعقد وطوره
نقل ومنه ان المشتري ما لم يرد جاز وله خيار الرجوع ومنه
 باع ما لم يرد فلا خيار له وبسقط الرجوع ما يوجب العلم
 بالقصور كوجه الادنى ووجه الدابة وكفتها وروية
 الثوب مطوية وطرف فان تلفت فيه نصفا لازما او ثلث
 فبدء او تفرد رده بعضا او مات بطل الخيار ولو راد
 بعضه فلا خيار اذا راد باقية وما يوجب بالاعوز الرجوع
 بعضه كروية لحمة ومن باع ملكا غيره فالملك بالخيار ان شاء

في البيع من ملك
 في خيار المشتري
 في الرجوع
 في التلف
 في الاعوز
 في الرجوع
 في التلف
 في الاعوز

ان شاء رده وان شاء اجاز البيع اذا كان البيع والس
 والبايعان بالخيار **نقل** مطلق البيع يقتضي سلامة
 البيع وكما اوجب نقصان الثمن عند الخيار فحقوب
 واذا اطلق المشتري على عيب ان شاء اخذت بحية الثمن
 وان شاء رده والباقي والسوفية والبعده في التراضي
 ليس بعيب في الصغير الذي لا يعقل وعيب في الذي يعقل
 ويرد به الا ان يوجد عند المشتري بعد البلوغ
 وانقطاع الجهر والاستحاضة عيب واليب والكفر
 والجنون عيب فربما والجنون والذوق الزنا عيب في الجارية
 ووه الفلام وان وجد المشتري عيبا وحدث عند عيب
 اخر رجع بنقصان العيب الاول ولا يرد الا برضا

التوب

البابع وان صبح او خاط اول السويق بسمي ثم
اطلع على عيب رجه بقصانه وليس لبابيه اخذ وان
مات العبد او عنته رجه بقصان العبد وان قتل
او اكل الطعام لم يرجيه ومن شرط البراءة من كل عيب ليس
له الرد اصله واذا باعه المشتري رد عليه رجه بقصا
التفاضل ردة على بايعه والافق ويسقط الرد بما سقط به
خيار الشرط **باب** البيع القاسد وان يفقد الكل
بالفقر وحب القيمة ولكل واحد من المتعاقدين فسخه
ساداته العبد قايمة واذا باعه المشتري نفذ بيعة والبالا
لا يفده ويكده امانته وبيع البنت والدم والحزق والحرز
والحرز وام الولد والدبر والرجل بيع حره وعبد وبيته

وذكينة باطل وبيع الحائض باطل الا ان يجزى وبيع
السكر والبطر قبل صديقه والابن والليل والنتح واللبن
في القس والصفوة على ظاهر الفم والدم في الشاة وجذع في
في سقفه وتوب من ثوبه من ثوبه والحاقه وبيع عبي
على ان لا يستأمر الراس الشمر وجارية الاحلام او على ان
يستعملها الشتر او ينفقها او يستحي منها البابع
او يفقره الشتر وراحم وتوب على ان يحبط البابع فهو قاسد
ولا يجوز بيع الخمر الا في الكوارح ولادود القن الا في القن
والبيع الى البروز والمهرجاة وصوم النصارى وفضل البهرو
وانا جمل لا يفسد وبيع الاطهاد والقطاق والدياس
وقدوم الخبز قاسد وان ان السقط لا يفسد فبذجاز البيع من

هذا ما ذكره في
الكتاب من باب
البيع القاسد
والفصل في
البيع القاسد
والفصل في
البيع القاسد

الذي يسم بالزبدون والسم بالبطيخ الابل في الاعتبار
ولا يروا بين السم والحرق في دار الحطب ولا بين الحطب
وعنده ويكن السفايح وحقوقه استفاد به الحق
ومعقنة مقدار جاز السلف وما لا فلا ولا شرط
نسم الحطب والنوع والوصف والجل والحد في الحطب
والحوزة والحدود وقيل في رأس المال في المكبل
ولا يملكه السلف ولا في الحوزة ولا في الجوان وكه
واطلافة وجوده وميل في السم المالح ولا يملك
بكلان سجل بعينه ولا في طعام من يمينه ويجوز في

الذي يسم بالزبدون والسم بالبطيخ الابل في الاعتبار
ولا يروا بين السم والحرق في دار الحطب ولا بين الحطب
وعنده ويكن السفايح وحقوقه استفاد به الحق
ومعقنة مقدار جاز السلف وما لا فلا ولا شرط
نسم الحطب والنوع والوصف والجل والحد في الحطب
والحوزة والحدود وقيل في رأس المال في المكبل
ولا يملكه السلف ولا في الحوزة ولا في الجوان وكه
واطلافة وجوده وميل في السم المالح ولا يملك
بكلان سجل بعينه ولا في طعام من يمينه ويجوز في

في الشياح اذا امتحط طولا وعرضا ورفعة وفي اللين
اذا امتحط الملقح ولا طرز قف في السم في فلا
في رأس المال قبل القبض واذا استغنى شيا جاز كما

ويثبت فيه خيار الروبة وللشائع ببيع قبل الروبة وان
ضرب له اجلا صار سلبا **باب الحرق** ويثبت

جنس الامان بعمه بعمه فان باع فقة بفضة او
او ذهبك بذهبك لا يجوز الا شاكيا بيا بيا ولا اعتبار
بالصاغة والجودة فان باع صاغا بغيره لم عرفه النساء
في الحطب جاز والافلا وبغيره الدار والذنان في القبة
لما في الزكوة فان ساء بها في الجبابة الحرق يجوز

احد على الاخر متفاضلا ومجازفة متفاضلة
ربوا الاماء وهذا هو الفرق بين القف بطل
القف لثقات الرلا اختار من



القف لثقات الرلا اختار من
ربوا الاماء وهذا هو الفرق بين القف بطل
القف لثقات الرلا اختار من

ويجوز بيع درهمين ودينار بدينارين ودرهم وبيع
احدا عشر درهما بمئة دراهم ودينار وربع باع مسبقا
محتل ثمن اكثر من قدر الحيلة جاز ولا بد بغيره قدر الحيلة
فيل الاثر اذ كان باع انا فتم او قطعة نفق فقبض
بغير الثمن **م** فترافا حاد وشكك بينهما فان استحق
بغير الاثر ان كان له الشئ واخذ الباقي بجهته وان كان
وجهه وفي القطعة باخذ الباقي بجهته لا غير ويجوز بيع
بالملوك فان كانت لاسنة مبنها وان كانت نافعة
لم يبيعها فان باع ثم كسدت بطل البيع ومن اعطى خيرا
درهما وقالا اعطى به فلو ساء ونسفا الاجنة جاز
كتاب الشفعة لشفعة الالة العا



في العقار واذا ملك بعض حصلا ويجب بعد البيع وشفقة
تستحق بالاشراء وتلك بالاخت والسلم والذم سواء
ويجب المختلط في نفس البيع ثم في حق البيع ثم للمجار ونفس
على عدد الروح واذا علم الشفيعه بالبيع ينبغي ان يشهد
في مجلس علم على الطلب فان لم يشهد بعد التملك منه بطلت
لم على البايه ان كان البيع في يده او على الشري او عند العا
ثم لا يقطع بالناخير واذا طلب الشفيعه الشفعة عند احكام
سأل الحاكم المدعي عليه فان اعترف بملكه الذي يشفع به او قامة
عليه بينة او ملل عن البيع انه ما يعلم به سأل القاضي ايضا
عن الشري فان اعترف به او قامة عليه بينة او ملل عن البيع
انه اما ابتداء او ما سبق عليه هذه الشفعة ففصله

عن الشراء بعين الشراء

بالشفعة وللشفيع ان يخاضع البايع اذا كان البايع في يده
ولا يبيع القاض البينة الا بحضرة الشريك ثم يفتح البيع
ويجعل المدة على البايع وللشفيع خيار الوصية و
والعيب وله ان يخاضع وكان لم يجز الشفعة فاذا افضله
لزم احقاره والوكيل بالشراء خصم في الشفعة
حتى يتم المالك وكل وعمل الشفعة مثل الثمن ان كان
شكيا والاقبنة وان حط البايع عن الشفعة وان حط
النصف ثم اخذتها بالنصف الآخر وان حط الكل لا يقط
واذا زاد الشريك في الثمن لا يلزم الشفع واختلفا في
في الثمن فالقوة قول الشريك والبينة بينة الشفع **فقط**
ويبطل الشفعة بموت الشفع وسلم الكا

الكا او البعض وبطل عن الشفع بعوض والبيع الشفع
به قبل التقاض بالشفعة وبالفقه الدرك عن البايع و
نابا ونا ومنه الشفعة ولا شفعة لو كبل البايع ولو كبل
الشركة الشفعة واذا قبل للشفيع ان الشفعة ثلاث فلم
لم يفتح ان غيره فلا شفعة واذا قبل له ان يبيع بالشفعة
فلم لم يفتح ان يبيع بالشفعة باق او بكه او موزون فهو
على الشفعة ولا يكره الحلية في اسقاط الشفعة بغير وجه
وجودها ومنه باع سحيا لم باع الباقي فالشفعة في
في سهم الاول لا غير وان اشترى بها بشئ ودفعها عنه
لو با اخذتها بشئ الاول واشترى بها بشئ موطنها
فالشفعة ان شاء اذاه ملاحا وان شاء بعد الاجل

فانما واجارة ولا يشط على المشتري

او قريبا بكرة الارض هذا وبناء لصفا والرطوبة
 كما شخخ والزروع يترك باجر الخ الزاوية وان سقى
 ما جله على الدابة كغير حنطة فله ان يحل ما هو مثله

او اخف كالشعر وليس له ان يحل الخ من كالح وانه
 فذلك في الفطن فليس له ان يحل مثل وزنه خلد او
 وان زاد على السبي فعبثت ضمن بقدر الزيادة وان

استاجرها ليركبها فادق اجرة ضمن النصف وان
 وانقصا لا يخف الاجرة حتى يعمل والماله اما انه في يده
 لا يفتن الا ان يتلف بها كمن يرق الثوب من دقة
 وذلك الحال وانقطاع الجمل من شدة وجوه ولا يفتن

ولا يفتن بين امر من شرط
 ان كانا اذا كانا لا يفتن
 وانما اذا كانا لا يفتن
 حوازا فله ان لا يفتن
 حوازا فله ان لا يفتن

صورة الشئ بان قد على الشئ ان لا يفتن
 اما اذا كانا لا يفتن على الشئ ان لا يفتن
 فله ان لا يفتن على الشئ ان لا يفتن

صورة الشئ بان قد على الشئ ان لا يفتن
 اما اذا كانا لا يفتن على الشئ ان لا يفتن
 فله ان لا يفتن على الشئ ان لا يفتن

صورة الشئ بان قد على الشئ ان لا يفتن
 اما اذا كانا لا يفتن على الشئ ان لا يفتن
 فله ان لا يفتن على الشئ ان لا يفتن

صورة الشئ بان قد على الشئ ان لا يفتن
 اما اذا كانا لا يفتن على الشئ ان لا يفتن
 فله ان لا يفتن على الشئ ان لا يفتن

ولا يفتن بين امر من شرط
 ان كانا اذا كانا لا يفتن
 وانما اذا كانا لا يفتن
 حوازا فله ان لا يفتن
 حوازا فله ان لا يفتن

ولا يفتن بين امر من شرط
 ان كانا اذا كانا لا يفتن
 وانما اذا كانا لا يفتن
 حوازا فله ان لا يفتن
 حوازا فله ان لا يفتن

ان ينجوا من الموضع المعتاد وخالف لا يحتاج سدا
 لان ما فيه صارت سبعة للمناظر طوله المدة فلا يمكن حرقها الا بعد فله ان
 لا يفتن او على الفم وبخلاف الاجرة بسبب نفسه ان الاستنفاة لم يعمل وعوض مع النكاح اما اذا
 لم يعمل ولا يفتن ما تلف في يده ولا يفتن عمله ومن استاجر وعوض المدة ولم يتمكن من العمل
 عند فله ان بسا في الا ان بشرطه والاجر سبعة

بانتفاء العقود عليها او بشرط النحل او بغيره
 بغير شرط فان سلم العبد المساجنة فعليه الاجرة وان
 لم ينتفع بها فانغبت منه سقط الاجرة ولو لم ياد
 ان يطالب باجره لا بدوم والجماع باجره لا حكمة ولا بطاء
 الفصار والخطا حتى يفرغ من عمله وقام الجمر اخراجه

ولا يفتن بين امر من شرط
 ان كانا اذا كانا لا يفتن
 وانما اذا كانا لا يفتن
 حوازا فله ان لا يفتن
 حوازا فله ان لا يفتن

ولا يفتن بين امر من شرط
 ان كانا اذا كانا لا يفتن
 وانما اذا كانا لا يفتن
 حوازا فله ان لا يفتن
 حوازا فله ان لا يفتن

حة التور والبطخ غرقه وضرب الذهن افا منه ومن العلم
 اثنى العيان كالصباغ يجسها حة سبنوغ الاجرة
 فانه جسها نقضاعة لا يثب عليه ومن لا اثنى عليه كما
 كما حال لبوء ذلك واذا شرط على الصانع العقل
 ليس له سبيل غير وان قال انه اسكن هذه
 الحانوة عطارا بدع وحذاقا بدع جاز
 وله العلية على استحقاقه **فصل** في حجب الاجارة
 انفا سدة اجر الشئ لا يزد على السعي ومن استاجر
 دارا على شئ بدع صح في شهر واحد الا ان يتي
 شهورا معلومة فاذام الشئ فليأخذ منها و
 تقف الاجارة فان سكن ساعة في شئ اثنان صح

من استاجر دارا على شئ بدع صح في شهر واحد الا ان يتي شهورا معلومة فاذام الشئ فليأخذ منها و تقف الاجارة فان سكن ساعة في شئ اثنان صح

القعد فيه
 ضحى ولكل كل شهر سكن في اوله ومن استاجر حبل
 ليجل حبله لا يمكن جاز وله الفاد من ذلك وان استاجر
 بغيره كل الزاد فكل منه فله ان يورعه ومنه ويجوز
 استجار الظير اجرة معلومة وبطاعا مصا وكسونا واول
 ولا يثب الزوجة من وطرا فان حبست فلم يفتح الاجارة
 وعليها اهلاك الطعام البهي ولا يجوز الاجارة على
 اسطاط الطعام كالحج والاذان والامانة ونعم القارة و
 والفقر وقيل يجوز على التعلد النذر والامانة في زماننا
 وعليه الفتوى ولا يجوز على المعاصي كالغناء والنوح
 ولا على عب النيس ويجوز اخذ اجرة الحمام والحمام
 ومنه استاجر دابة ليجل عليها طعاما بقفيرة منه

فهو كذا ولو قال ان من كان ان يخط قباء وقال ليط
 نبتا قال لقوله لصاحب الثوب فاذا خلع ضيق الخيط
 وان قال خطة بغير لجة وقال الصياح في باجرة قال لقوله
 لصاحب الثوب فاذا خرب الدار فانطلق شرب
 البقرة او الماء الرحي او مات احدهما وعقد حيا
 لنفله نفسي ونفسي الاجارة بالعدركم استجاب
 حانونا بفتح فيم لا فيس والوجه شيا لم يرد
 ولا مال له سواء او استاج دابة للنفه فبداه
 وان بذل الماري نليس بعد **كتاب**
 الرحمن وهو عقد وثقة بالان بنفم يكن استفاذه
 منه ولا يتم الا بالقبض او بالخلع وقبل ذلكاه شاء

ان شاء سلم وان شاء الا ولا يصح الا بحوزة منفعا
 سميها فاذا قبض الموصي دخل في ضمانه وبصلا
 على ملك الموصي حتى بكفه وبصير امره نصيب مستوفيا
 منه ما لم يقدرد به حكما والفاضل امانة وان كان اقل
 سقط منه الدين بقدره وبغير القيمة يوم القبض وان
 اودعه او تصرف فيه منه بحسب قيمته ونفقة الموصي
 ووجه الرأي على الواجب وما في له بصير حصصا
 في الاصل ان يحل بصلك بغير شيء وان بقى وحكك الال
 افكك بحصته بضم الدين على قيمته يوم الفكاك وقيمة الال
 يوم القبض وسقط حصص الاصل ويجوز الزيادة في
 في الرحمن ولا يلزم في الدين ووجه ملان الحفظ على الموصي

وقبضه الاصل يوم القبض عشرة درهم وقيمة
 ان يوم الفكاك خمسة درهم والدين تسعة
 درهم ويطم تسعة على خمسة عشر وما اصاب
 الاصل ستة وما اصاب انما تسعة

ولدان يحفظ بنفسه وزوجه والاه وخادمه الذي
 في عياله وليس له ان يتبع بالرهن فان اذن الرهن
 فذلك حال الاقالة فكل امانة ويصح رهن الدراهم
 والدنانير فان رهنه يجنح فكله سقط مثلهما
 من الدين وكذلك كل مكبل وموزون ويصح براسه
 حال السلم وبدل المرف فان فلكه قبل الافتراق
 ثم المرف واسم وصارته مستوفيا وان افتراقا ورهنه
 قائم بطلا ويصح بالدين الموعود فان فلكه بأكس
 ومن اشترى ثيابا على امانه برهن بالثمن شيئا
 بعينه فاشترى لم يجبر والبائع ان شاء ترك الرهن
 وان شاء ردها ببيع الا ان يعطيه الثمن حالا او يعطيه رهنه

رهنه مثل الاول وان رهنه عديم بدنه ففقد رهنه
 احدهما فليس اخذه حيا بقضه باقي الدين وان رهنه
 حيا عند جليين جاز والمفوض على كل واحد منهما
 حصته دينه فان اوفى احدهما تجب حصته عند
 عند الآخر وله رهنه مطالبة الرهن وجبته دينه
 وان كان الرهن في يده وليس عليه ان يكتمه في بيعة
 انقضاء الدين **فصل** فاذا باع الرهن الرهن فهو
 موقوف على اجازة الرهن او قضا الدين وان عتق
 العبد الرهن نفذ عتقه وطوبى باء الدابة ان كان
 حيا والارهن في يده العبد وان كان معتقا سعى العبد
 في الاقل من قيمته ومن الدين ويرجع به على المولى وان

في البيع على الرهن
 ان كان الرهن في يده
 المولى او غيره
 فانه يبيع الرهن
 ويصرف ثمنه
 الى المولى
 او غيره
 الذي كان
 الرهن فيه
 وان كان
 الرهن في
 يد غيره
 فانه يبيع
 الرهن
 ويصرف
 ثمنه
 الى
 المولى
 او غيره
 الذي كان
 الرهن فيه

استعمل اجنبية فالمرئى بضمه فميتة فيكونه ^{ميتا}
مكانه وليس للراحم ان ينفع بالرحم فأعاروه
المرئى خرب من ضامته ولم ان يسترجع وان ضماه
على يد عمل فليس لاحد من اخذه وبطلت من ضامته
المرئى ويجوز ان يؤكل المرئى وغيره مما يبيع
الرحم فاشطها في عقد الرحم لم يمنع الموت
المرئى ولا بيعه ولا اذا مات المرئى باع
وصيته الرحم وقض الدين فان لم يكن له وصي نصبت
القاض من مفعول ذلك ومن استعار شيئا ليرحمه
جاز فان عجز ما يرحمه به فليس له ان يذبحه
ولا ينقص منه **كتاب** القسمة من

مع الاواز فيما لا يتفاوت لا يكون والموزون
فيه اقله ومعن المبادلة فيما يتفاوت لا يكون
والعقار فيها اظهر ويثبت فيها ان الكبار
ما يثبت في البيع واذا طلب احد الشركاء القسمة ^{للميت}
منه اجبر القاضى الاخر ولا يجبر عند اختلاف ولو
افترقا باقتسام جاز ونقص ما البق وصيته او وليه
ويبيع للقاض ان ينصب قاضا عدلا ما هو كالعالم
بالقسمة وبزق من بيته المال او بقدره اجره ^{خذه}
من القاسمين وهو على عدد رؤسهم ولا يجبر الله
على قاكم واحد ولا يترك القسمة بشتى كون جماعة في
في ايديهم عقار طلبوا من القاضى قسمة ^{القسم} وادعوا انه ميراث

لم يقسم حصة بقوموا البينة على الوفاة وعدد الورثة
ونزعة العمار يقسم بقولهم وان ادعوا في العمار
الشركة او مطلقا الملك فسم باعترافهم وان **حذف**
وارثان فاقام البينة على الوفاة وعدد الورثة
ومعها وارث غايب فسم بينهم الا ان يكون القام
في بد الغايب وفي الشركة لا يقسم حصة **حذف** وان حذف
وارث واحد لم يقسم واذا طلب احد الشركاء القسمة
وكل واحد منهم ينتفع بنصيبه فسم بينهم وان
كانوا ينتفعون لا يقسم الا برضا الكل وان كان
ينتفع احدهم فسم بطلبه ولا يقسم الجوه والرفيق
والحمام والخابط والبر والرحى الا بتواضعهم ويقسم

ويقسم كل واحد من الدقير والاراض والحواشيت
وحده ويقسم البيوت قسمة واحدة ويقسم
سجون من العلق بسم من السفل وقال محمد بن
يوسف بالقيمة وعليه الفتوى ولا يدخل الدراهم في
في الله قسمة الا بمن اضعه **حذف** ينتفع للقائم
ان يقر ببيعهم فمن خذ به القسمة ثم اخذه وبيع
لا حد من الرجوع اذا قسم القاض او ناييبه فان كان
في نصيب احد من سبل او طريق لغيره لم يثبت طاقان
اكنه صرفه عنه والا فسخ القسمة واذا شهدوا
عليهم ثم ادعى احد من نصيب شيئا في يد صاحبه لم يقبل
الا ببينة وتقبل شهادة القاسدين على فلكه فان قال

فان قال قبضتم ثم اخذتم من قبضة او بيع ختم وان قال المد
المعنى ذلك قبل الاستهادتها الفا ونحوه القصة
وان استحق بعض نصيب احدكم رجب في نصيب
صاحبه بقسط **فصل** المصاياة جازية استحسانا
ولا تبطل بغيرها ولا يكون احد صا ويطول احد صا
انسية بطلت ويجوز في دار واحدة بان يسكن
كل واحد منهما طائفة او واحد منهما العلق والاش
الستقلال له اجارته واخذ غلته ويجوز في عبيد
واحد يخدم هذا يوما وهذا يوما وكذا البهائم
الصغيرة وفي عبيدين يخدم كل واحد واحد فان
شرطا طعام كل العبد على من يخدمه جاز وفي الكسوة

وفي الكسوة لا يجوز في غلته عبيد ولا عبيدين ولا غلته
الشجر ولا في بيع النعم واولادها ولا في ركوب
الدابة ولا الدابنتين ولا استغلا لهما ويجوز
في عبيد ودار على السكنى والمكذبة وكذلك كل غنينة
المنفعة **كتاب** ادب **فصل** في انشاء
بالحن في افواه الفرائض واشرف العبادات والاول
ان يكون القاضي مختصا فان لم يوجد فيجب ان يكون
من اصل الشراة موثقا به في دينه وامانة
وعقل وفهم عالما بالفقه والسنة وكذلك المفتي والامير
ولا يطلب للولاية ويكره الدخول فيه لمن خان الجحش
عن القيام ولا باس من يثق به على نفسه خاف من

هذا هو الحكم المطلق بان ينفذ في كل حال ولو كان فيه عيب
 انما هو في حاله وانما ينفذ في كل حال ولو كان فيه عيب
 انما هو في حاله وانما ينفذ في كل حال ولو كان فيه عيب

الزور بدل

جاز له ان يقضي به والقضاء بشهادة الزور ينفذ
 ظاهره وباطنه في العقود والفسخ في كل حال

والطلاق والبيع وكذلك الصبة والارث والايحوز

في الاعمال التي هي من قبيلها واذا تقدم اليه خصمات ان

شأنه بدلا فحقا فحقا ما كانا واهل اسكت ولذا

نكلم اهلها اسكت الا ان واذا ثبت الحق لغيره

وسأل جسر غريم لم يجبه وامره بدفع ما عليها

فان امتنع جسر في كل دين لزوم بدل ما كان له من

والقرض او بالنزاع كالمهر والكفارة ولا يجبه بما سواه

فذلك اذا ادعى الفوق الا ان تقوم البينة ان له ما لا فاذا

جبهته بغير ما ظنه ان له ما له من ماله اظهره وسأل

وسأل عن حاله فان لم يظهر له حاله خلى سبيله الا ان

يقوم البينة على مساره فيؤيد جبهه وجب الرجل

في نفقة زوجته ولا يجسر والد في دين ولله الا ان

تتبع من الاتفاق عليه **فقط** تقول كتاب القاضي

ان القاضي في كل حق لا يقطع بالشيعة ويقبل في

في العقار ولا يقبل في المنقولات ونحن نقول يقبل في

وعليه الفتوة ولا يقبل الا بالبينة وان يكون له

معلوم بان يقوله من فلهه ويذكر نسبه الا الجد فان

شأنه فلا بعد ذلك ولا كل من يصل اليه من قضاة ما فيه

المسلمين والآفل ويقال الكتاب على السجود وعلمهم

ما فيه ونحن نحضهم وكففتون ما فيه ويكون اتمام

داخل الكتاب و ابو يوحنا لم يشرط بشيء من ذلك
 لما ابتدأ بالقضاء واختاره السرخسي ولي الجناح
 كما يعان فاذا وصل الى القاضي المكتوب اليه نظر في ختمه
 فاذا شهدوا انه كتاب فلان القاضي سلمه اليه
 في مجلس حكم فحمد وقراء على الخصم والزينة بما فيه
 ولا يقبل الا بحضرة الخصم ~~بمجلس~~
 وان شهدوا بتغير حصة كتبت بتصادقهم
 ولم يحكم ليحكم بالامتناع اليه فان مات الكاتب
 او غدر او خرب عن اهلية القضاء قبل وصول
 كتابه بطل وان مات الخصم نفذ على ورثته فان مات
 المكتوب اليه بطل الا ان يكون فلا بعد اسمه والكل

فاذا شهدوا عند القاضي بحكم خصم حكم بشيء منهم وكتب بالحق

والكل من يصل اليه من قضاة السليبي **فصل** حكمه اذا
 ليحكم بينهما جاز فيما لا يقطر بالبيعة اذا كان من اهل
 القضاء ولا ان يسمع البيعة ويقضي بالتكليف فاذا حكم
 لغيرهما والكل واحد منهما الرجوع قبل الحكم واذا رفع
 حكمه القاضي امضاه او وافق على مذهبه **كتاب**
 الحج واسبابه الصف والرق والجفوة ولا يجوز
 تصرف الجفوة والبيع الذي لا يعقل اصلا ونقصه الذي
 يعقل والبيع المجهول ان اجاز له وليه او كان اذن
 له يجوز والعبد كالصبي الذي يعقل والبيع والجفوة
 لا يصح عقودهما واقارعهما واعتاقهما وطلاقهما
 وان تلفهما شيئا لزمهما واقوال العبد نافذة في حق

نفه فلو انقضى بال لزوم بعد عتقه ولو اقر بجا او
اقتص او طلاق لزوم الحال وبلوغ الفلام بهتلام
والاجبال والانفال او بلوغ ثمانية عشر سنة
والجارية بالاحتلام او الحيض او الحمل او بلوغ
سبع عشر سنة واذا رجعها وقال بلغنا
صدقا ولا يجوز على الماعول البالية الا انفق الما بين
والطيب الما بين والممار النفس ولا يجوز على السفه
الا انه اذا بلغ غير رشيد لم يسلم اليه ماله حتى تبلغ
خمس وعشرين سنة فان تصرف فيه قبل ذلك نفذ
فان بالغه خمس وعشرين سنة سلم اليه وان لم يوس
رشده ولا يجوز على الفاسق ولا على المدبون فان طبعه

غرا ووجه جيبه حتى يبيع ويوفى الدين فانه
لان ماله دراج او نابر والدين مثله قضاء القاض
بغير امر وانه لا احدها دراج والاخر دنا نابر
او بالعكس بام القاض في الدين ولا يبيع العروضي
ولا العقار ولا يبيع وقبله الفتوة واخام يظهر للنفس
مال فاكم ما سرق في ادب القاض **كتاب الماذون**
الاذن قد ليج ولا يتوفى فلو اذن له بعد ما كان ماذونا
مطلقا ويثبت بالبرح وبالدلالة كما لو رآه يبيع ويشتره
فكس وسواء كان البيع للمولى او لغيره باسمه او بغير
اسم صحيح او فاسدا وبغير ماذون او باذن العام والحاكم
كاذب بالتجاذف في دفع مخصوص اما الماذون له بالشر

طعام للاكل وشباب للسفوف لا يهبر مازونا
كذلك الا انه العاقب والوصي لعبد البيت والبقى الله
بفعل ولما ذون ان يبيع ويبتري ويكحل ويبضع
ويضارب ويغير ويحس ويسترهن ويحرم
ويشاجي ويقتل السلم ويسم ويزارع ولوباع
بالفقه الفاحش واقر يد بين او غصب او وديعة
جاز ولا يتزوج ولا يزوج حاكمه ولا يلا تب ولا يفتق
ولا يفرق ولا يوجب ويصلد الفيل في العظام
ويضيف معاملته وياذن لرقبة في الجارة وما يلزم
من الدين بسبب الا انه متعلق برقبته ببيع فيه
الا ان يقدره المولى ويقسم ثمنه بين الفقراء بالخص

بالخص وان بقي ثمنه طوب به بعد الحريم ان يحس
عليه لم يحس به علم اصل السوق واكثرهم بذلك
ولو ولدت الماذونة من مولاها فقصو حج والابان
حج ولو مات المولى او جت او كف بدار الحبيب
من تدا صار محجورا ويصح اخوانه بانه بعد
الحج واذا استقر في الدين ماله ورقبته لم يملك
المولى شيئا من ماله حتى لو اعنف عبده لم ينفقوا
فان اعنفه نفق وضمن قيمته للفرد وما بقي فعل العبد
ويكفي ان يبيعه المولى بمثل الثمن او اقل ويجوز ان
يبيع من المولى بمثل الثمن او اكثر **كتاب**
الاكراه ويعتبر فيه قلة المكره على ايقاع ما حذر به

وحرق المكر من ذلك عاجلاً فاستأمنه من الفعل قبل
حكمه أو حكمه أو حكمه أو حكمه أو حكمه أو حكمه أو حكمه أو حكمه
مطلقاً أو عضو أو موجباً غماً بنعم به الرضا
فلما أكره على بيع أو إجارة أو قمار بفعل أو ضرب
مشتد أو حبس ففعل ثم زال الإكراه فانه
امضاء وإن كان فسخاً فإن قبض العوض طوعاً
فصل الإجارة فان حكم البيع في بد الشتر وهو
مكروه فعليه قيمته وللأكره بثمن المكروه وإن أكره
على طلاق أو اعتناق ففعل وقع ويرجع بقية العبد
ونصف المهر إن كان الطلاق قبل الدخول فان أكره
على مشرب الخمر أو كل الميتة أو الكفر أو إلحاق ماله سلم

سلم أو ذم بالجس والفحش فليس بمكروه إلا أن يكون
بإلحاق نفسه أو عضوه فبسمه أن يفعل وضمان ما
ما تلف على المكره وإن جرحته التلف ثم التالف الكفر
فانه يوجب وإن أكره بالتلف على الفعل لم يفعل و
و يصد على الفعل فان فعله ثم انفصل عن المكره
فان أكره على الردة لم يثبت امرأته منه فان أكره على
على الزنا فلا حد عليه ولا واصل **كتاب**
الدعوى المدعى من لا يجبر على الخصومة والمدعى
عليه من يجبر ولا بد أن يكون الدعوى بشئ معلوم
الجنس والقدرة فان دعيته ذكرانه بطالبه وإن كان
عينا كلف المدعى عليه إحضارها فان لم تكن حاضرة

ذكر قمتنا وان كان عقارا ذكر حدوده الاربعه واسماء
اصحابها ونسبهم الى الجد وذكر المحدث والبلد ثم يذكر انه
في يد المدعي عليه وان بطلان بطلانها صحت الدعوى
سأله القاضي المدعي عليه فان اعترف او اقام المدعي
بينة فضر عليه والا يستخلف فان حلف انقطع
الخصومة حين تقدم البينة فان نكل يقض عليه بالتكليف
فان قضر عليه اقل ما نكل جاز والا اول ان يضر عليه
ابنه ^{فيما يشهد به} نكلا ثم يقض عليه والتكليف يثبت بقوله لا اظن
وبالسكوت الا ان يكون به خزين او طرشي ولا
ولا بعد ابني على المدعي وان قال له بينت حاضره
في المروء طلب بين خصم لم يستخلف وياخذ منه كفيلا

كفيلا بنفسه ثلثة ايام والا يلازم وان كان غريبا
بلازمه مقدار مجلس القاضي ولا يستخلف في النكاح
والرجعة والنفى في الابلاء والرق والا مستلاد او
والنسب والولاء والحدود ويستخلف في القصاص
فان نكل اقتصر منه في الاطراف في النفس جيسر حلف
او بقة وان ادعت طلاق قبل الاصول استخلف فان
نكل قضر بنصف المهر **نفسه** و ابينه بالله تعالى بغير
وتفليظ باوصافه ان شاء القاضي ولا تفليظ بزيان
ولا بلان وجنات من المهر التكرار ويستخلف السيد
اليهودي بالله الذي انزل التوريه على موسى والنسبي
بالله الذي انزل الانجيل على عيسى عليه السلام والمجوسي بالله الذي

خلق النار والوثني بالله ولا يلقونه في بيوت
عبادهم وتبخل في البيع بالله ما يتكلم به قائم
فيما ذكر في الغيب بالله ما ينبغي عليك رده وفي
والتفاح ما بينهما فله قائم في الحال وطلاق
ما بين بينك الساعة وفي الوديعه ما لا هذا
الذي اذعاه في بكه ووديعه ولا يشع من ذلك
حق ويكلم على الحاصل وان ادعى شفعه الجوار او
او نفقة المبتونه وبهولابها يحكم على السبب
بالله ما تشرب هذه الدار وما بين يمينك
وكان قال الذي عليه هذا الشيخ او عنه فله الغاب
اورهه عنده او غيبه منه او عارضا او اجوف

او اجوف واقام بينه فلا حضور الا ان يكون
مختالا ولو ادعى الشري او قال الشهود او دعه رجل
لا ينفق فهو ختم **فصل** بينه الخارج او طر بينه
ذلك البدعي مطلق الملك وان اقام خارج بينه
على ملك مورثه وذو البدعي ملكه اسبق منه تاريخا
او اقام على التنازع او على شبع ثوب لا يكره
شبعه فذو البدعي وان اقام كل واحد منهما بينه
على الشري من الآخر فلا تاريخ لهما تاريخا او ميا
فله اسوة واقام بينه فانه وقتا فهو لا اول
والآخر مدقة ادعاء عينا بدالك واقام
كل واحد منهما بينه انزال قفها بينهما وان

ادعى كل واحد منهما الشر من صاحب اليد
واقاما البينة فان شاء كل واحد اخذ نصف
العبد وان شاء تركه فان ترك احدهما فليس
اخذ جميعه وان وقفا فهو للاقل وان وقت
احدهما او كان معه فهو فصوله وان ادعى احدهما
الشر والآخر بيمينه وقيضا او صدقة وقيضا ولا
ولنا ربح لهما فالشر الاول فان ادعى الشرى
وادعت انه من ماله عليه فلما سواه وان اقام
الخارجان البينة على الملك والنا ربح او الشر من
منه ولحد او من اثنين فاقام لهما الاول وان ارفى
احدهما فصوله وان تنازعا على دابة احدهما

احدهما لا يكتبها اوله عليها حمل فهو اوله كذلك
ان كان ركبنا في الشر والآخر رد بيمينه او لا يمس
القبض والآخر متعلق به وبينة الشارب والنيح
اولى من بينة مطلق الملك والبينة بشا صديق و
وبشاة او اكثر سواء **فقط** اذا اختلفا في
في مقدار الغنم او البيع فابتهما اقام البينة فهو
اول وان اقاما فالبينة للزيادة اول فان لم يكن
لها بينة فان ربح كل واحد بدعوى صاحبه مالا
تحالفا وفتح البيع ويبدى بيمين المشتري وفي
وفي المظايف بيمينها شارب من كل لزم دعوى
صاحبه وان اختلفا في الابل او مشوط الخمار

او استيفاء بعض الثمن فالقول المنكر وان اختلفا
 بعد الطلاق البيع لم ينحل الفاء والقول في المشتري وان
 اختلفا بعد طلاق بعضه لم ينحل الفاء الا اذا برئ البايع
 بشرك حصته الصاكن وكذلك الاجارة قبل استيفاء
 المنفعة وبطلانها بعد استيفاء بعضها بنحو الفاء و
 وفيه الغفد فيما بقي والقول فيما مضى للمساخر وان
 اختلفا بعد الاقالة تحل الفاء وعاد البيع وان اختلفا
 في المهر فتح اقام البينة فهو اولى وان فبينة المرأة
 اولى والآن خالفوا بينهما على فرض عليه وان خالفوا بينهم ما
 قالت ان كان مثل مهر المثل او اقل وما قاله ان كان مثله
 او اكثر وان كان بينهما فمهر المثل وان اختلفا وان

وان اختلفا في مئة البيع فما يصح للنساء فلهن
 وما يصح للرجال اولهن فاللحل وان مات احدهما و
 اختلف ورثته مع الاخر فيما يصح لهما فلابق وان
 اختلفا في قدر كتابته لم ينحل الفاء ولو باع جارية فولدت
 لافل من سنة اشهر فادعاه فهو ابنه وبهاته ولد له
 يفتح البيع وبهذه الثمن ولا تقبل دعوة المشتري
 معقاة مات الولد لم ادعاهم ببيت استلاد فربما
 وان ماتت الامم لم ادعاه ببيت شبه وبهذه كل
 الثمن وان جاءت به ما بين سنة اشهر استبين
 فانه صدقة المشتري ببيت شبه وفتح البيع
 والآفل وان جاءت به لاكثر من سنة فصدقة

لا تقبل دعوة البايع

المشرك يشبه النجس ولا يفسخ البيع ولا تعقلا ولا يهر
 ام ولده ومن ادعى نسب احد التومين يشبه نسبهما
 عند **باب الاقرار وهو حجة على**
 الحق اذا كان عاقلا بالغا وافر لعلمه وسواء اقر لعلم
 او جهل وبين الجحود فان قال له علي بن ابي
 لزمه ان يتبين حال قبته فان كذب المقر قال الحق
 لله للقبه يمين وان اقر باللم يصدق في اقل من درهم
 فان قال سال عظيم فهو نصاب من الجنس الذي ذكره
 وفي الابل خمس وعشرون وفي الخنطة خمسة الذر
 او سق وفيمة النصاب في غير مال الزكاة فان قال
 اموال عظام فثلثة فبعضان قال كذا درهم فثلثة

لا ينافي الجمع في شعبة

فثلثة وان قال درهم كثيرة فضة وان قال كذا درهم
 قدره وان قال كذا احدى عشر درهما وان قلت
 فكذا وان قال كذا اثنان واحد وعشرون درهما
 ولو قلت بالواو وترا مائة ولو ربح بالواو
 وترا الف فان قال كذا وكذا مائة واحدة وعشرون ابطا
 او قبل فتصديق وعند ومعه وفي بيتي امانته
 ولو قال اخوتي عليك الف فقال انتزها وانتقد
 او اجلني بها او ففنيكها او احملك بها فهو
 اقرار وان يذكرها الكناية لا يكون اقرارا ونحو
 بدين موجه وادى المقر انه حاله الخلف على الاجل
 ولو قال له مائة ودرهم قال لا درهم وكذا ما بكاه

بصدق
 يعني لو قلت كذا وكذا وكذا
 في اقل من الف ومائة واحدة وعشرون
 درهم

في نسبه
 في نسبه
 في نسبه

لزومه الالف وان عينه فان سلم اليه لزومه والافلا وان
 وان قاله من تحت حزامه وخضوب لزومه الالف ولو قال
 من تحت شاة او افوضني فهو زبوف او بنهرجة وفاة
 وقال المقلد جباد فمجداد ولو قال غفبتا منه او او
 او دعيتا صدقني الزبوف والنهرجة وفي الرصاص
 والسوقه ان وصل صدق والافلا ودعيتا الله
 وما لزومه في مرضه بسبب وفي مقدم عياا اقرب في مرضه
 وما اقرب في مرضه مقدم على الميراث واقوار الميراث
 لوارثه باطل الا ان يصدق ببقية الورثة ومن طلق
 امواته ثلثا في موضعهم اقولها فمات فلها الاقل
 من الاقرار والميراث فان اقول الميراث لا جنتي ثم قال به

ليوافق بطل الاقرار وان اقول لاسوان ثم تزوجها
 لم يطل ويصح اقرار الرجل بالولد والوالدين والزوجة
 والمولى اذا صدقوه وكذلك المرأة الآذ الولد فان
 يتوقف على تصديق الزوج او شهادة القابلة ومن اقر
 بنسب من غير الولاد لم يثبت فان لم يكن له وارث غيره و
 ورثته ومن مات ابنه فاقرباؤه شاركه في الميراث
 ولم يثبت نسبه **في** **الشخص** **د** **من** **نعمت**
 لغيره لا سيما ان يمتنع اذا طوبى فاذا تحلها وطوبى
 لادائها يغفر له عليه الا ان يقدم الحق لغيره وهو جبر
 في الحدود بين الشهادة والسنة وهو افضل ويقول
 في السرقة اخذ المال ولا يقول مسروق ولا يقبل على

على الزنا الآاربعة من الرجال وباقي الحدود والقصاص
بشهادة رجلين وما سواهما من الحقوق يقبل
بشهادة رجلين او رجل وامرأتين ويقبل شهادة
النساء وحدهن فيما لا يطلع عليه الرجال كالولادة
والبلادة وعيوب النساء وفي استطلاق الصبي في
زحف الصلح دونه الارض ولا بد من العدالة ونظافة
الشهادة والحريه والاسلام ويقصر في السلم على الظاهر
عدالة الآ في الحدود والقصاص فان ظهر فيه الخضم ^{طعن} سال
عن ذلك اسال عنهم في جميع الحقوق ستر وعلا بنة
وعليه الفتوى وان اتفق بالسرى جاز ولا بداه بقوله
المركب من جاني الشهادة ولا يقبل تركبة الممتنع عليه
غده

عليه ويكتفي تركبة الواحد وعند محمد بن اثنين وهو
اوحد وكذا المترجم يجوز ان يشهد بكل ما سمع
او ابصره من الحقوق والعقود وان لم يشهد
عليه الا الشهادة على الشهادة فانه لا يجوز ان يشهد
على غيره ما لم يشهد ولا يجوز ان يشهد بما لا يعاينه
الا السب والموت والشك والاضحى ولاية القاضي
واصل الوقف فاذا اخبر بهما من يثق به جاز
له ان يشهد بهما ويجوز ان يشهد على الملأ اذا
المظنة اذا رآه في يده فيما سوا العبد والامة الا
ان يعرف رقما واذا رآه المتشاهد خطا يشهد
ما لم يذكر الحادثة وشاهد الزور به بغير اتفاق
بهم ولا يعذر

الشهادتين في اللفظ والمعنى وموافقة الشريعة إلى
 الدعوى فإن شهد أحدا باللف والآخر بالخبر
 قبلت في اللف إن ادعى المدعى الفاء وختمية فإن شهد
 أحدا باللف والآخر بالخبر لم يقبل ولو شهد
 على سرقة بقاء واختلاف في لونها قطع وإن اختلف
 في الأثنية لم يقبل ولو شهدا بقتل زيد يوم النحر
 بكرة وأخران بقتل فببالكوفة ردتان فإن سبق
 أحدهما وقف بها بطلت الآخر ولا يقبل شهادة
 الأعمى والحدودة فذقي وأن تاب ولو شهد الكافر في قذف
 ثم أسلم قبلت شهادته ولا يقبل الشهادة للولد
 وإن سفل ولا للوالد وإن أعلا ولا بعدد وكاتب

الذكورة ويوم

وكاتب ولا الزوج والزوجة ولا أحد الشركاء
 بالآخر فيما هو من شركتهما ولا يقبل تحت ولا لجة ولا
 ولا يقبل ولا من يقضي للناسي ومدن الشرب على
 البهو ولا من يلعب بالطيور ولا من يفعل كبيرة يجب
 الحد ومنه يأكل الربوا أو يتقاصر بالشرط أو يفوت
 الصلوة بسبب أو يدخل المحال بغير إجازة أو يفعل هو
 فعلا مستحضا كالبول والاكل على الطريق ولا من يظهر
 سب السلف ولا شهادة العدو وإن كان له العد
 العداوة بسبب الدين أو يقبل إن كان بسبب الدين
 ويقبل شهادة الزمة أصل الزمة بعضهم على بعض
 ولا يقبل شهادة المستامن على الذمي ويقبل الشهادة

شهادة ج

الذي عليه ويقبل شهادة الالف والحفي والخمسين
 والولد الزنا والمعتز حال الشا حدود الاداء لا
 لا وفي النجى ولذا كانت الحنات اكثر من السبات
 قبلت الشهادة فيما لا يقط بالشبهة ولا يجوز
 شهادة واحد على شهادة واحد ويجوز
 شهادة اثنين على شهادة اثنين وصفة
 الا الشهادة ان يقبل الاصل المتصدق على شهادة
 اقر الشهادة فلان تا اقر عندك بكنا ويقول
 الغرض عند الاداء الشهادة ان فلانا اشهد في
 على شهادة ان اشهد فلانا اقر عندك بكنا
 وقال المتصدق على شهادة في بذلك ولا يقبل

في حقه من النجى

ولا يقبل شهادة الفوق الا اذا نفذ حضور الاصل
 في حقه الحكم بوقت او من غير او سفي فانه عدل من حقه
 مقصود الغرض جاز وان استنوا عنهم جاز
 واذا انكر مقصود الاصل الشهادة لم يقبل شهادة
 الغرض والتعريف يتم بذكر الجدة او الفخذ ولا بد من شبهة
 خاصة فالنسبة الى المهر والمطل والمحل الكبيرة
 عامة والمالك الصغيرة خاصة **كتاب**
 الرجوع عن الشهادة ولا بد من الالف والحفي
 الحكم فان رجعا قبل الحكم بها سقطت وبعده
 لم يفسخ الحكم وصنوا ما اتلفوا بشا دعتهم فان شهدوا
 بالاف فقط به واخذ المدعى ثم رجعا صناعا للشهود

لانه لا يشك الا بالقضاء والقضاء بالشهادة
 وقد تناقضت في

عليه وان رجعه احداهما ضمنه النصف والجمعة في الجوع
 ثم رجوع ~~في~~ ^{في} المنة فلو كانت ثلثة فوجه واحد لا يثبت عليه فان رجعه
 اخذ ضمناه النصف ولو شهد رجل واحد وامرأتان فوجهها
 واحدة فعليها ربع المال شهد رجل واحد وعشرة نسوة
 ثم رجعوا فقبلوا خمسة اسداس المهر وعليه سدس
 ولو شهد رجلان وامرأتان رجعوا فالضمانات
 على الرجلين خاصة شهدا بنكاح باق من مهر المثل
 ثم رجعا لاضمان عليهما وان كان اكثر منه ضمن الزيادة
 للزوج وفي الطلاق ان كان فيا الدخول ضمانه نصف المهر
 وان كان بعده لاضمانا عليهما واذا رجعه شهود الفساح
 ضمنوا الدية واذا رجعه شهود الفرية ضمنوا واذا رجعه

واذا رجعه شهود الامم وقالوا لم نشهد بشهود الفرية
 لم يضمنوا ولا ضمانا على شهود الاحصاء وان رجعه
 ابيهم وشهود الشرط فالضمان على شهود ابيهم
 واذا رجعه المذكورون ضمنوا **كتاب الموكلة ولا نفقة**
 يكون الموكلة من بين التفرق وبزمن الاحكام والموكلة من بين
 بقول العقد ويقصد به وكل عقد جاز ان يعقد بنفسه
 جاز ان يوكلة فيجهز بالخصوص في سائر الحقوق وانما
 واستغفارنا الاطردة والنفاس فانه لا يجوز استغفارنا
 نجيبة الموكلة ولا يجوز بالخصوص الا بوضاء الختم الا ان يكون
 الموكلة مريضا او مسافرا او مخدرة وكل عقد يقبضه الوكيل
 انفسه كالبيع والاجارة والبيع عن اقراره بطلان حقوقه

وإذا رجعه شهود الامم وقالوا لم نشهد بشهود الفرية
 لم يضمنوا ولا ضمانا على شهود الاحصاء وان رجعه
 ابيهم وشهود الشرط فالضمان على شهود ابيهم
 واذا رجعه المذكورون ضمنوا

ومن يتولى على القويض والاعتماد فلا بد له
 البطلان في عقد الموكلة بل امره ان يجهز فيما يجهز
 الحفظ فلا بد له ان يجهز في ما يجهز
 ان نعم الحفظ

بمن سبيل البيع ونقد الثمن والخصومة في العيب وغيره
فذلك الآ الصبي والعبد المجرى من عقوقهما ويحلل
حقهما لمجملهما وإذا سبب البيع الموكل لا يرد بهيب
الأبانه والمشتري ان يتبعه من دفع الثمن الموكل فان دفع
اليه جاز وكل عقد يقسم الموكل فحقه يعلق بموكله
لما تكلم والخلق والصانع من عمل والعقود من مال والكتابة
والصانع انكار والقبض والهدية والاعارة والابناء
والرضع والاقفال والشركة والمضاربة ومن وكل رجلا
بشراؤه يبيح ان يذكر صفته وجنسه او بليه ثمنه الا ان يقول
له ابتع لي ما اراد به وان وكله بشراؤه يبيح له
ان يشتريه لنفسه فان اشتراه بغير النقدين او بخلاف

او بخلاف ما سبب من جنس الثمن او وكله بشراؤه وفي
الشراء وان كان بغير عينة فاشتراه فهو له الا ان يدفع
الثمن من حال الموكل او يقول الشراء والوكيل في الثمن
والسليم بغير مقارنته لا ينافي الموكل وان دفع الثمن
دفعه بشراؤه بلفظ طافا فوضعه على الخطأ او بلفظ
وقبل ان كانت كثيرة فعلى الخطأ وقبل على الجزو
ومتوسط على الدقة وان دفع الوكيل الثمن من ماله فله
حسب البيع حتى يقبض الثمن فان جسر وجهه فهو كالمبيع
وان وكله بشراؤه ارحا له بدفعه فاشتره عشرين
ما يباع منه عشرة بدفعه فاشتره الموكل عشرة بنصفه فكم
والوكيل بايبه يجوز بيعه بالقبول واكثر بالنسبة وبالعرف

وبأخذ بالتمتع رهنًا وكيفية ولا يبيع ضمان المخرج الشري
 والوكيل بالتمتع لا يجوز بشراء الأبقار المثل أو زيادة بشفا
 الناصر فيها وهو ما يدخل تحت تقويم المقصود
 وفيه رخصة في العدم من في العدم زيادة نصف درهم
 وفي الجواهر وفي العقار في البيع ولو كان به عيب
 فبأي نصفه جاز وفي الشراء يتوقف فأن المشتري
 بأقرب جاز ولا يقصد الوكيل مع من لا يقبل بشراء ودية الأ
 إلا أنه يبيعه بأكثر من القيمة وليس لأحد الوكيل أن يبيع
 دون رغبة الأفي الحفوة والطلان والاعتاق فيغير عوض
 ورد الودعة وقضاء الأيون وليس للوكيل أن يعلق
 إلا بأذن الموكل أو بفعله على ما يكفان وكل باذن فهو

فهو وكيل الموكل وإن وكل بفراذه نصفه الثاني خفي
 الأول أو غيبة فجاز جاز للموكل عزله وكبد وبوقف
 على علم وبطل الوكالة يوم أحد حيا أو جنونا
 جنونا مطبقا وخافه مرثيا بدار الحار وبيع الثوب
 أو جاز الماذون أو افترق الفري كان بطلتوكيلهم
 وإن لم يعلم به الوكيل وإذا تصرف الموكل فيما
 به بطلت الوكالة والوكيل بالقبض الدين وكيل بالحفوة
 فيه وقبض العبد لا يكون وكيلًا بالحفوة والوكيل
 بالحفوة وكيل بالقبض خلافا لرفي به وانفرد بما قد
 ولو أقر على موطن عند القاضي نفذ ولا فلا أدعى له
 وكيل الغائب في دينه تصدق الغريم أمر بدفعه إليه

ان شاء طالب الكفيل وان شاء الاصل فان شرط علم طالب
 الاصل فهو حواله كما اذا شرط في الحواله مطابته الجدل
 يكون كفلا ويجوز ان لا يكون له من وبيعه اسوة وان
 وان كانت بغيره لم يرجع عليه وان كانت باحوه
 فان دله يرجع عليه فاذا طوب الكفيل ولو لم
 طالبه ولازمه وان ادعى الاصل او بطلان ربه الذي هو
 الكفيل وان ادعى الكفيل لم يبرأ الاصل وان اخذ
 ما خرج من الكفيل وبات على الاصل وان قال الطالب الكفيل
 بيمينه ان من الماله وجه به على الاصل وان قال انك
 لم يرجعه ولا تضع تعليف البراءه منعا بشرط وجه
 الكفاله بالاعيان المضمونه بنفسها لا بضمونه على

هذا هو الوجه في الكفاله
 انما هو ان يبرأ من الكفيل
 وانما هو ان يبرأ من الكفيل
 وانما هو ان يبرأ من الكفيل

هذا هو الوجه في الكفاله
 انما هو ان يبرأ من الكفيل
 وانما هو ان يبرأ من الكفيل
 وانما هو ان يبرأ من الكفيل

هذا هو الوجه في الكفاله
 انما هو ان يبرأ من الكفيل
 وانما هو ان يبرأ من الكفيل
 وانما هو ان يبرأ من الكفيل

هذا هو الوجه في الكفاله
 انما هو ان يبرأ من الكفيل
 وانما هو ان يبرأ من الكفيل
 وانما هو ان يبرأ من الكفيل

هذا هو الوجه في الكفاله
 انما هو ان يبرأ من الكفيل
 وانما هو ان يبرأ من الكفيل
 وانما هو ان يبرأ من الكفيل

هذا هو الوجه في الكفاله
 انما هو ان يبرأ من الكفيل
 وانما هو ان يبرأ من الكفيل
 وانما هو ان يبرأ من الكفيل

ان شاء طالب الكفيل وان شاء الاصل فان شرط العلم مطابقة
 الاصل فهو حوالته كما اذا شرط في الحواله مطابقة الجبل
 يكون كفلا ويجوز ان يراد بالكفول منه وبغيره اوسع وان
 وان كانت بغيره لم يرجم عليه وان كانت باوسع
 فان دله يرجع عليه فاذا طالع الكفيل ولو لم
 طالبه ولازم وان ادعى الاصل او بلاء رب الدين
 الكفيل وان ائوى الكفيل لم يبرأ الاصل وان اخفى الاصل
 تاخر عن الكفيل وبالعكس لا وان قال الطالب الكفيل
 برب الحق المالا وجه به على الاصل وان قال ائوى
 لم يرجع ولا يصح تعليق البراءة منها بشرط وجه
 الكفالة بالاعيان المضمونة بنقصها كالقبض على سهم

منه انما هو
 من الكفيل
 من الكفيل
 من الكفيل
 من الكفيل

منه انما هو
 من الكفيل
 من الكفيل
 من الكفيل
 من الكفيل

او خير المرأة بعد ان شاء ترك الزوج ان شاء قبل الزوج مكين

على قوله فان هذا اذا كان الفعل من الرجل وان كان من المرأة لما نظرت الزوج
 او قبلته بشبهة فعمل هذا الخلاف بينه ايتمنا عندنا فيكون لا يكون رجعة لانها انما
 يكون من جانب الزوج عند ما يكون رجعة لان الفعل الزوجي انما يكون رجعة
 حمله على الحق فيستوفى فيه الرجل والمرأة ولهذا اذا دخلت فوجت في فوجها
 وهو نائم يكون رجعة فريسته ولو لمسة المرأة زوجها بشبهة او نظرت الزوج
 زوجها ينابيع ولو لمسة المرأة زوجها بشبهة او نظرت الزوج

انما ان قبل الانقطاع بالنيار
 انما ان قبل الانقطاع بالنيار
 انما ان قبل الانقطاع بالنيار
 انما ان قبل الانقطاع بالنيار

انما ان قبل الانقطاع بالنيار

منه انما هو
 من الكفيل
 من الكفيل
 من الكفيل
 من الكفيل

منه انما هو
 من الكفيل
 من الكفيل
 من الكفيل
 من الكفيل

منه انما هو
 من الكفيل
 من الكفيل
 من الكفيل
 من الكفيل

منه انما هو
 من الكفيل
 من الكفيل
 من الكفيل
 من الكفيل

[illegible]

المجلد والمختار على ما ذاع بين مجلدي المحل حذر
 رب الهم مدبوق الشرا
 لواء لا باخذ المختار من تركته لكن لا باخذ كفيلا
 من الورثة او من الفاماء الخافه السوء ولا من جميع

والسكوت والانما رفعت لسان عن اقرار وصحوي بال

زبوف او عن الف علة بجبا دجسمه زبوف او عن
الف حالة بمثلها موجه جاز ولو صالحا على نابه
موجه لم يجرم ولو صالح عن الف سود جسا ينفق
لا يجوز ولو قال ان ادنى المغدا خمسة وان
بئى من خمسة فلم يرد بها الب فالالف جاز لها ولو
ولو صالح احد الشريكين عن نصيب يتوب فشر كره
انشاء اخذ منه نصف الثوب الا ان يعطيه ربع
الدين وان شاء ابتع المديون بنصفه ولا يجوز
صالحا احدها في السلم على اخذ نصيب مال من راس المال
وان صالح احد الورثة بعضهم عن نصيب مال
اعطوه والتركه برون جاز فليسا اما اعطوه او

او كثر او كذلك ان كانت احد النقيض فاعطوه
خلافه وكذلك ان كانت النقيض فاعطوه منها
ولو كانت نقيض وعروضها فمما حو له على النقيض
فلا بد ان يكون اكثر من نصيبه كذلك الجسر ولو كان بل
الصالح عوضا جاز مطلقا وان كان في التركة ديون
فأخر حو له احد الورثة منها على ان يكون لم لا يجوز
وان شرطوا براءة انفراد جاز والله اعلم
كتاب الشريكة ويكون في الاملاك والعقود
في الاملاك ان يملك الرجلان عينا فكل واحد منهما
اجنب في نصيب الاخر ويجوز له بيع نصيبه لشريكه
وغيره وشريكه العقود متفاوتة وغنائم وفي

الضام وبالجوه ولا بد من ضامه الاجاب والقول
قالوا وضعت ان يساويا في الشرف والدين والمال
الذي يصح الشركة فيه ولا يجوز الا بين المؤمنين العاقلين
ابناء نبيهم المسلمين او الذميين ولا تصح الا بلفظ
المفاوضة او بنيتهم جميع مقتضاها ولا يشترط
نسيم المال ولا خلطها وينفذ على الوكالة والكفالة
في بشريه كل واحد منهما على الشركة الا طعام اهل
وكسوتهم وللبايع مطالبه ابنتها بالثمن وان
تفقد احداهما بالاعنى اجنبية يلزم صاحبه وان ملك
احدهما ما تصح فيه الشركة صارت عنانا وكذلك
في كل موطن فسد في المفاوضة منه لفوات الشرط

الشرط لا يشترط في العنان ولا ينفذ المفاوضة فيه
والعنان الا بالدين والمال يساويا بشرط ان يكون له تعالى
به وبالفلان الرابع ولا تصح بالعنف الا ان يبيع احدهما
نصف عرضه بنصف عرضه الا اذا كانت قيمته على السواء
ثم ينفذ ان الشركة وشركة العنان تصح مع التلف
في المال والنسابة في البرج اذا علم او شرط ان يادة البرج
للعامل ولذا تساوى في المال وشرط التفاوت في البرج
والوضعية فالبرج على ما شرط والوضعية على قدر المال
والبرج يستحق بالقد لا بالقي ونقص في احداهما ورأس
والاخره ثابته ونقص في جميع انواع التجارة وفي بعضها
ومنفذ على الوكالة ولا تصح فيها الا تصح الوكالة به لا احتياط

والاصار وما بهم كل واحد منهما فصول وان اعانة
الاخر فله اجر مثله ولا يكون احدهما كفلا عن الاخر
فلا يطلبا للاحدا اشتراؤه وان هلك المالا ان اواصها
قبل الشراء بطلت الشركة وان اشتراه احدهما بالوكل
مال الاخر فالشركة بينهما على ما شرطوا وجميع على صاحب
الحصة من الثمن والجزءان بشرط الاحد منهما وراحم
مسماة من الربح وشركة العنان وانفاضة ان يكون
ويبيع ويضارب ويؤجر ويتاجر ويؤاين
في المال والشركة الضاع ان يشرك صاحبا ان اتفقا
في الصفة او اختلفا على ان يقر الاعمال ويكون الكلب
بينهما او متفاضلا مع اشوار العمل فيجوز وما ينقصد

وما ينقصد احدهما بلزهما بخط الكل واحد منهما بالحق
وبطال بالاجرة وشركة الوجوه جارية ويبرأ بشرط
على ان يشترى ويبعا وتنقذ على الوكالة وان شرط
ان الشئ بينهما فالربح كذلك والجزء الزيادة فيه شركا
واحد منهما بفعل والاخر بائنه يستحق الماء لا يصح والكلب
والكلب للعامل وعلى الجوة بفعل الاخر او ائنه والربح
في الشركة الفاسدة على قدر المال وبطل شرط الزيادة
واذا ائنه احد الشركين او كلف بدار الحرب بطل
الشركة وليس لاحد الشركين ان يودع زكوة مالا الاخر
الا باذن فان كل واحد منهما صاحب فادبا معا ضمن
كل واحد منهما نصيب لشركه وان ادبا متفقا فكل

الثاني للاول علم بادائه او لم يعلم وقيل ان لم يعلم لا يفتن
كتاب المضاربة المضاربة شريك رب المال في الربح
ورأس المال الضرب في الاصل فاذا سلم رأس المال
في امانة في يد فاذ اتفرق فيه فهو كبد فاذا ربح صار
شريكا وان شط الربح للمضارب فهو وقفي وان شط
ولرب المال فهو بضاعة واذا فسدت المضاربة فهو
اجارة فاسدة واذا خالف صار حاكما ولا ينفذ الا
بما يرضى به الشريك ولا ينفذ الا ان يكون الربح بينهما شاعرا
فان شرط احد حواجرهما ستم فسدت والربح لرب
المال والمضارب اجرة شله ولا يجاوز المشروط والمال
امانة واشترط الوضعية على المضارب باطل ولا بد

ولا بد ان يكون المال مستقرا في المضاربة والمضارب
ان يبيع ويشترى ويعمل ويستقر ويبقى ولا يفتن
الا بانه ذنوب رب المال او يقولوا عمل بياك وليس له ان
يشترى ببلد واستعمل والمحال الذي عنه رب المال
فان وقف له او قفا بطن بغيره ولا ينوب عنه عبدا ولا
ولا امة ولا يشترى من يفتن برب المال فان فعل
ضمنه ولا من يفتن عليه ان كان في المال ربح فان لم يكن
في المال ربح فاشترى ثم ربح عتق نفسه وسوى العبد
في غيره فذهب رب المال فلو دفع اليه المال وقال ما زلت
الدفعة ابيتنا نصفان وان اذنت لي في الدفعة مضاربة
فدفع بالثلث فنصف الربح لرب المال والسدس للاول

والثالث للثاني فان دفعه الاول الى الثاني بالنصف فالثاني
لم وان دفع على ان للثاني الثلثين ضمنه الاول للثاني
فقد كسر البرج وان قال رب المال على ما رزق الله تعالى
في نفسه فاشترط للثاني حصوله فالباقي بين رب المال
والغائب والا لا نقصان وتبطل المضاربة بكون
المضارب وبلوغ رب المال وبرقته وكافة بدار
الحرب دون المضارب ولا يتغير بعينه ما لم يعلم فانما
واماله من جنسه راسه المال لم ينصف فيه فان كان خلاف
جنسه فلم يخلو من جنسه فاذا افسد في الماء الذي هو
وليس فيه ربح وكذا رب المال على اقتضائه فان كان
في ربح اجر على اقتضائه وماله مملوك من المال للثاني

المضاربة فمن الربح فان زاد في راسه المال **كتاب**
الوديعه وهي امانه والمودع ان يحفظها بغير
نفسه ومنه في عياله وان نكحها وليس له ان يحفظها
بغيره الا ان يخاف ان يفترسها او يجرده والوفى
في بقية المال سفينة الزرع فان خلطها بغيرها حتى لا يميز
ضمنها وكذا اذا انفق بمطعام رد العود في وخط
بالباقي وان اخلط بغيره فهو مشترك ولو تفرق
فيها بالركوب او اللبس او اودعها لم يزل النعدي
لم يضمن ولو حمله عند الثاني فالضمان على الاول
خاصة فان طلبها صاحبها في جهتها فاعترف بضمه
والمودع ان يسافر بالوديعه وان كان لا يحمل

ومؤنه ما لم ينهه اذ كان الطريق ايسر وليس له ان
ان يقر بها في الج ولو اودعها عند رجلي
ملكها او موزونا ثم حفر احداهما بطلب نصبه
لم يؤمر بالدفع اليه ما لم يحفر الاخر ولو اودع عند
رجلين شيئا مما يقسم اقتماه وحفظه
واحد منها منصفه وان كان مما لا يقسم حفظه
احدهما بامر الاخر فلو قال لا احفظها في هذا البيت
فحفظها في بيت اخر من الدار لم يضمن الا ان يكون
البيت الذي ناه عنه عمودا يضمن وخالف في الدار
ضمن ولو ردها الى دارها لم يضمن
كتاب القبط التقاط مندوب فهو

فهو من فقفت في بيت المال ويراث له وجنابه
عليه واللفظ اولي بن غيره وهو متبع في الاطلاق
عليه الا ان ياذن له القاضي بشرط الرجوع او يصدق
اللفظ اذ يذنه ومن ادعى انه ابنه ثبتت نسبته وان
ادعاه اثنان معا ثبتت نسبتهما الا ان يذكر احدهما
علامة او سبق احدهما بالدعوى فيكون اولى بالحكم
والسنة اولى من البعد والذبح وان ادعاه عبد فربونه
وهو حر وان ادعاه دمي فقص ابنه وهو مسلم الا
ان يلتقطه بيعة او كنيسة او قرية من فرائج فيكون
ذميا ومن ادعى انه عبده لم يقبل اذ كان على اللفظ
مال مشهود فهو ربه وينفق عليه بما راى القاضي ويقبل له

الصفة وبسمة صناعة ولا يزوج ولا يواجر و
 وهو الأصح **كتاب اللقطة** اخذها
 افقر فان خاف ضايعا فواجب وبها امانة
 اذا شهد ان ياخذها الرد **حاشا** صاحبها
 فان لم يشهد ضمنا وبغير فائدة يغلب على ظنه ان حيا
 لا يظهر بعد ذلك ثم يتصدق والا انفق او كفيع
 المسكينة او اخذها ان كانت باقية وابتهاض
 لا يجمع على الاخذ ولا يتصدق بها على غنى ونفع
 بان كان فقيرا او يعطى اهل ان كانوا فقراء
 وان كانت شيئا لا يفي عهده ان يخاف فسادها
 يتصدق بها ويعطى في مكان اللقطة او جامع

فان جاء صاحبها وامضى الصدق

جامع النكاح وان كانت حقة كان نوره وقشور
 الرمان والهيل بعد الحصاد ينتفع به من غير تعدي
 ولها اخذ ويجوز النفاط الابل والبقر والغنم
 وهو مبرء فيما انفق عليها الا ان ياذن له القاضي
 فيكون دينها على صاحبها فان كان لها منفعة او
 اثرها به الحاكم وانفق عليها وان لم يكن لها منفعة
 باعها ان كان اصلا فاذا جاء صاحبها فله حبسها
 حتى يعطى النفقة فان امتنع بيعت في النفقة فان
 حلك بعد الحبس سقطت النفقة وقبل الحبس وتضاعف
 النفقة بخلاف ما بينه فان اعطى علامة جاز له ان
 يدفع اليه ولا يجبر ولقطة الخيل والحرام **كتاب اللقطة**

ولخذه افضل اذا قدر عليه وكذلك الضالة وقيل لا و
 ويرفعها الى السطاح فيجب الابعاد ووه الضالة
 ومنه رد الالبان على مولاه من سيرة ثلثة ايام
 فصار عذرا فلا عليها ربعون درهمان وجنابة
 ان تقضت المدة فان كانت قيمة اقل من اربعين درهما
 فله قيمة الادوية وام الوالد والمدين كالقن والبي
 المالك كالبالية وينبغي ان يشهد ان يآخذ له
 ببردتها فلو ابقته من بعده لا يلزم بشي فانه كان حرا
 فاجل على المرفق وان كان جانيا فله مولا
 ان فداء وعطوط الجنابة ان اعطاه وحكم في النفقة
 كاللفظ **كتاب المفقود** والمفقود وهو الذي غاب

الذي غاب ولم يعلم جوده ولا موده فهو حي في صف
 نفسه لا يتزوج امراته ولا يقسم ماله ولا يفرغ
 اجارته ميتة في حق غيره لا يبرئ من مات حال
 غيبته ويقيم الفاضل من يحفظ ماله وسبوق غلاته
 فيما لا يوجب له فيه ويبيع من امواله ما كان عليه الهلكة
 وينفق من ماله على ما تجب عليه نفقة حال حضوره بغير
 قفأ فاذا مضى له من العولاء بعينه او انه حكم بجوده
كتاب النكاح اذا كان للمولود ذكر وفجر
 فانه باله من احداهما معتبرة وان بال منهما اعتبر بهما
 وان كان معاً فهو خشن مشكل فاذا بلغ وظهر له
 امارات الرجال فهو رجل وان ظهرت له امارات النساء

كالنفس والجود والشر في النكاح والحي
 فيه والحياء في النكاح صفة على النساء
 كالنفس والجود والشر في النكاح والحي
 فيه والحياء في النكاح صفة على النساء

فهي امرأة وان لم يظهر الاسمانان او تعارضتا كخنة
فهي خنتي مثلكا قال محمد بن الاشبال قبل البلوغ تنقض
فان ابلغ فلما اشبال او اذا حكم يكون خنتي بعد البلوغ الرجال
يؤخذ فيها بالاحوط فيورث اخس السهمين
ويقف بين صف الرجال وانما في الصلوة
وان صل في صف النساء اعاد وفي صف الرجال
بعد من خلفه ويتأخر ويصل بقضاء ولا يلبس
الحريم والحل ولا يخلو به غير محرم ومتباين له امر امرأته
تختنم متباين فاحكم بين له حاله بيت المال وانما
ولم تبين حاله فيتم ثم تكف ويدفن كالجارية
كتاب الوقف وهو جمل العيان على ملك

فصل امرأة وان لم يظفر الاسار انا ان او تعارضتنا حنة
فصل خنثى مشكوكا لا محمد له الاشكال قبل البلوغ ^{بالاحكام} ^{ولا خنثى}
فان بلغ فلما استألف اذا حكم بكونه خنثى بعد البلوغ الرجال
يؤخذ فيه بالاحكام فيكونت احسن السمين
ويقتضى بين صف الرجال وانما في الصلوة
وان صل في صف النساء اعاد وفي صف الرجال
بعد خنثى غيبته وبنائه ويصل بقاء ولا يلبس
الحريم والحلل ولا يخلو به غير محرم وبنائه له امه ام اذ
تختصم بنائه فاحكم بكون له حاله في بيت المال وانما
وكم تبين حاله في بيتك وتلف ويدفن كالجارية
الوقف ويوجب العيى على ملك

على سلك الواقف والتصدق بالمنفعة ولا يلزم له
ان يحكم به حاكم او يقول انما هي فقد وفقت ولا يلزم
ولا يجوز وقف المشاء وان حكم به جاز ولا يجوز
حتى يجل اخذ الجهة لا تقطع ابدا ويجوز وقف
العقار ودون النقول وعن محمد جواز وقف
وما جرى فيه التعامل كالقاسر والقدر وملاش
والقدور والجنائز والمصاحف والكتب ولا يجوز
بما لا تعامل فيه وعليه الفتوى ويجوز حبس الكراع
والسلاح ولا يجوز بيع الوقف ولا ملكه وبيده
من ار تضاء بعارة وان لم يشترط الواقف فان
كان الوقف على غرض من حاله فان امتنع فيه اجرته

وما انفهم من بناء الوقف والله صرف في عمارته فانه
استغنى عنه جسر لوقت حاجته وان تغذرا إعادة
عنه يسر وصرفا لثمة العمارته ولا يقسم بينه حق
الوقف ويجوز ان يجعل الواقف غلة الوقف او بعضها
لنفسه او لولائه اليه فان كان غير ما حدث نزع
الفاصل منه وولى غيره ومنه بنى سجدا لم يزل
ملكه عنه حتى يفذه عن ملكه بطريقه وباذن بالصلوة
فيه ويكتب بصلوة الواحد وفي رواية بجائز والوقف
في الموضع وصيته رباطا استغنى عنه ويصرف وقفه اقرب
رباط اليه ولو ضاق المسجد وجنبه طريق العامة
بؤس من المسجد ولو ضاق الطريق وسع من المسجد

من المسجد **كتاب الهبة** وقضى بالا
بالايجاب والقبول والقبض وان قبضا في
المجلس يغير اذنه جاز وبعد الافتراق يفتق اما
الاذن وان كان في يده ملكا يجرى الهبة
وصيته الاب لابنه الصغير يتم بغير العقد وبملك
الصغير الهبة بقبضه وليه وامة او يقبضه بنفسه
ويعقد الهبة بقوله وصية وخذت واعطيت
واطون هذه الطعام وامنك ^{هذه} وامنك ^{هذه}
الابنة اذن نون الهبة وكسوتك هذه الثوب
وصية الشاة فيما لا يقسم جازية وفيما يقسم
لا يجوز وان قسم وسع جاز كسهم في دار ودين

لخذ هذا بدلًا عن هبتك او عوضا او قابلا او نحو
 اجنية بشرقا فبقيت بسقط الرجوع وان استحق
 نصف القيمة رجع بنصف العوض وان استحق بعينه
 العوض لا يرجع بعينه وان استحق جميع رجع بالقيمة
 ما نصبة بشرط العوض يوافقها حكم القيمة قبل القبض
 والبيع بعده ولا يلحق الرجوع الا بشرأضهما وهو
 او حكم الحاكم وان ملك بعد الحكم لم يقضي **فصل** العوي
 جائز في المهر حال حيوت ولو رثته بعد وفاته وبطل
 الشرط وهما ان يجعل ماله له على ما اذا مات ثم عليه
 والبقى باطلاً وهما ان يقول ان من فله من ماله
 فمهر كل طهر كالمصنف ولا رجوع فيها ومن نذر ان
فصل في الصدقة

في صدقة الفطر في فريضة وصرفها على الفقير ولم يخل وزرع في ارض
 وان وهب دينقا في حنطة او تسكا في لبن او
 او ذهنا في سكر واستخارجا وسلم لا يجوز
 ولو صدق عليه ولو وهب اشنان من واحد
 جاز وبالعكس لا يجوز ولو صدق على فقيرين
 جاز وعلى غنيين لا يجوز ومن وهب جارية
 الا حلتها صحت القيمة وبطل الاشنان **فصل**
 ويجوز الرجوع فيما يهبه لاجنبه ويكره فان عوده
 او رات زيادة متصلة في نفس او مات احدهما
 او خربت عن مكان الموهوب لم فلا رجوع فيما يهب
 للذبح او زوجة او زوج ولو قال الموهوب له

بما له فهو على جميع مال الزكوة ويملك على الجنية ويملك ما ينفع
حتى يكتب ثم ينفذ في مثل **كتاب العارية** من
هبة المتأخر ولا يكون الا فيما ينتفع به مع بقائه
فإجارة الكل والموزون قرض وهي امانة ويصح
بقوله أعزتكما وأعطيتك هذه الارض أو اخذتلك
هذه العبد وخذت هذه الثوب وملكك هذه الدابة
إذا لم ترد بها الهبة ودارك كل سكنى أو سكنى عمرك
والمستحان بعرضها ان لم يختلف باختلاف المستعيلين
وبسبب اجارة فانه أجرها مفصل فله العبد ان يفرق
المستعيل فلا يرجع على المستاجر وله ان يفهم
المستاجر ويرجع على المستعيل وان قيد بها بوقت

بوقت أو منفعة أو كان ضمنه بالحق الفاء الا اخبر
وعند الاطلاق له ان ينتفع بها بجميع انواع منفعتها
ما شاء ما لم يطالب بالرد ولو اعار راضيا لبنتا أو
او الفرس وله ان يرجع ويملك قلعها وان وقفها
واخذها قبل يفهم للمستعيل قيمة ويملك للمستعيل
قلعها ان لم ينقض الاخر كثيرا وان قلعا فلا ضمان
فانه اعارها للزراعة فليس له اخذها قبل حصد
وكان لم يوقت واجرة رد العارية على المستعير والمستعيل
على الاجر واذا رد الدابة الى اصطلح مالكها او مع غيره
في عياله او عبده او اجير بئس وكذا رد الثوب اذا كان
ولو كان عقد جوصيا او امثاله لا يبراه ما لم سلمه

الملك وفي الغيب لا يراى الجمع اليا اسم اليه
باب الغيب وهو اخذ مال
منقوم حزم مملوك للغير بطريق التعداد ومن غيب
مشاء فخطبه رده في مكان غيبه وان هلك وهو
مسلح فخطبه مثله والا يثبت يوم غيبه وان نقص
ضمنه النقصان وان انقطع المثل يجزيه يوم
النقصان وان ادعى النقصان حبس الحكم مدة يعلم
انها كانت باقية اظهرها لم يفتقر عليه ببطلانها
والقول في القيمة قوله الغائب مع بينه واه فاقترن
عليه بالقيمة ملكه مستندا لما وقت الغيب وسلم له
الاكتساب دون الاولاد فظهرت العين وقتها

وقمنا اكثر وقد ضمتها بنقله او بالبينة او بقول الملك
سكت للعاصب وان ضمتها بيمينه فالملك بالخيار
ان شاء امضى الضمان وان شاء اخذ العين ويرد
العوض ويضمن ما نقص العقال بفعله ولا يضمن لو هلك
فان نقص بالزراعة يضمن النقصان وبأخذ رأس
ماله ويصدق بالفضل وكذا الموالى والشعب اذا تم فدا
ورجاء فصدق بالنقصان واذا تغير الغصب بفعل
الغاصب حتى زال اسره واكثر منافعه ملكه وضمنه ولا
ولا يتغير به حتى يرد بله وفي الضمان ذلك وذلك
كذلك الشاة وطبقها او يشتها او تقطعها او يخرق
الخط او ذرعا او خيل الدقيق او جعل الحد ينفقا

والصفحة آتية وابناء عياسا جنة والبنين بشرار
وعصر الزينون والعب وغنى القطن او نسج
غنله ولو غلب نبرك فصر به دراهم او دنانير
او آتية بلوكه ومن خفف ثوب غيره فابطل عانة
منفعة ضمنية فانه كان قليلا يضمن نقصانه ومن
زكج مشاة غيره او مظهر بدنها فان شاء المالك
ضمنه نقصانها واخذها وان شاء سلبها
وضمن قيمتها وانه غير مأكول اللحم يضمن قيمتها
بقطع الطرف ومن بنى في ارض غيره او غرس
لزمه قلعها وردتها على ما بيتا في الاجارة
ومن غلب ثوبا فقبضه او سويقا فلت

قلتة بمعنى فالمالك ان شاء اخذها وردت بانه
اجب الصفة والسن وان شاء اخذ قيمة الثوب
الا يضمن ومثل السويق وسلم **نصفه** زوايد
الفصل مائة متصلة كانت او منفصلة يضمن بالتلف
او بالنقص بعد الطلب وما نقصت الجارية بالولادة
مضمون ويجبر بولدها وبالنفقة ومنافع النعب
غير مضمون استوفوا ما اعطاهم ومن استهلك
خبر ذي او خبر غيره فعليه قيمة ولو كان مسلم
فلا يثنى ويجب كسر المعازف قيمتها بغير لصيق
كتاب الجوارح الموات لا ينتفع
به من الارض وليس ملك المسلم ولا ذمي اذا وقف

انسان بطرف العين ونادى باعلى صوته لتسمع
ومن احباء باذن الامام ملكه سما كان او قريبا
ولا يجوز احباء ما قرب من العار ومن جوارها
ثلاث سنين فلم يوزعها دفعا الامام الى غيره
ومن حفر بئر في موات في هذا اربعون رزاقا
من كل جانب للنافع والعطل فمن اراد ان يحفر
في حريمها منع منه وحريم العين من كل جانب
خصاينة ذراع والقناة عند خروجه الماء
كالعين وقبل كالنهر في ملك الغير لا حريم له الا
ولو غرس شجرة في الارض فحريمها من كل جانب خمسة
اذرع فاوما عملت عنه الفراء والدجلة يجوز

يجوز احباءه ان لم يكن عوده اليه وان خفي لا يجوز
كتاب الشرب وهو انصب من الماء
وقسم الماء بين الشرب والجارية ويجوز دعوى
الشرب بغياره وبيوت وبيوت من نفسه
دون رقبته ولا مبياع ولا يوجب ولا يهدف
به ولا يصح سهره وماء الأودية والائنا النظام
كبحرهم واخوانه فالتاسع مشتركون فيه
في الشفة وسوق الارض ونصب الارحمة وما جرى
في شهر خائف لقيه فليفرص فيه بشركة في الشفة
لا غير والاكل البير والحوض وما احوز في جيت
وخوه فليلا لحدان باخذ منه مثبأ بدوت

رضي صاحب له بعه ولو كانت البئر أو العين
أو النصف ملكا جعله منع من بدد الشقة من الدخول
فإن كان لا يجد غيره فاما أن يتركها خذ بنفسه
أو يجلب الماء البق من نفسه فهو حق العطف فأنزل
بالسلاح وفي الحرة بقائه بغير سلاح وكذا على
على الطعام في حالة الخصة **فقط** كونه الأثر
العظام على باب المال وما يود حملون فكريه على أهل
ومن أبا منهم كبير ومونة الكد إذا جاوز أرض رجل
نفع عنه وليس على أهل الشقة بشئ من الكد
نصف لرجل يجرى في أرض غيره وليس لها حب
الأرض منه منصف بين قوم اختصوا في الشرب

في الشرب فهو بينهم على قدر ارضهم وليس للاعلى ان
يسكرى حتى يتوفى الأثر بينهم وليس لأحد منهم
أن يشق منه نصفا أو ينصب عليه حقا أو يتخذ
عليه جسرا أو يوتيه فم أو يوقف شرب الماء
ليس لها شرب الأثر ارضهم ولو كانت القصة
بالكعة فليس لأحد منهم أن يقسم بالأيام ولا شاقصة
ولا يتركها وإن كان لا ينفذ بالباقي واليه
كتاب الميراث وهي عقد على الذرع ببعه
الخارجة وهي فاسدة عند أبي حنيفة رضي الله عنه
جائز عندهما وعليه الفتوى قال الحنفية وأبو
أبو حنيفة رضي الله بهما الذي فرغ هذه السائل على

بعد ان الناس لا يأخذ بقوله ولا بد فيصاخر الثاني
وكذلك الارض صاحبة الزراعة وسعة قدر البذر
وجسد ونصيب الآخرة والتجربة بين الارض والعمال
وان يكون الخارب مشتركاً بينهما حتى لو شرطوا
لاحدهما قفراً معلوماً او ما على السواق او ان
ياخذت البذر بذر الخارب ففسدت وان شرط
رفع العرش جاز وان كانت الارض والبذر لو وجد
والعمل والبقر لاخر او كانت الارض لواء واحد وان
لاخر لواء العمل واحد والباقي لاخر فكل صحيح
والخارب على الشريطة لم يجز بيعه للعمال وما عدا
هذا الوجوه فاسد فاذا فسدت فالخارب ^{لصاحب}

لصاحب البذر ولا خلاف على اوارضه لا يناد
على قدر السقي ولو شرطوا اثنين لرب البذر مع ولا
لا يبيع ولو سكتا عنه فلو لم يبيع البذر وبيع بينهما وان
عقداهما فاشترى صاحب البذر لم يجز وان اشترى
الاخر اجبر ونفس بالاعداد كما لا جاز ولا يكون
للعامل اجرة كراية وحفر واجرة الحصاد
والزراعة والدياس والتذرية عليها بالخصر
ولو شرطوا على العامل لا يجوز وعنه ان يكون رضى الله
جوازاً وعليه الفتوى واذا مات احد المتعاقدين
بطلت واذا انقضى المدة ولم يدرك الذرع فعلى
المزارع اجرة نصيبه من الارض حتى يستحقه ونفقة

الذريعة على حدتها كتاب المساقاة

وهو كالليرة في الخلاف والحكم والشرط الالفة
فانه يجوز وان لم بينهما ويقع على اقل شيء يخرج
وفي الرتبة على ادراك بذرها وان سمي مدة للبراء
لا يخرج التمر فيصا فسد فان خرجت فيها
الشرط والآفل اجر ثلث وان دفع اليه ثلثا
او صول رتبة يقوم عليها واطل لا يجوز
في الرتبة الابدعة معلومة ويجوز المساقاة
في الشجر والكرم والارطاب واصول البازيجان ان
كانت بنيد باستو والعلم وان كانت قد انتضت
لا يجوز وتبطل بالثوب وان شرط وقتا قد خفي

كتاب النكاح حالة

الاعتدال سنة مؤكدة مرغوبة وحالة التمسك
التوقا واجب وحالة خوف من الجور مكره
وينعقد بلفظين ماضيين او احدهما ماضيا
والآخر مستقبل لقوله زوجني فبصولة زوجتي
وينعقد بلفظ النكاح والزوج والهنه والهدية
والتملك والبيع والبراء ولا ينعقد في
المسكين الا بحضور رجلين او رجل وامرأتين
ولا بد في الشهود من صفة الحرية والاسلام والتمييز
العدالة وينعقد بشهادة اعيان ائمتها او ائمتها
من غيرة او ائمتها من غيرها ولا يقبل بشهادتهم عند

الشرط النكاح في خمسة اشياء حضور الراعي والشاهدين وضمان الزوجين واليجاب والقبول في كل فصولها على ما علم طاعة البناء من طاعة البناء
وطاعة الامارات في خمسة اشياء طاعة البناء من طاعة البناء

دعوى القريب واذا تزوج ستم ذمته بنفق
خضعة ذمته ولا ينظم عند مجوده ويجرم
على الرجل نكاح امه وجداته وبناته و
واخته وبناتها وبنات اخيه وعمته وخالته وام
امراته وبناتها ان دخل بها وامرأة ابيه واجداه
واجداده وبنيه وبنى الاولاده والجمع بين اثنين
نكاحا ووطئا بلكل اثنين وبين المرأة وعمتها او خالتها
والجمع من الرضا عنه ما ذكرنا من النكاح واذا طلق
امرأة لا يتزوج اخنها ولا رابعه حتى تنقضي
عدتها ولا يتزوج امته ولا امرأة عبدها
والزنا بوجوب حرمة المصاهرة وكذا المنى

بشهوة من الجانبيين ونظر الى فرجها
الاخلى ونظرها الى ذكره ويجوز تزوجها
الكتابيات والصابيات ولا يجوز تزوج الجنيات
والوثنيات ويجوز تزوج الامه مع القدرة
على الحرة ويجوز ان تزوج الحرة حال الاحرام
ولا تزوج امه على حرة ولا في عدتها ويتزوجه
الحرة والامه عليها والحرة بجميع نكاحات
اربع من الحرام والامه لا غير والعبد بين اثنين
ولا يجوز نكاح جده غير الا الزانية فان فعل
لا بطلانها حتى تضع حملها ومن جملة من امرأتين
احد بينهما لا جلال النكاح مع نكاح الاخر ونكاح

المتعة والموقف باطلا وعبارة النسأ، معبرة في النكاح
حق زوجة الحرة العاقلة البالغة نفسها جاز
وكذلك لو تزوجت غيرها بالوكالة أو الولاية ولأه
ولا اجبار على البكر البالغة فان اسأذنتها الولي
فسكت أو صحكت أو بكى بغير صوت فهو اذن
وكذلك لو تزوجت لم يلقها فان اسأذنتها غير
الولي فلا بد من القول واذن النيب بالقول وينبغي
ان يذكر لها الزوج بما تعرفه فان ذلك بكاريتها
بوثنية أو خراجة أو نهبين أو حبيش أو زنا فقص
بكر فان الزوج يهلك النكاح فسكت فقال برك
فقط فعمل بالابلايين ويجوز للولي النكاح الصغيرة

الصغيرة والجنونة فان كان اباً أو جداً فلا خيار
لها بعد البلوغ وان زوجها غيرهما فلا خيار
فان كان باحداً الزوجين عيب فلا خيار للاخت
الا ان يجب فيه قبال بينهما والعنة والمخضاء
فيوجمل سنة فان قرصها والافرق بينهما بطلوا
ويكون طلاقاً بائناً والولي العصبية على من تبهم
في الارث بلجتم مولى العاقلة والمأم وأقاربها
المزوجه ثم مولات ثم القاض ولا ولاية الصغير
ولا العبد ولا الجنون ولا الكافر على سلمه وابن الجنونة
يقدم على ابنتها واذا غاب الاقرب غيبة منقطعة
لا ينظر الكفو الخاطب بحضوره زوجاً إلا بعد

ولو تزوجها وليا كان فالأولى أولى وإن كان معا
بطلا ويجوز للاب ولجد أن يزوج ابنته بالكثير من
النكاح وابنته بأقل ومن غير كفوف ولا يجوز ذلك لغيرها
والواحد يتولى طرفي النكاح وليا كان ووكيلا أو وليا
ووكيلا أو أصيلا ووكيلا أو وليا وأصيلا وينعقد نكاح
نكاح الفصولي متوقفا كالبيع إذا كان من جانب
واحد أما من جانبين أو فضوليا من جانب
وأصيلا من جانب فلا يجوز والكفاءة تغزى
في النكاح في النكاح والدون والمناجعة والحيبة
والمال وهو ملك النفقة ومهر المهر ومنه لآب
في السلام السلام أو الحية لا ينافى من الأبدان والأبدان

والأبدان والأكثر سوادا وإذا تزوجت غير كفوف
فللولي أن ينفق بينهما فإن قبض المهر أو جهن
أو طالب بالنفقة فقد رضى وإن سكت لا يكون
رضا وإن رضى أحد الأولياء فليس لغيره أن يزوج
وإن نقصت من مهر مفسدها فطلاقا وليا أن ينفقها
أو يمتها والمهر اقعة عشرة دراهم فإن سقى أقل منها
فلا عشرة دراهم وإن سقى مهر الزم بالدخول
والموت وينتصف بالطلاق قبل وإن لم سقى مهر
أو بشرط أن لا مهر لها فلا مهر المهر بالدخول والموت
والمنتهى في الطلاق قبل الدخول ولا يجب المنتهى
الألصق أو يستحب لكل مطلق سواها ومنه

و سحر و مكلف و تعذر ذلك بخار و لا تزداد قدر
نصفهم المثل وان زاد في المهر لزمه و تسقط
بالطلاق قبل الدخول وان حلفت من مهر **مهر** صحيح
اخطا و خلفه صحيح في النكاح الصحيح كالادخل
ولو وجد من الجيوب و العيين و اظن و هي
ان لا يكون مانع من الوطن طبعا و شرعا كالمهر
المانع من الجاء و الرفق و الاحرام بالحج و صوم
الغرة و الحيف و التقاس و في النكاح الفاسد
لا تجب الا مهر المثل بالدخول فلا يجاوز التسمية و يشبه
فيه النب و ان تزوجا على محلي او خرب او على
هذه الدية من الحق فاذا لم يدر خربا و على هذه العبد

العبد فاذا هو حر او على خدمة سنة او على بيع
الفران جاز النكاح و لها المثل و اذا تزوج
العبد على خدمة سنة جاز لها و خدمته وان
تزوجا على الف على ان لا يتزوجا عليها وان
وفي فلها المسمى و الا مهر مثلها وان قال على الف
ان اقام بها و الفين ان اخبرها فان اقام فلها
الالف وان اخبرها فمهر مثلها وان تزوجها
على هذا العبد او على هذا فلها المثل و على المهر المثل
وان كان مهر المثل بينها فلها مهر المثل وان تزوجا
على جوار فان سمي نوعا كان من جاز وان لم
ينصف فلها الوسط فان سمي اعطاها ذلك وان

شأنه قيمة والنوب مثل الحيوان الآلة ان ذكر وصفه
لزم سلبه وكذلك كل ما يثبت في الآلة كالملك والمز
والموزون وهو مثل ما يثبت بنا عتية ايتصال
فان لم يوجد منهم مثل الأجزاء ويعبر بامرأة
مثلا في السن والحسن والكرامة والبلد والعصر
والعفة والمال وان لم يوجد ذلك فالمرء يوجد
منه والمرأة ان تنفع نفسها وان يسفها
حمة يعطيهما مهرها فاذا اوفاهما نقلها الى حيث
شاء وقبل لا يسفها وعليها الفقه **فصل**
ولا يجوز النكاح العبد والامة والمدبر عام الولد
الآبانه المولى ولا اجبارهم على النكاح واذا

نكاحا في

واذا تزوج العبد بان مولاه فالمرء دين زوجته
يباع فيه والمدبر يسق واذا اعتقت الامة
والحابة بنته ولها زوجة او عبد فلهما الخيار
ومن تزوج فليس عليه ان ينفقها بيت الزوجين
ويقول له مئة ظفيرة باوطئها ولو تزوج
عبد بغير اذن مولاه فقال له طلقها فليس باجازه
ولو قال مطلق رجعة فهو اجازة والاذن
في العتق للمولا الامة فاذا تزوج عبد او امة بغير
اذن المولى لم اعتقا نقذ بلا خيار **فصل** تزوج
تزوج بغير اذن مولاه ان لا مهر لها او على بنته
وذلك عند من جازوا مهرها وان تزوجها

بغير شهود او في عدل كما في اخراج ان نوه وان
 اسما اقر اعلم ولون وجا على خي او خين في
 ثم اسما او احدها فذلك ان كانا عتيق ولما
 في قديم الخ ومهر المثل في كثير من اقسام الجارية فرق
 بينه وبين امرأة التي تسمى في نكاح من حارسه
 ولا يجوز نكاح امرأتها والمرأة والولد يتبع خبر
 الابوين وبنها والكتبة في خبر من الجارية فان اسلمت
 امرأة الكافر عن الاسلام فان اسم الزوج والآف
 بينهما بطلاق وان اسم زوج الجارية فان اسلمت
 والاقرب بينهما بغير طلاق وفي دار الحرب يتوقف هو
 البتونة في المسلمين على ثلث جعفر قبل اسلام الاخ

الاخر واذا خرج احد الزوجين النكاح وقع
 البتونة بينهما وكذلك ان سبق احدهما وان سببا
 معاً لم يقع واذا خرج المرأة النكاح جاز
 ان يتزوجا بلادة وان اتدا احد الزوجين
 وقعت الفقة بغير طلاق فان كان بعد الدخول
 فلما امر وقبلة لا يشلها وان كان الزوج فالكل بعده
 والنصف قبله وان اردا معاً ثم اسما فمما على
 على نكاحها **نكاح** على الرجلان بعدد بين شابه
 في البتونة والبر والقبلة الجديدة والقبلة والسمة
 والكتبة في القم سواء في الحق وضعف الامه وسن
 وهما نصير الصاحبة جاز ولها الرجوع وبها

بخلافه والتمتع اقله

كتاب الرضاع حكم الرضاع يشب بقليله
وكثيرة مدته وبن ثلثون شهرا ويحرم من الرضاع
ما يحرم من النسب الاخت ابنة وام اخت واذا
ارضعت المرأة جنت حرمت على زوجها وابائه وابنائها
واذا ارضع صبيان من امه واحدة فهما اخوان وان
اجتمع في لبن ثمانية فلا رضاع واذا اختلط اللبن
بالماء او بالادواء بلبن ثمانية او بلبن امرأة اخرى
فالحكم للغالب وان اختلط بالطعام فلا حكم له وان
كان كان غاليا ويعلق بلبن المرأة بعد موتها
وبلبن البكر ولا يعلق بلبن الرجل ولا بالاحشقان
ويعلق بالاستعاط واذا ارضعت المرأة الكبيرة الصغيرة

الصغيرة حرمتا على الزوج والامم الكبيرة ان كانت قبل
الافتح والاصغرة نصف المهر ويرجع به على الكبيرة
وان كانت عاقلة وتقدم في الفساد والفساد قولها
فيه **كتاب الطلاق** احسنه ان يطلقها
واحدة في طهر لا رجاء فيه ويتركها حتى تقض
عذتها وحسنه ويكون ان يطلقها ثلثا في
ثلاثة اطهار لا رجاء فيها والشر لا يسجد
والصغيرة والحامل كالحيضة ويجوز طلاقهن عقب
الجماع والبدنة ان يطلقها ثلثا او تسعين بكلمة
واحدة او في طهر لا رجاء فيه او يطلقها وجانبية
فيقع ويكون عاميا وطلاوق غير المدخول بها حالة

لغيره ليس ببدعي واذا طلق امرأته حال الحيض ^{حيضها}
 فاذا طهرت فان شئ طلقها وان شئ استسها او اقال
 للمخول بها انه طالق فثالث للثمة وقع عند كل
 طهر تطيقه وان نكح وقوع عصاة السامة وقصص طلاق
 مرة ثلث والامه شتان ولا اعتبار بالرجل وبقيع طلاق
 كل زوج عاقل بالغ سيقظ وطلاق المكرة والسكران
 واقع وبقيع طلاق الاخيرة بالاثارة ومن ملك امرأته
 او شققها منها او ملكته او شققها منه وقعت الفرية
 بينهما **فصل** وصرح الطلاق لا يجزئ الا بنية وهو
 قوله انت طالق ومطلق وطلقك بقيع به واحدة جمعة
 ولا يصح فيه نسبة الثلث وشتين وقوله انت الطلاق

كقولك او لوك

الطلاق وان طلق الطلاق وان طلق طلاقاً او
 انت طلاق بقية واحدة رجعة ونسبة الثلث
 فيه دونه الشتين ولو نكح بقوله انت طالق واحدة بقوله
 طلاقاً اخر وقعت واذا اضاف الطلاق الى جملتها او الى
 اياما بغيره عن الجدة كالرقبة والوجه والرس والروح
 والجسد او الاجزاء شايع منها وقع واذا اضاف
 الى البدن او الرجل ونحوها لا بقيع ونصف الطلاق تطيقه
 وكذلك الثلث والربع وثلثة انصاف فطلقتهن ثلاث
 وثلثة انصاف فطلقته شتان وقبل ثلث ولو قال انت
 طالق من واحدة الى ثلثة بقيع شتان وقبل ثلث والى
 شتين بقيع واحدة ولو قال واحدة في شتين واحدة

هـ وشتين في شتتين اشتان وان نفه لك
 ولو قال انت طالق من هاهنا الشام فمن جهة
 وجهه ولو ان طالق بكه او في مكة طلق في حال
 كل بلاد ولو قال انت طالق غدا يقع بطهر
 الجي ونية اخر النصار يقع ديانة ولو قال في
 في غد صحى قضاء ايضا ولو قال اليوم غدا
 او غدا اليوم يوجبها وكما ذكرنا ولو ان طالق
 قبل ان تنزعك ليد بئى ولو قال انت طالق ما
 اطلقك او منى اطلقك او ما اطلقك وسكت طلق
 في حال ولو قال انت اطلقك او اذام اطلقك او اداما ^{طلق}
 لم تطلق حتى يموت ولو قال انا منك باين او عليك حرام

ولو قال انا منك طالق لم يقع بئى وان نفه ولو قال انا
 انا منك باين او عليك حرام ونوى الطلاق فو لحد
 بانية ولو قال انت طالق هكذا واشربا صابها الثلث
 فتك وبالولحدة ولحدة وبالثنتين اثنان والمبرة
 المشورة وان اشار بظهورها فالمعبر المضمومة ولو
 وكو قال انت طالق باين او اخفى الطلاق او اخبى
 او امسك او طلاق الشيطان او البدعة او كالجبل
 او ملأ اليه او نطيقه مشددة او طويلة او غنية
 فهو ولحدة بانية وان نفه الثلاث فتلاث ومن طلق
 امراته قبل الدخول ثلاث وقعن فان قال لى
 انت طالق وطالق او واحدة وولحدة او واحدة

لها طلق نفسك من شيء او من ما يشئ او اذا
شئت او اذا ما شئت لانه يتقيد بالجلس وكذا لو قال
غيره طلق امرأتى ولو قال له ان شئت تقيد بالجلس
ولو قال لها طلق نفسك كلما شئت فلما ان تفرق
الثلاث وليس لها ان تجتمعها ولو قال طلق نفسك
ثلاثا فطلق واحدة فمرة واحدة ولو قال طلق
نفسك واحدة فطلق ثلاثا لم يقع شيء ولو قال قال
انت طالق كيف شئت وقعت واحدة رجعية وان
لم تشاءت بانيتها او ثلثا وخدا ولد الزوجة وقع
وان اختلف مثيلها وارادته فواحدة رجعية
ولو قال لها طلق نفسك من ثلث ما شئت فليس لها

لها ان تطلق ثلثا ونطلق ما دونها والفاظ الشرط
ان واذا واذا ما ومنه وبينما وكل واذا علمت
الطلاق بشرط وقع عقيب ولا يعلو التعليق الا ان
يكلف الطالق ما لم يكن كقول لا امرأته ان فعلت كذا
فان طالق او يفيضا ملكه لقوله لا جنبية ان تن
انته او كل امرأة انت وجعها فله طالق وزوال الملك
بعد البين لا يبطل البين فان وجد الشرط في ملك
اختلف البين ووقع الطلاق وان وجد في غير ملك
اختلف ولم يقع شيء وفي كل ما لا يخل البين بوجود
الشرط حتى يقع ثلثا وان اختلفا في وجود الشرط
فالقول للزوجة والبينة للمرء ومالم يعلم الا من جهتها

قال قول قولها في حق نفسها كقولها ان حصة
 فانت طالق وفلانته فقال حصة طلقت
 بين حاضنة وكذلك التعليل لمحبها ولو قال ان
 ولدت غلاما فانت طالق واحدة وان ولدت
 جارية فنتين فولدت بها ولا يملك ايتهما
 او لا طلقت واحدة وفي التوبة ننتين ولو
 ولو قال لها ان جامعته فانت طالق ثلاثا
 فاولجه ولبنة ساء فلا ينفق عليه فان نزع
 ثم اوجبه ففليمه ولو كان الطلاق رجعا كحل
 المراجعة باطلاق التكرار ولو كان لها انت طالق
 انشاء الله او ان لم يشاء الله او ما لم يشاء الله

ما لم يشاء الله او ان لم يشاء الله لا يقع بشئ ان
 وصل ولو قال لها انت طالق ثلاثا الا واحدة
 طلقت فنتين ولو قال لها ثلاثا الا ننتين فحصة
 ولو قال ثلاثا الا ثلاثا وقع الثلاث وبطل الا
 ومن ابان امراته في مرضه ثم مات ورثته ان كانت
 في العدة وان ابانها بامر بها او جاء في العدة
 من جهته او مرضه لم ينفق كالخبرة بسبب حب
 والعنف وخيار البلوغ العتق ولو فعلت
 ذلك فمهر ورثتها اذا ماتت وفيه في العدة
باب الرجعة الطلاق الرجوع لا يحرم الوطء
 ولا يوجب الرجعة في العدة بغير رضا او يثبت

...
 لا يملك ايتهما
 لا ينفق عليه
 لا ينفق عليه
 لا ينفق عليه

الرجعة بقوله راجعك وبلى فغل ثبت به
 حرمة المصاهرة من ليلتين وسبب ان
 يقتصد على الرجعة فان قال بعد العدة كنت
 راجعك في العدة وصدقته هي الرجعة
 فان كذبت لم يصح وان قال لها راجعك فقال
 محبة لا انقض عدي فلا رجعة واذا قال زوج
 الامة راجعها في العدة وصدقته الموطأ وكذبت
 او بالعكس فلا رجعة واذا انقطع الدم في الحيضة
 الثالثة لعشرة ايام انقطعت الرجعة وان لم ينزل
 وان انقطع لافل من عشرة ايام لم ينقطع حتى
 ينزل او يفيض عليها وقت صلوة او يتم يومه

او يتم ونزل ووافقتا بيته تنقطع بحد الانقطاع الدم
 ومنه طلقا مودة ومنه حاصل وقال اجماعا فلا رجعة
 وان قال ذلك بعد الحكة الصبي فلا رجعة له وان قال
 لكك لصا اذا ولدت فانت طالق فولدت ولدت
 من بطن الزنا فرجعة والمطلقة الرجعة تستوف
 وتتقن وتجب لزوجها ان لا يدخل عليها حتى
 يوفى ما ودها بنزول المباشرة بدون التمسك في العدة
 وبعدها والمباشرة بالكلية لا رجعة تنكح زوجها غيره
 نكاحا صحيحا فبدخلها ثم قبضت منه والحلل له بذلك المباشرة
 ووطأ الموطأ لا تحللها والشرط الا لا يراه دون الاتزال
 وان يكون للحال مجامع اشبه فان تزوجها بشرط انه

الحليل كرمه وحل لا اودة والروبة الثاني ينهزم
مادونه الثاني ولو طلقا ثلثا فقال انقضت عدتي
وتخللت وانقضت عدتي والسر الخاطيء وعظمت
صدوقا جاز لان ينز وجها **باب الابدال**
اذا قال والله الاقربين او الاقرب اربعة اشهر فهو
موتى وكذلك لو طلق حج او صوم او صدقة او عتق
او طلاق فان وجبها في اربعة اشهر حلت وبطل
الابدال وان لم يقربها حلت اربعة اشهر بانته
بتطليق فان كانت البهائم اربعة اشهر فقد اخلت
وان كانت موالة فان عاد فتنز وجها عاد الابدال
على وجه الف بيتان من مئة اربعة اشهر بانته باخره

باخره فان تنزجها فلذلك فان تنزجها بعد زوج
انفلا ابدال وان وطئا كف عن عينة واقل مدة الابدال
ثلاثة اربعة اشهر ومدة الامة شران وان اكل
من المطلق الرجعية فهو موتى ومن المبانة لا
ولو قال والله لا اريد سنة الا بومك فليس موتى وان
قربها فقد بؤن سنة اربعة اشهر صار موتى اذا
كان احد الزوجين مريضا لا يقدر على الجاء او هو
مجع او بهن رقاء او صبرة او ينهها مسيرة اربعة
اشهر فقال في مدة الابدال فنت اليها سقط الابدال ان
ان ستم العذر من وقت الحلف الى اخر المدة فلو قد
على الجاء بعد ذلك في المدة الزمة التي بالجاء وان قال لامرأ

انه على حرم فانه اذا كذب صدق وان اراد الطلاق
فولحدة بانيته وان نفى الكذب فثبته وان اراد النكاح
فقطاؤه وان اراد التبرع او لم ينو شيئا ففصلوا بلاء
باب الخلع وهو ان تفقد المرأة نفسها
على الخلع باب فافا ففعل الزمرا المال ووقعه تطليقة
وكذلك ان طلقا على مال وبكره ان ياخذ من شيئا
ان كان هو اننا نشتر وان كانت هي اننا نشتر كرهه
ان ياخذ اكثر مما اعطاه وما صلح مبرا صلح بدلا في
في الخلع واذا بطل العوض في الخلع كان بائنا وفي الطلاق
يكون رجعا فان خاله للمسلم على امر او خنزير فلا شيء
له وان قال خالعه على ما في يده وليس في يدها

في يدها بنته فليثبت عليها ولو قالت من مالي ردت
عليها ولو قالت من دراهم ثلثه رالم
ولو خالعه ابنة الصغرة على مالها لا يزوجها
بنته وفي الكبيرة يتوقف على قبولها ولو ضمن المال
لزوج في المستدين ونشر الحجاب للزواج باطلا ولا
جانب ولو قالت طلقني ثلثا بالالف وطلقها
واحدة ففعلها ثلث الالف ولو قالت على الف
لم يزوجها بنته ولو قال لها طلق نفسك ثلثا
بالالف او على الف فطلق واحدة لم يقع بنته ولو قال
انت طالق وعليك الف فقبلت الالف طلق ولا بنته
عليها والبارأون كالحلع بسقطان كل حق لكل واحد

من الزوجين على الاثر مما يتعلق بالحكمة لولا ان
 قبل الاخذ وقد قبض المهر لا يرجع عليها بشئ ولو لم يقبل
 شيئا لا يرجع عليه بشئ ونفسه عليه الرقبة من الثلث

باب الظهار

وهو ان يشبه الزوجة او غصون
 منها بعزبه عن بدنها او حرة شابعا منها بعضه بجل
 له النظر اليه من اعشاء من اجله فلا حرام على الثاني
 وحكم حرمت الجماع ودوا عجزه كف فان فعل قبل
 استغفر الله له والعود الذي يجب به الكفارة العزم على
 وطرا وينبغي لها ان تنزع من نفسها وبطاليم بالكفارة
 ويجوز القاض عليها ولو قال انت على مثل امر او كما هي ان
 فان اراد الكرامة صدق وان اراد الظهار فظهار وان

من الزوجين على الاثر مما يتعلق بالحكمة لولا ان
 قبل الاخذ وقد قبض المهر لا يرجع عليها بشئ ولو لم يقبل
 شيئا لا يرجع عليه بشئ ونفسه عليه الرقبة من الثلث

وان اراد الطلاق فواحدة بائنة وان لم يكن له بنته فليس
 بشئ ولو قال النسابة انت على كذا راسي فعليه طلاق وحقة
 كفارة وان طاهر منها سوا في مجلس او في مجال فعليه
 لكل طار كفارة وكفارة عتق رقبة يجزئ فيها مطلق
 الرقبة السبية ولا يجوز العبد وام الولد والمكاتبه الذي
 اقل بعقوبة كتابة ولا يقطع الدين او ابراءا والرجلين
 ولا الاعى ولا الهم ولا الاخر ولا الجنون المطلق ولا العتق
 البعق وان اشترى اياه بنوع الكفارة اجزاه وان عتق
 نصف عبده ثم جاءه ثم اعترف باقيم لم يجز وان لم
 لم يجامع بين الاعترفين اجزاه وبعده لا يجزئ في الظهار
 الا الصوم فان لم يجامع بعق صام شهرين متتابعين

من الزوجين على الاثر مما يتعلق بالحكمة لولا ان
 قبل الاخذ وقد قبض المهر لا يرجع عليها بشئ ولو لم يقبل
 شيئا لا يرجع عليه بشئ ونفسه عليه الرقبة من الثلث

ليوفيها رمضان وبما العبد ويا ام التبريق فاجامعا
في الشهرين ليلا او نهارا عما سكا او اقطر
بعذرا وبغير عذرا ستقبل فاحلم بطلع الصيام اطعم
سنتين مسكينا كصدقة الفطر او فدية ذلك وان عملهم
وعشائهم جاز ولا بد من الشبع في الاكلين ولا بد من الادم
من الادم في خبز الشهد ورك الحنطة وان اطعم مسكينا
ولحد سنتين يوما اجزاه وان اعطاه في يوم واحد
عن الكمال اجزاه عن يوم واحد فان جامعاه في خلال
الاطعام لم يتناف ومنا غنق رقبته او صام اربعة
اشهر او اطعم مائة وعشرين مسكينا غنى كفاري فظلم
اجزاه عنها وان لم يعين وان اطعم سنتين مسكينا

مسكينا كل مسكين صاعا من بر من كفاريين لم يجزه الا عن حق
وان اعتق وصام عن كفاري في الظهار فليان يجعل ذلك كالمسكين
باب التلعان ويجب بقدر الزوجة والزنا او تنفي
الولد اذا كانا من اصل اشراقة وبن من جد فافطنت
بذلك وصورة حق الزوجة كحد القذف وفي حقها كحد الزنا
فاذا اتنع من جبهة بلاعة او بكذب نف فنجذ فافطنت
فاذا لا عن وجب عليها التلعان وجسرا ان اتنع حمله
او تصدق واذا لم يكن الزوجة من اصل الشهادة فعليه
الحد فان كان من اهله او بن من الجد فافطنت فلا حد ولا
ولا لعان وصفة التلعان ان يبذل القاضي بالزوجة فيشهد
اربعة مرار يفعل في كل مرة اشهد بالله اني لم افعل

فيما رتبته من الزنا ويقوله في الخامسة لعنة الله عليه ان كان
من الكاذبين فيما رتبته به من الزنا وان كان القذف بولد
يقوله فيما رتبته به من الزنا وان كان القذف بهما
ذكرهما في تشهد الحرة اربع مرات يقوله في كل مرة
اشهد بالله ان من الكاذبين فيما رتبته به من الزنا وفي
الخامسة لعنة الله عليهما ان كان من الصادقين فيما
رتبته من الزنا وفي نفي الولد تذكره فاذا التعانق
القاض بينهما ويكون تطلقه بانيتها فلو كذب نفسه عاد
خاطبا وحده القاض فان كان القذف بولد نفي القاض
نسب طلق بامة ولو قال ليس بمك مني فلا لعان ويصح
نفي الولد عقيب الولادة في حالة النية وايضا ان الله الولا

الولادة وبعد ذلك ينسب وبلا من قاتل كافيا
فعلم فلانها ولدت حاله ومن ولدت ولدين في بطن
واحد فاعترف بالاول ونفي الثاني ينسب نسبا اوليا
وان عكس ينسب نسبا واحدا **باب العدة**
عدة الحرة التي في نفي الطلاق والفسخ بعد الدخول
ثلاث حيضات والصغيرة والآيسة ثلثة اشهر وعدة
في الوفاة اربعة اشهر وعشرة ايام والامة في الطلاق
حيضتان وفي الصغيرة والآيسة شهر ونصف وفي الوفاة
شهران وثلاثة ايام وعدة الكل في الحمل وضعه ولا عدة
في الطلاق قبل الدخول ولا على الامة في طلاق الدم وعدة
ام الولد في موت سيدها ولا اعتنا بثلث حيض او ثلثة

اشهر والعدة في النكاح الفاسد والوطى بشبهة بالحيض
في الموت والفرقة وعدة امرأة الفاراب بعد الاجل
في الباب وعدة الوفاة في الرجعي ولو اعتقت الامه
في العدة عن طلاق رجعي انتقلت الى عدة الحرام وفي
البابين لا يولوا اعتدت الايسة بالاشهر ثم رأت الدم
بعد ذلك او الصغيرة رأت في خلال الاشهر استأنف
بالحيض ولو اعتدت بحیضة ثم آيسة استأنف ما هو
بالشهور وابتداء عدة الطلاق عقبه وفي الوفاة
عقبها وتنقضي بعض المدة وان لم يعلم برها وابتداء
عدة النكاح الفاسد عقب التوقيف وعزمه على
ترك الوطى واذا وطئ المعتدة بشبهة فعليها عدة

عدة اخرى وتدخلات فان حاضت حیضة ثم وطئ
كملت بشدة اخرى ولو وطئ المعتدة عن وفات نكاحها
وما تراه من الحيض فبها يحسب من الثانية واقل مدة
شهران ولا ينبغي ان تحبط المعتدة والباسر ما
بالشهرين وعلم المعتدة من نكاح صحيح عن وفاة او طلاق
بابين اذا كانت بالفاسد مدة او امه الحداد وهو
ترك الطيب والزينة والكل والدقن والحناء الآسن
من عذرها الخبز البتونة من يترابها ونصارا وعهد
والعدة عن وفات نكاحها نكاحا او بعث البتل وبينه
في المنزل لها والامه خري في حاجة المولى وتعتد
في المنزل الفلكات مسكنه حال وقوع الفرقة الا ان

بنصدم او خير منه اولاً بقدر عي اجته فتقبل
فصل اقل مدة الحمل ستة اشهر واكثرها سبعة
سنان ولذا اوجب بانقضاء المدة لم يجاز
بولد لاقول من ستة اشهر يشبه سبعة وستة اشهر
لا يشبه سبعة ويشبه سبعة ولد المطلق الوجهة
وان جاز به لاكثر من سنتين مالم تقرب بانقضاء
المدة وان جاز به لاقول من سنتين بانته وان
به سنتين او اكثر كانت جعته ويشبه ولد البتوة
عنهما زوج لاقول من سنتين ولا يشبه لاكثر من ذلك
الا ان يدعيه في البتوة ولا يشبه نولد المدة
الا بشهادة رجلين او رجل وامرأتين او رجل ظاهر

ظاهر او اعتراف الزوج او تصديق الورثة ولا يشبه
نوب ولداً للغير رجعت طائفة او بتوتة الا ان
يأتي بلاق من تسعة اشهر وفي عدة الرقاة لاقول من
اشهر وعشرة ايام بساعة ولو قال لها اه ولدت
فانته طالق فتشهدت امرأة بالولادة لم تطلق وان
اعترف الزوج بالجنين مطلقاً لم يحد قولها ولو قال لامت
ان كان في بطنها ولولا فتصومني فتشهدت امرأة
بالولادة فخرام ولد **باب النفقة**
ويجب للزوجة على زوجها اذا سلمت نفسها
في منزل تقهرها وكسوتها وسكنها على قدر حال
وقيل على حالها وهو مفقود بكفايتها بلا تفسير ولا سراق

والنفقة فودع اعساره في حق النفقة والبنية ^{بنيها}
ونفقة لها النفقة كل شهر وتسلم اليها والكسوة كل سنة
اشهر ونفقة لها نفقة مخادم ولخدمان نفقة ^{نفقة}
لها وان منع نفسها حتى يوفى بها مهرها فلها
النفقة ولو كانت كبيرة والزوجة صغيرة فلها النفقة
وبالعكر لا ولو جنت اوجب بدين او غصبها غاصب
وذهب بها فلا نفقة لها وان حج معها فلا نفقة
الحرة وان مرضت في منزل فلها النفقة والامة والمملوك
وام الولد النفقة ان يواها مولاهما بينا مع الزوجة
والافلا وان اخذ منها سقطت ما وصى اعسر النفقة
لم يفرو بينها ويومر بالاستدانة لتحصيل عليه واذا نفق لها

لها نفقة الاعسار ثم اسير لم لها نفقة المأسر
واذا مضت مدة لم تنفق عليها سقطت الا ان
يكون اقربها او صاحبة على مقدارها فان مات
احدهما بعد القضاء او الاصل طلق قبل القبض
سقطت وان اسلفا النفقة او الكسوة ثم مات
احدهما لم يرجع شيء واذا كان الغائب ماله حاضرة
في منزله او وديعت او مفارقة او دين وعلم القاطن
وبالثاني او اعترف بها في المال في بدء بقرض فيه
نفقة زوجته والدة وولده الصغير اذا كان من
من جنس النفقة وجلفا انما اذا اخذت او باخذ
منها كقبلا بما قال ثم يعلم القاض بذلك وان كان في بدء

الحال الزوجية او الماه لم يقبل بيترا عليه وعليه
ان يسكنها دارا منفردة ليس فيها احد من اهله
وله ان ينفق اهله من الدخول عليها ولا ينفقهم
من كلاسها والنظر اليها وقيل لا ينفقها من الخوف الى الو
الولدين ودخولها اليها لجمع وغيرهم كل سنة
والمطلق النفقة والسكنى في عدة نفقا باينها او زوجها
ولا نفقة للمنفوق في غصها زوجها وكل وقتة من قبل
المرأة بعصية كالردة وتقبل ابن الزوجة فلا نفقة
لها وبغير عصية كخيار العتق والبلوغ وعدم الكفاة
فلا النفقة وان طلقا ثلثا ثم ارتدت سقطت
النفقة وان مكنت ابن زوجها لم تسقط فصل

فصل ونفقة الاولاد الصغار على الاب اذا طلقوا
فقدا وليس على الام ارضاع البهي اذا تبعت فيجب
عليها ويتاجر له الاب من تنضمه عند حاقان
استاجر زوجته او معتدة لم يكن وبعد انقضاء
العدة هو الواجب من الاجبة الا ان تطلب زيادة اجرة
ونفقة الباء والاجداد اذا طلقوا فقدا على الاولاد
الذكور والانات على قدر الميراث ولا تجب النفقة
مع اختلاف الدين الا للزوجة وقاية الاولاد اعيا
او اسفل ونفقة ذي الرحم محرم تجب على قدر الميراث
وانما تجب اذا كان فقيرا او بهر زمانه لا بقدر على الله
كما كتب او انشى فقيرة وكذا من لا يحس بالبس في اولئك

من البيوت او طالب علم ونفقة زوجة الاب على ابنه
 ونفقة زوجة الابن على ابيه ان كان فقيرا صغيرا
 او زهنكا ولا تجب نفقة على فقير الزوجة والولد الصغير
 والمجزة الغنم المحقة للصدقة واذا باع الاب متاع ابنه
 في نفقة جاز وكذا اذا اتفق من ماله في بيع واذا قضي
 القاضي بالنفقة ثم مضت مدة سقطت الا ان يكون
 القاضي القاضي من بلا شذاعة على وكما المولود ان ينقف
 على رقبته فان اشتهر اكسبوا وانفقوا وان لم يكن لهم
 كتب اجنب على بيعهم وسابوا لمولودات تجبر فيما
 بينه وبين الله **فصل** اذا اختصم الزوجان في الولد
 قبل الفرية او بعدها فالام احق من ابيه ثم امها

امها ثم ام الاب ثم الاخوة لابن ثم الام ثم الاب ثم
 الخدام كذلك ثم العتات ومن لها الحضنة اذا
 اذا تزوجت باجنبي سقطت حضنتها فان فارقته علوقا
 والقدر قولها في الزوج ويكون الظالم عندها حتى
 يستغفر من الخدمة وقد روي بنو سبيح وقيل يسبح
 سبيح ثم يجبر الاب اخذه والجارية عند الامر
 والحدة حتى تجبر وعند غيرهما حتى تستغفر ومن
 لها حضنة لا يدفع اليها الصغيرة حتى تطلبها اذا
 لم يكن للصغير امرأة اخذه الرجال او ليهم اقربهم نسبيا
 غير ان البينة لا يدفع المخرج ولا المرافعة ما جرت
 فاما اجنبية مستغفرا الحضنة في درجة ولصدة فاعلم

وبشارة الاخت او في بناء الازواج وحق الطلاق والطلاق

او في ثم اكبرهم ولا حقة لامة وام الولد في الحقة
والذمية احق بولدهما المسلم ما لم يخف عليه الكف
وليس للاب ان يخرج بولده حتى يبلغ حد الشغار
وليس لام ذلك الا ان يخرج الى وطنها معه وقد وقع

العتق فيه الا في دار الحرب وان كان بين المصروعين
او بين القاتلين ما يمكن الاب الاطلاق عليه وببيت
في منزله فليس به وكذا لو انتقم من القاتل المصروع
وبالعكس لا **كتاب العتق**

ولا يقع الامن ما لم يقدر على التبرع والفا
صريح وكناية فالصريح يقع بغير نية لقوله انت
حتى او حتى واحد ذلك او عتق او مصتق

او مصتق او اغتقك او هذا حولي او يا حولي
يجوز او هذا حولي او يا هذا او يا عتق الا ان
يجوز ذلك اسماء فلا يعنى وكذلك اضافة الحرة
الا ما يجزى به في البدن والكنية يجزى الا بنية كقوله
لا مولى لي عليك او ليس لي عليك او لارق او خرجت
من ملكي او خلت سبيك او قال لامة اطلقتك و
ولو قال طلقتك لا يعنى وان نفى وكذلك سابق
الفاظ صريح الطلاق وكناية وان قال هذا ابني
او ابني او اقر عتق وهذا اني فيه روايات
ولو قال انت مثل الحر لم يعنى ولو قال ما انت الا
حتى عتق ولو قال لاسطان لي عليك لم يعنى وان

ولو قال يا ابن ابي لم يعنى ولا حولي ولا عتق

لو قال يا ابن ابي لم يعنى ولا حولي ولا عتق

ومن اعترف عبده للعلم او للسلطان عتق وكان عاصيا

نواه ومن ملك اذ ارحم محرم منه عتق عليه ولو كان المالك
حييا او مجنونا والمالك يبيع بكاتب عليه قايمة الو
الولاد لا غير ومن عتق حاملا عتق حملها معها
وان عتق حملا عتق خاصة ومن اعترف عبده
للمعلم او للسلطان عتق وكان عاصيا والولد
يتبع لابي في الحرية والرق والتدبير وولد الام
من مولاها حرة وولد الممعة حرة بالقيمة ومن
اعتق عبدا على مال فقبل عتقه ولزمه المال وان
قال انة ادبته الى الف انة حرة صار مازونا
ويعتق بالخلية بينه وبين الالف ومن اعترف
بعض عبده عتقا وبيع قيمته في بقيقته لولاه وللشئ

والمتسقي للمالك والكاتب والوا عتق احد الشريكين
فهيبة عتقا فان كان قادرا على قيمة فبعت شريكه
فشريكه بالخيار ان شاء اعترف وان شاء دبر وان
شاء الكاتب وان شاء فبعت المعتق وان شاء استسقى
العبد وان كان معسرا وكذلك الا انه لا يفتن واذا
علم ابن ابي ابي عتق فبعت الاب وشريكه ان شاء
اعتق وان شاء استسقى علم او لم يعلم ولو قال لعبد
احدكم امة ثم باع او عن منه على البيع او دبره او ما
عتق لآخر وكذلك اذا استولد احد الجارين بيت
ولو وطئ احد بهما لا يعتق الاخر ولو شهد انه عتق
احد غيبه او احدا منه فقصوا بطل والله اعلم

باب التداوير اذا قال لهبه اذا
منه فانته حتى اوانته حتى من دبر حتى اوانته مدبر
او قد دبرك اوانته حرج مع موته او في موته
او عند موته او اوصيته لك بنفسك او برقبته
او بثلث مالي فقد صار مدبرا لا يجوز له اخراجه
عن ملكه الا بالعنف ويجوز كتابته واستخدامه واجازته
ووطئها واذا مات المولى عتقه من ثلث ماله فان
لم يجز في بعضها بقاءه لان على المولى دين يسير في كل
قبعة ولو دبر احد الشركيين وضمن نصيب شريكه ثم مات
عتقه نصفه بالتدبير وسير في نصفه وان قال له ان
منه من مرفق هذا او في سفك هذا اوانته الى

ان منه الما غنير من سنة فهو تعليف يجوز بيعه فان مات
على ذلك المقتنع عتقه جميعه **باب الاستلاد**
لا يثبت نسب ولدا لامه من مولاه الا بدعواه فان
اعتنق به صار له ام ولد واذا ولد له منه بعد ذلك
يثبت به بعد دعوة وبنو الجرح نفيه ولا يجوز اخراجها
من ملكه الا بالعنف وله وطئها واتخاذها ولا يصح
ايجارها وتزويجها وكتابتها وبعثها بعد موته
من جميع اماله ولا تسقط في ديونه وحكم ولدها من غنم
بعد الاستلاد حكرا واذا سلمت ام ولد انفك في سبعة
في قيمتها وبين المالك ثبته ولو مات سيدها عتقه بلا
بلا حاية ولو تزوج امه غيره فجاءت بولد له ملكها

صارت ام ولده ولو وطئ جارية ابنه فولدت فادعاه
بنه بنده وصار ام ولده وعليه قيمه دون عقوها
وقيمة ولدها والجدة لاب عندا نقطاع ولاية جارية
بين الشريكين ولدت فادعاه احدهما بنه بنده وعليه
نصف قيمتها ونصف عقوها ولا ينسب من قيمه ولدها
وان ادعاه حكا صارت ام ولدها وثبت بنه منها
وبرت الابن كل واحد منهما كالبين وبينتان منها
كاتب واحد **كتاب المكاتب** ومن كاتب
عبد على مال وقيل صار مكاتباً والصغير الذي يعقل
كالكبير وسواء بشرط حاله او وجوه او مجمل وخبره
عن بد الحوى دون ملكه واذا انتفى الحوى حاله عتقه

عتقه وان وطئ المكاتبه فعليه عقوبتها وان جنح عليها
او على ولدها لم يمت الا بالشر وان اعنته سقط مال الكتابة
وهو كالمأذون الا انه لا ينسب من الحوى وله ان يضاف
ولزوجه الامه وبكاتب عبده فان ادعى قبله فولده
للمولى وان ادعى بعده فولده له وان ولد له من امه ولدت
فكذلك وكبده وكذلك ولد المكاتبه معها ولزوجه
امه من عبده ثم كاتبتا فولدت دخلت في كتابه الامر
وان ولدت من مولاهما ان شئت سقطت على الكتابة
وان شئت صارت ام ولده وان كاتب ام ولده جاز
فاذا مات سقطت عنه مال الكتابة وان كاتب مدبرة
جاز فان مات ولا مال له ان شاء سوى ثلث قيمتها او اربعة

بدل الكتاب واذا كاتب السليم عبده على خيرا وخيرا او خيرا او خيرا
قيمة العبد او على الف على ان يقد اليه المو عبدا بغير عب
فهو فاسد فان ادل الخ عتق وعليه فدية نفسه لا ينقص
من السوي فبها اذا الى بد على قيمة يعتق با دأرا واكتبة
على البينة والدم باطلا وعلى الحيوان والنوب على النوى
ولو كاتب الذم عليه عبدا على خيرا او خيرا او خيرا او خيرا
قيمة الخ ولو كاتب عبدا بكتاب واحدة ان ادب عتقا
عتقا وان على ا رد الى الرق ولا يعتق ان الابد آما
البيع ولا يعتق احد صها با دار نفسه فان على احد صها
فرد ثم ادلى الا على بيع عتقا ولو كان الرجلين فكلما بينهما
كذلك وكل واحد منهما كاتب بخصه يعتق با دأرا

با دأرا وان كان بينهما على ان كل واحد منهما ضامن على
الا خيرا او خيرا او خيرا او خيرا او خيرا او خيرا او خيرا
ما ادلى فاذا مات الكاتب وترك وفاقا ا دبت كتابه
وحكم لجانبه في اخيه فان فضل شاء فلورثته
فان ترك ولدا فله الكتاب بسله كلاب وان كان
ولدا مشركا فان ادلى الكتاب حاك والارد في الرق
فاذا مات المولى ادلى الكتاب المورثته على الجوفه فان
اعتق احد منهم لم يعتق حية بليه واذا على الكاتب
عن ختم نظر الخ ك فان كان له مال يرجو او صوره انظره
يعمين او ثلثه وان لم يكن له رجس عتق وعاد الى حكم
الرق **كتاب العتق** باب ولاد العتاق وعتاق

وعتق القريب بالثراء والمهابة بالاداء ولك
والمدبر وام ولد بالموت اعتاق وينب للمعتق
فكر كان او انشئ وان شرط لفروا وسا يبدلا
ولا ينقل عنها بذا فاذامات فهو لا قرب عتقه فيكون
لابنه دون ابيه اذا اجتمعا وان استوفى في القرب
فهم عواء وليس للنسل من الولاء الا من اعتق او
من اعتق او جرت ولادة معتق بان زوجته
عندها معتقة الغير نجاسة بولده فولاد مؤلوا
فان اعتق العبد جرت ولادة ابنه المولى فان اعتق
اعتق الام وهي حامل فولدت لا ينقل عنه ابدا وب
ولادة المولات العتقات فان اسلم على يد غني ووالده على

على ان يربث اذامات ويقبل عنه اذا جنى فذلك صحيح
فاذامات ولا وارث له ورثته وله ان يفسخ بالعقل يخفف
الاخرى بالعقل مع نجاسة بان يوال غير فان عقل عنها و
او غنى ولد فليس له ذلك واذا سلمت المرأة ووالده
اقتت بالولاد وفي يدها ابن صغير يتبصر في الولاد
كتاب الابعان اب يبيع بالبدن ثلثة
نحو س ويمن الخلف على امرائه او حالي فيصا الكذب
فلا كفارة فيصا الاثوبة واستغفار ونفو وهو الخلف
على امرائه كما قال وهو جلدان ونرجوان لا يداخذ
الله تقابرا ومنعقدة وهي الخلق اس في السبق فيفعل
او ينكره وهو انواع منها ما يجب فيه البر كفعل

الفرافير ومنع المعاص ونوع منها يجب الحث
فيه كغسل المعاص وترك الواجبات ونوع الحث
فيه خبره البر كحج ان السم وكونه ونوع بها على
استواء حفظ الدين فيها اولى واذا حث فعمله
الكفارة وان شاء اعتق رقبة وان شاء اطعم عشرة
ساكنين او كسايم كانظار فاته لم يجد صام ثلثة
ايام متتابعان ويجوز التكفير قبل الحث والمفاد
والكروه الناس في الدين والفعل سوا وحروف
النسم الواو والباء والتاء وتضم فيقول الله لا فعل
وكذا اولاد الدين بالله تعالى وبسمائه ولا يجتاز الابنية
الا فيما يسم به غير لا يحكم والعلم وبصفات ذاته كقوله

كفارة وجلاد الا وعلم الله فلا يكون بيننا وكذلك وحرم
الله وسخط وغفبه والدين بغير الله تعالى ليس بين
كالبني والقان والكعبة والبراه منه بين وصف الله
ليس بين والحق بين ولو قال ان فعلت كذا ففعله
لغته الله او هوذا ان او شارب خمر فليس بين ولو قال
هو يهودي او نصراني فهو بين ولو قال لعن الله
او دابم الله او عهد الله او مشاة او على نذرا او
او نذرا لله فهو بين ولو قال احلف او اقسم او اشهد
او زاد فيها ذكر الله فهو بين ومن حرم على نفسه
ما يملكه فان استباحه او شيا من لزمت الكفارة وان
وان قال كل حلال عاتق لم فعل الطعام والشراب الا ان

ينوي غيرهما وقيل تطلق امرأته بغير نية وعلم القول
ومن حلف حال الكفر لا كفارة في حنث ومن نذر مطلقا
فعله الوفاء وكذلك ان علق بشرط فوجد من باب حنث
رضي الله عنه ان يجزيه كفارة كفارة يبع اذا كان نكرا
لا يدرك كونه ومن قال ان شاء الله متصلا بمنته فلا حنث
عليه **فصل** حلف لا يخرج فامر لا يخرج فانه حنث وان
اخذ ما مره لا يحنث وان حمل بين ضاه لابس والحق
ان لا يحنث حلف لا يخرج الا اذا جنازة في غير البهائم لا
الا حيا جازم حنث حلف لا يخرج الا ملكه في بيدها
به في حرج حنث وكذلك الذهاب في الاصح وفي الايسر
لا يحنث حتى يدخلها حلف لا يخرج امرأته الا اذا نذر فلا بد

فلا بد من الاذن في كل حنث ولو قال الا ان اذن ككفارة
اذن واحد حلف لا يدخل حنث الدار فمأثره صحتها
فدخلها حنث ولو قال داركم حنث وفي البيت لا يحنث
في الوجهين ولو بني البيت بعدما انهدم لم يحنث بخرجه
وفي الدار حنث ولو جعل الدار مبيتا او مسجدا
او بيتا فدخل لم يحنث حلف لا يدخل بيتا لم يحنث بانه
بالكعبة والمسجد والبيعة والكنيسة حلف لا يدخل
حنث الدار فقام على سطحها حنث ولو دخلها
وصليتها ان كانوا غلق الباب كان داخل حنث
والا فلا ولو كان فيها لم يحنث بالعقود حلف لا يلبس هذا
الثوب وهو لا يلبس فخره لم يحنث ولو لبس ساعة

او حنثا

حنت وكذلك ركوب الدابة وسكن الدار حلف لا يكن
حنت الدار فلا بد من خروج باهله ومناجاة ابي ولو
حلف لا يكن حنت الحصر فانتقل بنفسه وترك اهل
ومناجاة لم حنت قاله اجلس فتفقد عند فقال ان
ان تغدبني فعبدي خرج جمع وتفقد في منزله لم
لم حنت ولو اراد الخروج فقال لها ان خرجت فانه
طالق فجلس ثم خرج لم تطلق ومن حلف لا يركب
دابة فلان فركب دابة عبده المافوت لم حنت مذبونا
كان او غير مذبون حلف لا يتكلم ففاه القاه او سيج
او حلف لم حنت حلف لا يتكلم شهرا في حيا ^{حلف} ومن حلف
لا يتكلم فلان فله الحنت سمع الا انه نال يوم حنت ولو لم

ولو لم غبر وقصد ان يبيع لم حنت ولو لم على ارجاء
على جماعة لم يوفهم حنت وان نواصم دون لم حنت حلف
لا يتكلم عبد فلان بغير ركنه يوم الحنت لا يوم الحلف وكذلك
النوب والدار ولو قال عبد فلان هذا اودان هذا
لا حنت بعد البيع وفي الصديق والزوجة والزوجة
حنت بعد المعادات والطلاق واليمين والزمان حنت
اشد في التعريف والنكر والدعاء بالابد ومعه قال
ابو حنيفة لا ادرى ما هو وعندهما الزمان والايام
والشهور والسنون عشرة وفي النكر ثلثة حلف
لا ياكل حنة الحنطة لا حنت ما لم يقضها ومن حنة الاقف
حنت بخنزة ووه وه السقم والخنز ما اعتاده •

أهل البلد والشوارع التي خاصة والبلد ما يطبخ
من اللحم بالماء ويحتم بالكل مرقه والرواح ما يكتسب في
في التناهي وبيع في السوق والربط والعن
والرمان والفساء والخيار ليس بفكهم والادام
ما يضطج فيه الكحل والزيت واليادام والفداء
من طلوع الفجر إلى الظهر والعشاء من الظهر إلى نصف
الليل والسمور من نصف الليل إلى طلوع الفجر والشرب
من النهر الكرخ منه ومن ماء بالكرك وباناء ومن لب
أو ابيض منه بالاناء ومن الاناء بعينه والاسد والالبنة
سبالح والكدرش والكبدح وقيل في غنا سبالح
ومن الشحم في البطون لاشم الظهر حلف لا يأكل من هذا

هذا البسر فالمرطبان حتم وكذلك الرطب حمار ترك
واللبن شرا حلف لا يأكل من لم يحل هذا الحلف فصا
كنش فالحل حتم حلف لا يأكل من هذه الفخذ ففصو على
ثم ترا او دبصا غير المطبوخ ومن هذه اثرة
على اللحم دون اللبن والزبد ولا يدخل بيض السمك
في البيض والشرا لا يأكل حلف لصعدن السماء او او
او يطرة في الصواء انصعدت يمينه وحتم للحال
حلف يا نيتة ان استطاع فهو استطاع الصوم دون
القدرة حلف يا نيتة فلم يا نيتة حتم مات حتم في آخر
جسوت ولو قال ان اكلت او شربت او لبست او طقت
او تزوجت او خرجت ونول شيا بعينه لم يصد

ولو قال طعنا او شرا وخوف صدق ديانته خاصة الرضا
اسم لما ساق له ولا يحن باليمين والورد وقيل يحن
في عرفنا والتفتيح والورد هو الورق والحام النقة
ليس جل والذهب حل واعقد النول جلي حبه يكون
مرصعا وعندها هو حل وبه يغني حلف لا ينام على راسه
ت يجعل عليه فراشا افر ونام لم يحن وان جعل عليه فراشا
فنام حننه ومنى جلس على ما يحول بينه وبين الارض
فليس جالس عليها والقرب والكلام والكسوة والوجه
عليه يتقيد جال الحيوة حلف لبشره حبه يموت فهو
على شد الفرح حلف لا يفرد امراته فحنقا او مد
شعرها او عظمها حننه حلف لا يصوم فنوى وصام

وصام ساعة حننه وان قال صوما لم يحن الا بنام
اليوم حلف لا يقبل فقام وقراء ورع لم يحن ما لم يجد
وان قال صلوة فنام الركعتين ومن قال لا اله الا الله
ولدت ولدا فان حننه فولدت ولدا ميتا عتقت
وكذلك الطلاق ولو قال ان ولدت ولدا فهو حر فولدت
ميتا لم يحن حننه عتقت الحرة ولو قال من بشرني بقدم فلان
فهو حر بشره جماعة متفقون عتقت الاول فان
بشروه جميعا عتقوا ولو قال من اخبرني عتقوا
في الوجهين ولو قال ان نسويت جارية فهو حر نسويت
جارية ثلثة في ملكه عتقت ولو اشترىها ونسويتها
لم يعتق حلف لا يزوجه فتزوجته بغير امره فان

اجاز القول حنة وبالغفل لا ولو امر غيخ اه تزوجه
حنة وكذلك الطلاق والعنا وحلف لابن زوجه عبد او
استحنت بالتوكيد والاجازة وكذلك ابنه وابنته الغريم
وفي الكبير لا حنة الاب بالماشرة حلف لا يقرب عبد
فوكلم به حنة وان نول اه لا يبشأ بشر بنفسه قضا
حلف لا يقرب ولد فامر به لم حنة به وخرج الشاة
كضرب العبد حلف لا يبيع فوكلم به لم حنة وكذلك سائر
سائر المعاوزات الما ينحلف ليقضيه دينها اقرب
فما دونه الشراء والعبد أكثر من الشراء قال ليقضيه
اليوم ففعل وبغيره ان يوف او ينصحه او يستحقه
لم حنة ولو كان رصا صا او سوطا حنة حلف لا يقرب

لا يقرب دينه متفق فقبض به حنة لا حنة حتى يقضي
بأبيه فان قبض وزين متعاقبا لم حنة حلف لا يقرب
كذا تركه ابنا وان قال فعلت بى ببلادة ولو اخلف
الواى رجلا لم حنة بكل مفسد ففعل على حاله ولا رة
خاصة حلف ليقضيه ففعل ولم يقرب بى وكذلك القرض
والعارية والصدقة والله اعلم **كتاب الحدود**
وهو عقوبة مقدرة وجبة حقا لله تعالى والزنا
وطلى الرجل امرأته القبل في غير الملك وشبهة وبه شبه
بالبينة وبه ان يشهد اربعة على رجل وامرأة بالزنا
فبالحكم القاضى عن مالهينة وكيفيته ومكانه وزمانه
والمنزلة بها قافا بينوا ذلك وذكروا انصاحهم

عليه من كل وجه وشهدوا بكامله في الحلة وعدلوا
في السر والعلانية حكمه واذا نقصوا عن اربعة فهم فدية
وان رجعوا قبل الرجيم سقطت حدوده وبعده
مقتنون الدية وان رجع واحد فربعتها وان شهدا
بذلك متقدم لم ينفعهم عن اقامته بعد دفع عن الامام
لم يقبل ويثبت بالاقراء وهو ان يقبلها قبل البالغ
اربعة موافقة اربعة بخلاف مودة القاتلة في كل من
حقه لا يراه ثم يسأل كما تقدم الا عنه الزمان فاذا
بين ذلك لزم الحد واذا رجع عن اقراره قبل الحد
او في وسطه قبل مسيل الرجيم للامام ان يلصقه على
الرجوع بقوله لعلك وطئت بغيره او قبلت او

لمست وحقه ان كان حصن الرجيم بالجارحة
يكون خبز امارض قضاء فان كان ثبت بالبينه
يبتدى التمهود ثم الامام ثم الناس فان امتنع
التمهود ولو بعضهم لا يجزم وان ثبت بالاقراء
ابتداء الامام ثم الناس وان لم يكن حصن ففيه
الجلد مائة للحي وخمسون للعبد يضرب بسوط
لاخرة ضربا متوسطا بفرقة على اعضاءه الا
راسه ووجهه وفرجه ويجز عنه ثيابه ولا يخرج
الحياة الا عن الفرو والخشوع وان حفر لهما في الرجيم
جاز ويضرب الرجيم قاتلا في جميع الحدود والرجيم لا
على الحصين الجلد والرجيم ولا على غيره الجلد والنق

الآن بوله الامام فيجعل ما يراه ولا يقيم الموطأ الخ
 عبده الاباذن الامام والذات الزايف من يشكافان كان
 محصنا رجم والآ لا يجلد حتى يبرأ وانما الحامل
 لا الخدعة قضيه حلالا كان حدها اجلد فحة
 يتعلم من نقاسها وان كان الرجم فعقب الالان
 وان لم يكن للصغير من يبيته فحة تستغنى عنها
 واحصان الرجم الحرة والعقل والبلوغ والاسلام
 والرضوخ وهو الابلا في قبل في تخرج صبي وبها بشفة
 الاحصان وان يشبه بالاقرار وبشهادة حليين
 او رجل وامرأتين او يكون بينهما ولد مع وفهما
فمن ومن وطئ جارية ولده وان سفل وقال

وقاد عمت انما على حرام لم جد او وطئ جارية ابية
 وان علا او امة او زوجة او سبدية او معدنة
 عن ثلثه وقال فثلثه انما على حلال لم يحد ولو قال علمنا
 انما حدونه جارية الالة والتم جد حلال بل حال
 ولو تزوج به عتقا ودخل بها او سارا او امة لغيرها
 وزخه بها او وطئ اجنية فيما دون الفرية او لاط
 فلا حد عليه ويحد ولو زف البعير امراة فوطئها
 لا يحد وعليه المهر ولو وجد على فراش امراة فوطئها
 حد ولو كان اعلى الا ان يدعوها فقالت انا زوجتك
 والزنا زنى بهيمة او جفونة حد ولو طأ وعنه امة
 بالغة لا يحد واكثر التقدير تسعة وثلاثون سوطا

في الحرب والبيع لا يوجب الحد ووطئ البعير يحد ولو زنى

واقعة ثلثة وهو شغل الفرب ثم حد الزنا ثم التوب ثم حد القذف

باب حد القذف وهو ثمانية وسو كذا

واربعون للعبد ويجب بقذف المحصن بغير الزنا اذا

طالبه وبفرق عليه ولا ينفى عنه الا الفرع والخنثى وثنية

بافواه وبشهادة رجلين ولا يبطل بالتقادم ولا

والجوع واحصان القذف العفوق والبلوغ والحكمة

والسلام والعفة عن الزنا ومن قال بغيره يابن الزانية

او ليس لايك حد ولو نفاه عن جفته او نيسا اليه

او اخطا او عي او زوجة امه او ابان ماء السماء لم يحد

ولا يطالب بقذف الميت الا من يقع القذف بقذفه

في نسبه فثبت للعدو ولد وان كان كافرا او عبدا

او عبدا وليا لابن واليه ان يطالب اياه ويستد

بقذف امه الحرة ومن وطئ احدا في غير ملكه والملاعنة

بولد لا يحد قاذفها وان لاعنه بغير ولد حد والسب

من يحد بالقذف قاذمات القذف في بطل الحد ولا يوش

ولا يبيع العفو عنه ولا الاعتيان ومنه قال نسيم باقا

يا جئت بالخاف يا سارق يا مخنت عذر وكذلك يا حار

يا خسران لانه فقير او علقيا ومن حد الامام او

او عذره فانه فصوصه وللزوجة ان بعدد زوجة

كما نوك للزينة ونوك الاجابة افراسه ونوك الجنازة

والخروج من المنزل وترك الصلوة **باب الحد الثوب**

وهو كحد الزنا كبفنة وحد القذف كبفنة وبنونا غبار

بطل بالرجوع والتقدم في البنية والاقرار وذلك بنصف
السكر والراية ولو اخذ ورجع ما يوجد منه فلما وصل
الى الامام انقطعت له المسافة حد وجد يشرب
قطرة من الحمر بالسكر من البندى والسكران لا يعرف الرجل
من المرأة والارض من السماء ولا يجد حنة يعلم انه سكر
من البندى وشربه طوعا وجبر حنة يؤمن عنه السكر
ولا يجد من وجد منه راية الحمر او ثقبها **كتاب**
الشربة الحمر منها الحمر وهو النخلة في ماء العنب اذا
اذا غلا واشتد وقذف بالذبي والعبر اذا طبخ حنة
ذهب اقل من ثلثه وهو الطلاء وان ذهب نصفه
والنصف وان طبخ اذ في طبخه فالباقي والمالح حرام

حرام اذا غلا واشتد وقذف بالذبي والسكر وهو النخلة
في ماء الرطب اذا غلا كذلك ونقيع الزبيب كذلك وحراما
وهو الحمر فيجوز بيعها ونقيع بالانلاق وجد شربها
الا بالسكر ولا يكف مستحراما ونقيع النخلة والزبيب اذا طبخ
اذ في طبخه حلال وان اشتد اذا شرب منه حرام بالسكر
من غير نقع ولا طرب ونقيع العسل والسكر والحلوة
والشعير والذرة حلال طبخ اولا وفي حد السكر له حنة
روايتان وعصير العنب اذا طبخ قد ذهب ثلثه
حلال وان اشتد اذا قصد به النقير وان قصد به
الشربة حرام ولا يشرب بالانثبات في الدباء والحتم والحمر
والمرقنة والنقير وخل الحمر حلال سوختلعت بنفسها

او خلت **كتاب السرقه** وير اخذ اعاقل
البائع نصاباً او حرماً او ما فيه نصاباً ملكاً للغير لا يه
له فيه على وجه الخفية والنصاب دينار او عشرين دراهم
مضروبة من النقرة والحز يكون بالحكم حافظاً وبالجماع
كالدار والبيوت والحانات ولا يعرفه الحافظ
فان اسرق من الحمام بملك قطع وبالنصارى وان كان
صاحبه عند ذلك كل حرز اذنه بالذخول فيه والسر
والهي اقطع وحزباً حافظاً والجوابه والقطاط
كالبيوت فان سرق الفسطاط والجوف لا يقطع الا
ان يكون لصاً حافظاً بقطعه والحزب بالحافظ يقطع
بنفسه الاخذ وان كان ناماً والحزب بالحافظ لا يقطع

لكان لا يقطع ما لم يخرج منه ويثبت السرقة بما يثبت
به القذف وسأله الشصود عن كيفية وزاهاها و
ومكان وما يجبها ولا بد من حضور السروق مثلاً
عند الاقرار والشهادة والقطع واذا دخل جماعة
الحزب وتولى بعضهم الاخذ قطعوا اذا اصاب كل واحد
منهم نصاباً وان تقب فادخل به واخبر المتاع او غل
او دخل وناول المتاع اخبره خاويه به لم يقطع طه انما
في الطابق ثم اخذه او محله لا على حمار وساقه قطع
وان ادخل به في صندوق الصيرفي او كم غيب واخذ
قطع ولا يقطع فيما يوزن ما باحاً في دار الاسلام
كا خطبه والسك واليه ولا يمسارح البه الفساد

لأنه كرهه والربطة والتم التمس واللبس ولا ما يتناول فيه
الأثام كالاشربة المطربة والآلة النقص ولا في سرقة
المسوق الحلي والبرص الحلي والعبد الكبير والذرع ^{حسان}
والثمة على الشجرة وكتب العلم ويقطعه في السابج والأبوة
والقتل والقضاء والعود والياقوت والبرجيد
والفضة وفي الآوان الخنزة من الخبز ولا قطع في
على خائب ولا نبياشق ولا قنصل ولا خنسل ولا من
سرق في حرم حرم أو من سبته أو امرأه سبتا أو
أزوجه سبتة أو زوجته أو مكاتبته أو من سبته المال
أو من الغينة أو من مال فيه شركه ويقطع بيعة
السارق من الذنوب وحكمه فان عاد قطع رجلا يركب

البسر فان عاد لم يقطع وتحبس حتى يتوب فان كان
أقطع اليد اليسرى أو شترها أو إيماء أو أصبعين سوا
سواها أو أقطع رجل اليمين لم يقطع وان اشترى
السارق السرقة أو وهبها أو ادعاه لم يقطع وإذا
قطع والعبء قايه في يده ردوها وإن كانه مما كنه
لم يقبضها منه قطع في سرقة ثم سرقتها أو من جالسها لم
لم يقطع وان تغير حالها كنبت الغنم قطع **فصل**
إذا خبى جماعة لقطع الطريق أو واحد فآخذوا
فذلك حسبهم الإمام حتى يتوبوا فان أخذوا مالهم
أو ذبحوا أصابحهم فبأنهم نصاب بآب السرقة قطع أيديهم
وأرجلهم في خلأى وان قتلوا ولم يأخذوا مالا فقتلهم

ولم يلفظ الا عفو الالباب وان قتلوا واخذ المال قطع
ابديهم وارجلهم من خلاف وقتلهم وصلبهم او قتلهم
او صلبهم بصلب جبار و بطعن تحت شدة وردن بارخ
حتى يموت ولا يصلب اكثر من ثلثة ايام وان كان فيهم
صبي او مجنون او ذو رحم حرم من القتل عليه يسقط
الحذو وصار الفل لا يربا **كتاب النكاح**
فوضع عين في نكاح العام وكفايته عند عدة و قتال
اكثر واجب على كل رجل عاقل صحيح قادر واذا اجتمع
العدو وجب على جميع الدفع الناصر في المرأة و
والجسد بغير اذن الزوج والسند والباسن بالجسد اذا
للمسلمين حاجة واذا احضر المسلمون اصل الحرب عزم

وعزموا الاسلام وان لم يقدروا على قتالهم والادعوى
الا اداء الجزية ان كانا من اهلها وينزلهم كبقا و
يجب فان قتلوها قتلهم ما لنا و قتلهم ما علينا ويجب
ان يدعوا من لم يلفظ الدعوى ويجب ذلك لمن يلفظ
وان ابوا استعانوا بالدم تقا وجار يوهو ونهوا
عليهم الماينة واقتلوا زرعهم و اشجارهم و
وغرقهم و رموهم وان شربوا بالمسلمين و قتلوا
به الكفار و شربوا بالمسلمين ان لا يقدروا ولا يفلتوا
ولا يثبتوا ولا يفتلوا بغيره ولا اذن ولا جبار ولا غي
ولا شفعة ولا اقطع البيعة ولا تجزأ فنيا الا ان يكون
احد هؤلاء ملوكا او محرمين بغيره على الفتنة او جازا عليه

اولا ان في الحرب او مال جنة به او يكون الشيخ من قبل
والا ان المسلمين في لا يبيعونهم معا دعه اصل الحرب
واصل يكتل لهم في قتل بائنه بفاته او دعه ثم رة الامام
القتال اصل نبذ المملوك وان بدو الخيانة وعلم ملكهم
بما قاتلهم في غير نبذ ويجوز ان يوادعهم بماله او بغيره
وما اخذه قبل خا صرتهم فهو لا حربة وبعده كما يفتي
كالغينة وان رفع اليهم مالا لوادعوه جاز عند الضرورة
والمرتدون اذا غلبوا على المدينة واصل الذمة اذا
اذا انقضوا العهد كما يشكون في الوادعة ويكره بيع
السلاة ووالكرا في اصل الحرب وجزيرة اليهم قبل هو
الوادعة وبعدها واذا آمن رجل او امرأة كافرا

كافرا او جماعة او اصل المدينة صح فان كان فيه
مفسدة اوبه الامام ونبذ اليهم ولا يفتح امان ذمة
ولا اسير ولا تا جر فيهم ومن علم عندهم وهو فيهم
ولا عبد مجبور عن القتال ولا موصوف واذا فتح الامام
بلدة فربا ان شاة قسم يبيع الفانيين او اقاربها
عليها ووضع عليهم الجزية وعما اراضهم الخبايا ان
ان شاة فقل الاسرى او اسرقهم او تركهم ذمة
للمسلمين ولا يفادون باسرى المسلمين ولا بالمال الا
عند الحاجة اليه واذا اراد الامام العودة معه
مواشيعه في ثقلها اذ جبا وحرقها وحق السخرة
ولا يقسم غنيمة في غنمة في كل دار الحرب ولا يجوز بيعها

قبل الفسنة ومن مات من الفاتحين في دار الحرب لا سهم
له وان مات بعد احرازها بدارنا فبقيته لورثته
في دار الحرب شاركون فيها وليس للوفاة سهم الا ان
ان يقتلوا فاذا لم يكن للامام ما يخل عليه انما او دعاه
عند الفاتكون لينحسروا الى دار الاسلام ثم يقسمها
ويوزع للمسكران بعلف في دار الحرب وياكلوا الطعام
ويدهشوا بالانصاف ويقاتلوا بالسلاية وينكبوا الدواب
ويجلس الشباب اذا احتاجوا واذا خرجوا الى دار الاسلام
لم يكن لهم ينفع من ذلك ويوزعون ما فضل معهم قبل الفسنة
ويتصدقون به بعدها **فصل** فيمن لا امام ان يعينه

من يجهل في جهنم كسرها

ان بعض الجيوش عند دخوله دار الحرب ليسم الفارس
من الراجل في مات فرسه بعد ذلك فله سهم فارس فانه
فانه باع او وهب او وهبه او كان مولا او مربضا
لا يقدر على القتال فله سهم الراجل ومن جاوز راجلا
ثم اشتد فرسا فله سهم راجل ويقسم الفسنة اثنتي عشرة
اربعة منها بين الفاتحين للفارس سهمين وللراجل
سهما ولاثنتي عشرة لغيره ولا راحلة والمملوك والبقى و
والخائب يرضع لهم دونه سهم اذا قاتلوا والمرافقة
داوة الحرب وللذمي ان اعان المسلمين او دلهم على
على عورات الكفار والطريق والحل الاخذ ثلثة اسهم
للبنائ والساكين حابن البصيل ومن كان من ذوي

الرجى بصفتهم يقدم عليهم واذا دخل جماعة منهم
في دار الحرب فاخذوا شيئا خسر والاقل ويجوز النفل
قبل احراز الفدية وقبل ان تهنه الحرب او ذارضا
فيقول الامام من فني قبل فلان سلبه ومن اصاب شيئا
فله ربع وبعد الاخذ بنفل من الخي سلب القتل
سلاحيه وشبابه وفرسه والنه وما عليه ومع من
من قاتل ومال واذا لم ينفل بالسب فهو من حلة الفدية
واذا استولى الكفار على اموالنا وامرؤها بدارهم
ملكوها واذا ظفروا عليهم فمجدد ملكه قبل الفدية
اخذ به بغير شيء وبعد ما بالقيده ان شاء وان دخل راجعا
واستراه فملكه ان شاء اخذه بغير شيء وان شاء ترك

ترك وان وهب له اخذ بالقيمة وان غلب بعض أهل الحرب
بعضا واخذوا موالهم ملكوها ولا يكون علينا ما لبنا
ومدبتنا وامراتنا اولادنا واحرارنا وان ابقا بهم
عبد لم يكو فاذ اخذوا عبيدنا من ابناء المسلمين فم احرارهم
وكذلك ان ظفروا عليهم وقد اسلموا واذا انشرك
المنان من عبيدنا سلا واذا ظفروا بالحرب عتق عليه
واذا دخل المسلم دار الحرب باسنان لا يتعرض بغيره من ماله
واموالهم وان اخذ شيئا واخرجه تصدق به
فصل واذا دخل الحرب دارنا باسنان يقول
الامام ان في سنة وضعت عليك الجزية فان اقام
صار ذميا فيوضع عليه الجزية ولا يكون في العود الى دار

الحرب وكل مكان وقت الامام ما دون السنة فاقام
او اشترى انفق خرابه خرابه او تزوجت بذه
صارت ذميه ولو تزوج ذميه لا يهر ذميا ولا ذميه
صربان ما بوضعه بالتراف فلا يتعدى عنها وجنبة
بعضها الامام اذا غلب على الكفار واقترب على ملكهم
فيضع الظاهر انفق كل سنة ثمانية واربعين درهما
وعلى المتوسط اربعة وعشرين درهما وعلى الفقير
اثن عشر درهما ويجب في اقله احوال يؤخذ في كل
سنة يقسم ويوضع على اهل الكتاب والمجوس
وعبد الاوثان من اهل دونه العرب والمندوبين
ولا جنبة على من ولا من ولا عبد وجنوب

ولا جنوب ولا محاب ولا زمن ولا امر ولا مقعد
ولا شيخ كبير والرحا بين المنزليين ولا فقير غير معسر
وبسقط بالهوى والامام واذا اجتمع حولان
تداخلت ولا يجب الا واحدة وينبغي ان يؤد بقصا
بنفسه فبا والاخذ قاعدا ويقال لاداة الجنبة باعدو الله
ولا يتفق محمد الابا حاق بدار الحرب او ان يقبلوا
على موضع فخار بوضنا فيبطل حكمهم كالمندوب الا
انه اذا ظفروا بهم سترهم ولا يجبرهم على الاسلام ويؤخذ
اهل الجنبة بما ينبتون به عن المسلمين في مكابهم ومرا
ومراكبهم ولا يوكبوه اقبل الا لفروقة ولا يجلون
السلام ولا يخذل كنيسته ولا يهت ولا صومعة

في دار السلام ونفاذ القديرة اذا انقضت وتؤخذ
من نفاذ بنى ثقب ضعف زكوة المسلمين وتؤخذ من
نسائهم وكذلك يصفى العشر في اراضيهم ومولاهم ^{لانه}
والخارج كقول القديس ونفق الجارية والحارية وما يؤخذ
من بنى ثقب ومن الارض التي اهلها اعانوا وما انصاه
اهل الحرب لا الامام في مصالح المسلمين وكذلك كارتاق
المقاتلة وذواربهم وسيد الشفور وبناء القناطر
والجسور وعطا النفقة والمدرسين والمفتين والعلماء
والعمال فذكر الكفاية **فصل** ارض العرب ارض العشر
وهي ما بين القديس الى اقصى بالبين وبارة الى
الى حد الشام والسود ارض خارج وهي ما بين الحدود

القديس الى عقبه حلوان ومن العشر او الثعالب الى
الى عبادان وارض السود مملوكة لا يملكها يجوز لهم فيها
ولكل ارض اهلها او فتح عنوة وقسم بين اهلها
فمنه عشرة وما فتح عنوة وافوا اهلها اهلها او صالحهم
فمنه خمسة سون مكة مشرفها الله تعالى وما احبا ارضها
مواكيا بعثت بقرى والبصرة عشرة بل جازي الهابة ولا يجزى
العشر والحراج في ارض واحدة ولا يتكرر الحراج بكثر الحراج
والعشر يتكرر واذا غلب الماء على ارض الحراج او انقطع
عنصا او احاب الذبح او في خلاص الحراج فبها عطلت ما كان
فبها خارجا والحراج نوعان مقاسمة فينتقل بالحراج
لا الهجر والحراج في قبضة ولا يزاوي ما وضع في ارض الله

عنه وهو كل جريب يبلغ مالا صاع ودرهم وجريب
الربعة ثمنه درهم والكرم والنخل الفضل عشرة دراهم
وما لم يوظف من رضى الله بوضعه عليه جيب الثلاثة
ونهايتها نصف الحاربه ويقف ذلك عند البيع ولا
ولا يزداد عند الطاعة فاقا المصم بشرى المسلم
ارضى الخراج او اسلم الذي اخذ منه الخراج **فصل**
في سوا المدة ثلثة ايام ويعفى عليه الاسلام وتكشف
بشبهه فان اسلم والا فقتل فان قتل احد قبل العفو لثبته
عليه والامانة بانه يشهد بدينه وينيراه عن جميع
الآباء رسول دين الاسلام اوصى انفعلى اليه وبهتد له ملكه
زوالا لم يلقاه اسلم عاونه فان مات او قتل او طغى بدار

بدار الحرب وحكم الله ان عتق مدبر وارثات اولاده
وحلته الديون الزعميه ونفقت اكسابه في الاسلام
المورثه المسلمين واكسابه الردة في او يقف ديون
الاسلام من الاسلام وديون الردة من كسبا وتفرقه فاصول له
ان اسلم تقذوا ان مات او قتل او طغى بدار الحرب بطل وان
عاد سلك ما وجد في يد عاونه من ماله اخذه واطام
البشر العاقل وان رده وجهه وظهر على الاسلام ولا يقف وان لم تق
ولا تقف وتقبض وتضرب في طرحة تسلع ولو قتلها انسان
لا يشي عليه ويعذر ونصر فانه ماله اجابته فان خلفه
او ماله فكتب بالورثته **فصل** اذا رزق قوم من المسلمين
عن الطاعة الاسلام ونفقتوا على بلده واطام الاجاعة وكشف

شتمهم ولا يبداهم بقتال فان بدوه فانهم حتى يفارق
 جمعهم فان اجتمعوا وتفسكوا بدائهم فان كان لهم
 فينت اجلا على رجليهم وابنه مويتهم ولا ينسب لهم ذرية
 ولا يغم لهم مالا ويخبر احدا يتوبوا فيردنا عليهم ولا
 يات بالفناء سلامهم وكرامهم عندنا جنة وما صباه
 ابتغاة من الهن والرايا لم ياخذ الله ثانيا فانه صرف
 في وجهه والا فخر احداه بعدوه فيما بينهم وبين الله
 واذا قتل العادل الباني ورثه ولكل من قتله الباني
 وقال انما هي حته وانه قال انما على ابطال لم يرثوا الله
كتاب الكراهية المكروه عند تحريم
 حرام وعند صحتها الحرام اقرب والنظر الى العورة

الى العورة حرام الا عند الضرورة كالطبيب والخاص
 والخاص فقط والقابلة وقد بينا العورة في السلف
 وينظر الرجل من الرجل الى جميع بدنه الا العورة والنظر
 المرأة من المرأة والرجل من الرجل وينظر من زوجته
 وامته التي خلدها الى جميع بدنها وينظر من زواجها
 وامته الغيراء الوجه والراس والصدر والساقين
 والعصدين ولا يات ان يتبع ما يجوز له النظر اليه
 اذا امن الشهوة ولا ينظر المرأة الاجنبية الا الى الوجه
 والكفين ان لم يخف الشهوة فان خافها لا يجوز الا الى كفيها
 والناظر ولا يجوز ان يتبع ذلك فان امن الشهوة
 والعبد من سيده طالما جنته والفعل والحرف والجواب

سواء وكن ان يبق الرجل في الرجل او ثيا منه او ثيا
ولابن بالمصافي ولا يلبس ثيا بغير يد العالم والسم
العاد وكن لسا لبس الرب ولا يلبس للرجل الا مقدار
الرجع اصحاب العالم ولا يلبس بنو سته واخر امة ولا يلبس
لبس سداه ابيهم وكنه او فطن او فخر ويجوز
للنساء التحل بالذهب والفضة ولا يجوز للرجل
الا تحل والمنطقة وحلقة السيف من الفضة وكما
وكن بة الشعوب من ذهب او فضة ومنه النساء
بالفضة وكن ان يلبس البقي الذهب والرجل ولا يجوز
استعمال آنية الذهب والفضة للرجل والسا ولا يلبس
بانبة العفيف والبلور والنجا والرحا ويجوز

فانما اذا كان من الذهب والفضة

ويجوز الشرب في الاتاء المنقصور والجلوس على السرب
المنقصور ويكفي احتكاك اقمشة الاربعين والديانم في
في موضع يضربها ولا احتكاك في غلظة ضيقة ولما جليد الوجة في بدافرة
واذا رفع المقام حال المحتك باحده بيع ما يقص من قوته
وعلمه ما منع باع عليه ولا ينفق لسلطان ان ينفق
الا ان يتعدا باب الطعام فعدا كما حشا في القيمة
ولا يلبس بذلك لشهوة احد الجرية ولا يلبس بيع العصر
من يعم انه يتخذ خمر ومن حمل الدرط بانه الاجرة ولا يلبس
بيع السرقين ولا يبيع بناء بيوت مكية مشرقا الله تعالى
ويكفي بيع ارضا وتقبل في المعاملة قوله القاسم ولا يلبس
ولا يلبس الا في الحاجة او في الحاجة او في الحاجة او في الحاجة

فانما اذا كان من الذهب والفضة
فانما اذا كان من الذهب والفضة
فانما اذا كان من الذهب والفضة

وكذا اذا كان من الذهب والفضة
وكذا اذا كان من الذهب والفضة
وكذا اذا كان من الذهب والفضة

والاذن قول البية والعبد والامة ويعمل عن امة بغير اذن
وعن زوجته باذنها ويكن استخدام الخفيات والتعب الزد
والشطرنج وللمهود ووصل الشف بشف لادقوات
بدعواته الاية او يقول في دعائه اسلك بقعد العنة
من عرشك واتم الملاح حرام ويكن تعبير المحقق ^{نقطة}
ولا بأس بتخلية ونقش المسجد ولا بأس بدخوله الذرة
المسجد الحرام ولا بعبادته والسنة تقم الاطفال و
وتنظف البط وخلق العانة والشارب وقمة حقه ولا بأس
بدخول الحمام للرجال والنساء اذا اتوا وعرض بصر
فصل ويجوز المسابقة على الاقدام والخيول والبغال والحمير
والابل والاربع من شرط فيه جعل من احد الجانبين او من

ان كانا في
نفسه ان
بأن يعلل احدهما
بأن يعلل احدهما
بأن يعلل احدهما

بجوز

او من ثلثه لا سبقها فهو ان بشرط فيه الجانبين
فوقه الا ان يكون بينهما محتمل بغيره كغيره سبها
اخذ منها وان سبقها لم يعطها وفي ما بينها ايهما سبق
اخذ من صاحبه وعن هذا التفضيل اذا اختلفت قيمات
في ستة واراد المتجوع الاستنج وجعل **فصل** في الكلب
وافضله الجأثم التجان ثم الحاشية ثم الضاعة ومنه فرض
فرض وهو الكلب يقبل الكفاية لنفسه وعياله وقفه بدينه
ومستحب وهو الزيادة عن ذلك للجد ومكره وهو البيع
للتفاح والبطل وان كان من حبل ولا كل على امراته وهو
فرض وهو ما يندفع به الهلاك وما جوعه عليه وهو ما زاد
عليه لا يكتن من الصلوة قبا ومن الصوم وباح وهو ما زاد
الهفة

اسبقا

والا سجدوا لغير الله والى حاشيتهم
والا سجدوا لغير الله والى حاشيتهم
والا سجدوا لغير الله والى حاشيتهم

الانواع المائة لا يقعد وان لم يكن الله لان مقتدا به لا يقعد
ان لم يكن فلان بالقيود والكسوة من افرق وهو ما يست
العون ويدفع الحكة والبرد وينق ان يكون من القطر
او الكتان وينق ان يكون بينه النفس واللبس
وهما السرايعون واخذ الزينة ومباح وهو الثوب
الجيد للثياب وحرقوه وهما اللبس للكبر وسحب
ويكن والمعصية والسنة اخا طرفا العامة بين كنفه
قد رتب وقيل الى وسط الفم وقيل الى موضع الجوف
فان اراد ان يجد نقضا لائقا والكلام منه ما هو
ما يوجب ابراما السبع وامثاله وما يمان بدا فاعلم في

في حاشيتهم ويعلم وان سج في الاعتبار والاعمال
والا سجدوا لغير الله والى حاشيتهم
والا سجدوا لغير الله والى حاشيتهم

والا سجدوا لغير الله والى حاشيتهم
والا سجدوا لغير الله والى حاشيتهم
والا سجدوا لغير الله والى حاشيتهم

الاعمال فحسن ويكون فعلا لئلا ج عند فتح متاه ويكون
الترجيع بقراءة القرآن والاسماع اليه وقيل لا ياتيه ومن
التي هم عليه ان كمن رفع الصلوة عند قراءة القرآن وهي
والجنازة والرخف والتذكير فما ضل به عند الفتا
الذي سمونه وجدا وكمن ابو حصة رضي الله عنهما قراءة القرآن
عند القبول ولم يكن به حرج وبناخذ ومنه ما لا اج
فيه ولا وزركوكم وقعد وغفر ذك وقيل لا يكتب
عليه ومنه ما يوجب له الكذب والقيمة والقيمة والقيمة
والثينة والكذب محض لان القتال الخدعة او في
في الصلح بينه اشبه وفي ارضاء الاصل وقد دفع النظام

من انظم والتعريف به يمكن الاجابة ولا غيبة للنظام
وقد ارضاء الرجل اصد ودفع النظام عن انظم
من باب الصلح اختيار

والا سجدوا لغير الله والى حاشيتهم
والا سجدوا لغير الله والى حاشيتهم
والا سجدوا لغير الله والى حاشيتهم

ادركه حيث لا يحق الا بالتذكية وكذلك في الرمي وان شاكه
كلية لم يذكر عليه اسم الله تعالى او كل مجوس لم يوطأ ولو سجد
نقطة اذ في ما به اوارسله عليه فاذا يوصد الكلى وقع
الصيد في الماء او على سطح او جبل او دنانير من ثم تركه
في الارض لا يوطأ ولو وقع ابتداء على الارض اكل وزجر
الا صاحب الماء الجريح لم يوطأ الا الكلى ولا يوطأ ما قبله
البنسقة والجل والعصا والمراضع بعرضه فان حرق
الجمل يجهده الكلى وان رمى به بسيف فبان عظمه منه
الكل دونه العضم وان قطع نصفه الكلى وان قطع
اثنائين الكلى ان لاله اقل من جهة الداس ومنه رمي
فاخنه ثم رماه اخر فقد لم يوطأ ويؤمنه للاولى

قيمة غير نقصان جاحدة وان لم يخنه الاول والاولى في
كتاب الذبايح الزكاة اختيارية وان
الذبح في الكلف واللبنة واضطرابية وبها الحجة في انه
موضع التقف وشرطها التسوية وكون الذبايح مسلما
او كتابيا فان تركه التسمية تاسيا وان اضيق شاة
وسر وذبح غيرها بكنها التسمية لم يوطأ وان ذبح بشقة
اخره الكلى ويكنه ان يذكر مع اسم الله تعالى ثم عين وان بقول
الاهم تقبل منه فله والاستبحر الابن وذبح البقر والشاة
فان عسكره ويوطأ والعروق التي تقطع في الزكاة الكلى
الحلقوا والمرج والودجان وان قطع ثلثه منها وجوز
الذبح بغير ما فيه الا وداج واشهر الدم الا السقى القليلة

من الظفر القائم وتحت ان حدة مشفرة ويكون ان تبلغ السكة
 النخاع او يقطع الرأس ويكون سلكا قد لا يتبدد وما
 استأنس من الصيد فظان اختيارية وما تفرقت منه
 النعم فاضطرابه واذا كان بطن المذبح جبينه
 مالا يوكلمه يظهر جلده الا الخشيد والادم **فصل** ولا يحل
 الخيل والذئب من السباع ولا الذئب من الطير ولا الحمار
 ولا الخيل الا هبته ولا البغال ولا الخيل ويكون الذئب ختم
 والبغال والبقر والغنم والفتة والسليفة ويجوز غلب
 الذئب والفتة والارنب والكراد ولا ياكل من حيوان
 الماء الا السمكة والحيتة والمارعاض ولا ياكل الطائر في
 من **كتاب الصلاة** وهي واجبة على كل مسلم بعم

مسلم مقيم مؤسنا وان اشركه سبعة في بدنة
 او بقعة جاز له ان يواضع القبة ويدعوها ولو
 اشركه بقعة لا ضحية ثم اشركه فيها ستة اجنهم **فصل**
 حرام بالوزن ويخفى فيها ما يحرم في الله ويختص
 باليوم النحر وهو ثلثة افضلا منه او اوقات مفضة ولم يد
 بدج وان كان فقيرا او غلاما مشركا تصدق بما حبه وان
 لا شريك تصدق بشئنا او لا اشراكها او لا ويدخل وقتها
 بطلوع الفجر او ايام النحر الا اقل من ايام لا يفحون قبل
 الصلوة العيد ويصدق ثلثها وبالكل منها وهم يطعم
 الاغنياء والفقراء ويدخره ويكون ان يذبح كذا في ولو
 ولو ذبح اضحية غيره بغيره امره جاز ولو غلطا فذبح كل

ولو غلطا فذبح كل واحد منهما الضحية فبطل لا يخرج
 ويختللا فان قتلوا ضحية كل واحد منهما لم
 قيمة **كتاب الجنائز** القتل المتعلق به الاحكام
 خمسة عمد وشبهه وحظا وما اجره مجراه وقتل بسببه
 ان يتعمدا الضرب بما يفوق الاجل كالسيوف والليظة ^{او البنادق}
 والنار وحكم المائت والقود الا ان يعفو الاولياء او
 وجوب المال عند النكاح برضا القاتل في حاله او
 بعضهم او عفوهم فنجبت الدية على العاقلة او عند
 تعذرا ستفاد بشبهة كقتل الاب ابنه فنجبت الدية في حاله
 حاله في ثلثة سنين ولا كفارة في العمد وشبهه ان يتعمدا
 الضرب بما لا يفوق الاجل كالخو والعصا واليد وموجبه

ان هو يربط بالعد
 على القود باليد

وموجبه الاثم والكفارة والدية المتعلقة على العاقلة وليس
 عمد فيما دونه النفس والخطا ان يدمر شخصاً بظنه صيداً
 احدياً فاما يوم سم او بر من غرضك فيصيد آدمياً وهو
 وموجبه الكفارة والدية العاقلة ولا اثم فيه وما اجره مجراه
 مثل ان يدمر بغيره ان يدمر فيقتله فموت بالخطا والقتل
 بسبب كخوف البر وواقع الخوف في غير ذلك فيعطي به ثلث
 وموجبه الدية على العاقلة لا غير ذلك يعجب حرمان الارث
 الا القتل بسبب حرمان في البر او غنى او جوعاً فموتوا كفارة ^{هدير}
 عتق رقبة مؤمنة فمن لم يجد فصيام شهرين متتابعين
قصر ويقتل الحرة بالحر وبالعبد والرجل بالمرأة والكبير
 بالصغير واسم بالذم ولا يقتلان بالمستامن والصحيح بان من

من

والامر ولا يقتل الرجل لولده ولا بعينه ولا بعين ولد
 ولا بكاتبه وورثه قضا صاع على ابيه سقط والام
 والاجداد والحكماء من ان جنة لانوا للاب ومن جنة
 رجلا عمدا ومات منها فعليه القصاص ولا يستوفى الا
 بسيف ولا قضا صاع على شريكه الاب والمولى والمخ طر
 والصح والجنود وكل من لا يجي القصاص بقتله واذا قتل
 بعد الرصد فلا قضا صاع حتى يخرج الراحه والمترهين و
 واذا قتل الخائب عفا وله ورثه غير المولى فلا قضا صاع الا
 واذا لاق القصاص بين كبار وصغار فكلب والاشقاء
 وليس له ان يفر الاستغاؤه الفايه واذا قتل ولى
 البقي والمعتوه فللاب القاضيه بقتله او بصالح و

او بصالح وليس له القصاص الوصية بصالح لا غير ولا قضا صاع
 في التحق والتريق الا ان يكثر وتقتل الجماعة بالواحد
 والواحد بالجماعة اكتماء واذا قتل ولى احد هم سقط
 حق الباقيين واذا مات القاتل سقط القصاص ومنه
 انشاا عمدا فتقتله من اى اخر ومات اول عمدا والثاني
 خطأ **فصل** ولا يجزى القصاص في الاطراف الا بين مستوه
 الدية اذا قطعت من المفسد وتماثلت ولا قضا صاع في الله
 في السلب ولا في الذكراه يقطع من الحشفة ولا في عظيم
 الاسير في ان قطع بقلع واه كسر يبرق ولا قضا صاع في
 العاهه الا ان يذهب ضوئها ولا يقطع الا يدرى باليد
 وتجب ديتها ومن قطع يمين رجله قطع يمينه واخذ

والقاضي في موضع عا وجهه فطرحه بغيره بالمرأه الحرة
 من يذهب ضوئها

من دية الاخيرة بينهما فان قطعوا فلما خرجت يد واذا
 لان القاطع اشغل او ناقص الاصابه فامسك قطع ان
 شاء قطع المعية وان شاء اخذ دية يد وكذلك ان
 لان راس الشاة اصغر فان كان اكبر من شاة جوز ان شاء
 اخذ ان شاء ومن قطع يد رجل خطأ ثم قتله عمدا
 قبل البراء او خطأ بعده او قطع يده عمدا ثم قتله
 خطأ او عمدا بعد البراء اخذ بالامرين ومن قطع يده
 فعن القطع ثم مات فعليه الدية في ماله ولو لم يملك القطع
 او من الشاة وما يجزئ منه فهو عفو عن النفس واذا
 احضر احد العالين واقام البينة على القتل لم يحضر
 فان بعد البينة رجلا اقول واحد منها بالقتل فقال

فقال العول قتلما وله قتلها ولو كان مكان الاقران شاة
 فهو باطل ومن مسلمة فان لم يقع به السهم ففيه الدية
 ولو لانه مرتدا في اسم لا يشي عليه فاعتقه ففيه القنعة **كتاب الديات** الدية المفظة ثمن وعشرون بنت
 من محض ومثلها بنت لبون وحقوق وجذ وغير المفظة
 عشرون ابن محض ومثلها بنت محض وبنت لبون
 وحقوق وجذ اوال الف دينار وعشرون الف درهم
 ودية الملة نصف ذلك ولا تغبط الا في الابل ودية المسلم
 والذمي سواء في النفس البنية وكذا الف والذمي **المحصر**
 والحشفة والعقل والشم والذوق والسمع والبصر
 واللسان وبهفه اذ منع اللام واللسان فامنع الجاه

وكذا اذا افضاها فلم تستمسك البعد ومنه قطع يد رجل
خطا ثم قبله قبل البعد خطا فقيم دية واحدة وما في البدن
اثنان ففيها الدية واحدة نصف الدية وما في اربعة
فقر احد بها ربع الدية وفي كل اصبع عشر الدية وفيهم
على مفصلها والكف تابع للاصابع وفي كل اسن نصف
عشر الدية فان قلعا فنبه اذن مكانها سقطت ارضا
وفي شعر الرأس اذا حلق فلم ينبت الدية وكذلك
التيمة والحاجباه والاهذاب وفي اليد اذا شتت
والعين اذا ذهب ضوؤها وفي الثياب ولحية الكون
وثله الرجل وفكر الخنجر والعنبر ولسان الاخر
واليد الشك والعيه العود والرجل العرجا وست

وسن السعداء والاصبع الثاين والعين البقي و
وسنة وذكر اذا لم يعلم صحة حكمته عدله واذا قطع له
اليدين نصف السعد فخر الكف نصف الدية وفي الثاين حكمته
عدله ومنه قطع اصبع فثله اربعة ففيها الاثر وعنده
البية والجنون خطا والشجاجة عشرة الحارصة ومن
التي تشق الجلد الدائمة التي تجر ما يشبه الدمع ثم
الدائمة التي تخرج الدم وتسيل ثم الباضعة التي تبقع
النم ثم المتلاحمة تاخذ في اللحم اكثر من الباضعة ثم
التمحق ومن جلد فوق العظم تفصل اليه الشجة ثم مو
موضحة توضح العظم ثم الراسنة ثم العظم ثم المنقطة
تفصل ثم الامة التي تفصل ايام الدماغ ففي الموضع الفصاحة

لما كان في الباقي حكمته عدل وروى في ما قبل الموضع الفصاحة

دون ما بعدها وفي الموصحة الخطا نصف عشر الدية
وفي الراشدة العشرة والنقطة عشرة ونصف وفي الامة
الثلاثة وكذا الجايعة بالجوف فاذا نفذت فثلاث
واستحتاج بختهم بالوجه والراس والجايعة بالجوف
والجنب والظهر وما سواه ذلك جلتا فيما حكومت
عده وبعدها يقدم عبدا سالكا ومعينا فيما نقصت
الجراحه من القيمة من بعض ^{لوجه} الدية ومن شئ رجلا
فذهب عقله او شعر راسه دخل في انش الموصحة
وان ذهب سمعه او بصره او كلامه يدخل ولا يقتصر
من الموصحة والطرفه بيرا ولو شئ فالقوى وثبت
الشعر سقط الا ان شئ ومن ضرب بطن امرأة فالقوة

والقوة جيتا ميتا ففي عشرة خمسون دينار على العاقلة
ذكرها او انش وان القم حيا ففيها الدية على العاقلة وعليه
الكفارة والله القم ميتا ثم ماتت ففيه ديتها والقوة
وان ماتت ثم القم ميتا ففيها الدية فلا ينش والله ماتت
ثم خرج ميتا ثم ماتت فدبتا والكفارة في الجنين وماتت
فيه مودته عنه وفي جنينها الامة نصف عشر قيمة لو كانت
حيات لان ذلكا وعشر قيمة ان كان انش **فصل** ومن خرج
الم طريق العامة روثا او كنف او ذلكا فدخل من ^{عنه}
الناس امينرا او كنف او ذلكا فدخل من ^{عنه} الناس
ان ينزع عنه ولا سقط على انك فخطبه فالدية على العاقلة
فان احابه طرفا المتزاج الدية في الحائط فلا ضمان ثم ان كان

لا يستصحب احد جازله الانتفاع به وان كان يستصحب
 احد يكن وليس لاحد من اهل الدرب الغير النافذ
 ان يفعل ذلك الا باذنه ولو وضع جمر في الطريق
 ما حترق في حركته المتبرج الى موضع آخر
 لم يضمن ما احرق في ذلك الموضع الا انه يكون يومئذ
 وكنا صب الماء ودب الماء ووضع الخشب فلفا
 وانما اذا طين واذا مال حايط ان في الطريق
 العاقبة فطالبه بنقصه مسلم او ذم لم ينقصه من
 نقصه فيما حترق سقط ضمن ما تلف به وان مال را حبان
 في المطالب له والسكن وان بغاه ما لا ابتداء فقط ضمن
 من غير طلب ويضمن لراكبه ما اوطاه له الدابة بيدها او جلها

هذا هو الوجه في ما ذكره في
 ما لا يضمن من اضرار الدابة
 في الطريق

او جلها وان تلفت في الطريق وهو يسرا او فقرا لك
 فلا ضمان تلف به وان اوقفها لغير ضمنه عاقلة يد ضمان لما
 اصابته بيدها دون رجلها وكذلك السابق وقبل يضمن
 بغيره الرجل واذا وطئت دابة الراكب بيدها او رجلها
 يتعلق بجلها الا ان في الوضوء وجب الكف في ولو كان
 دابة فخسرا الاخرى اصابته رجلا على العود في الضمان
 ان خجلت اجتمع السابق والقائد والسابق والراكب
 عليها وقبل الضمان على الراكب وجميع هذه مسائل ان لا
 الهلكة ادعيا فالدية على العاقلة وان كان غير اذم في المال
 الجان وهذا اصطدم القياس او ما يشبهه فينا فاعل
 فعله عاقلة كل واحد منهما دية لاخره لانه باجلها

في نقطه وما يتاخره وقع على ظهره فمما حددت
 سقط على وجهيهما فعلقا قلته كل واحد دية الاخيه
 اخلفا فدية الواقع على وجهيهما فعلقا قلته الواقع على
 وانه قطع اخيه الجبل فمما تا فدية ما على عاقلة **فصل اذا**
 جنى العبد خطا فمما تا اما ان يدفع الـ واما الجنازة فمما تا
 او يفديه بارشها وكذلك اذا جنى ثانيا وان جنى جنازة
 فاما ان يدفع الـ اما يقتلها او يفديه بارشها فان
 اعتمر قبل العم به ضمة اقل من قيمته ومنه الارش وبعد العم
 جميع الارش وفي المدبر واما الولد يفتن الاقل من قيمته
 ومنه الارش وانه عا دجنه وقد دفع القيمة بقضاء فلا يرش
 عليه ويشترك الثاني الاوله فيما اخذ وانه دفع دفعه بغير

بغير قضاء فانه ثا الثاني يشترك الاوله فان شاء البيع
 المولى على الاوله ومن قتل عبدا خطا فعليه قيمته لا يزداد
 على عشرة الاف درهم الاعنة وفي الامم خمسة الاف الاعنة
 وانه ما نته اقل من ذلك فعليه قيمته وما يوم مقد من قيمته العبد
باب القصاص القتل كل قتيل به ارش فاذا وجد حجة
 لا يعلم تائبه او دعر وليه القتل على اهله او على بعضهم
 او خطا ولا يثبت له فدية ومنه خمسين رجلا يلقون بالله
 ما قتلناه وما علمناه فان لا لم يقف بالدية على اهل الحكة
 وكذلك ان وجد بدنه او اكثره او نصفه مع الراس فان
 لم يكن فيه خمسه كرمته الايمان عليهم ليتم خمسه ومضى ابي
 منهم حبس حتى يلقى ولا يقف بالدية بيمينه الولي ولا يدخل

وان كان محسباً بالشاغل فاعلم ان قرب قربه من الله

في القسامة صديق ولا يحبونه ولا يعبدونه ولا امرأه وان ادعى الولي
القتل على غيره سقط عنهم القسامة ولا يقتل شيئا منهم على ذلك
وان وجد على دابة يسوقها ان في الدابة على العاقلة السابق
وكذا القابض وانما كتب وان وجد في دارك ان القسامة
وعلى عاقلة ان كانوا حضرة والاكثرت الايمان عليه والدية
على عاقلة وجد بين قريبين فعلى اقربهما منه انما كانوا يجمعون
الصوت ولو وجد في السفينة في القسامة على الملاحين و
والركاب وفي مسجد محلة على اهلها وفي الجامع والشارع
الا عظيم الدية في بيت المال والقسامة وان كان وجد بديهة
او في وسط الفلاة فهو حذر كما انما يسمعونه الصوت
باب العاقلة وهي جميع معقلة وهي الدابة والعاقلة
الذين يبعدونها وتجب عليهم الدية وجبت بنقل القتل

القتل بالخطأ وان شئت العدة فان في القسامة اهل الدابة
فهم عاقلة تؤخذ من عطاياهم ثلث سنين وسورة خجبة
في اقلها واكثرها ان لم يكن من اهل الدابة فان عاقلة قبيلة
تقتل عليهم في ثلث سنين ولا ينادوا بالواحد على اربعة ديلم
او ثلثة ويقتصر منها فان لم يبلغ القبيلة كذلك فتم اليها اقرب
القبائل نسباً وان كان فمن بيت صولة بالخوف فاحل حقه
وان قتل صواباً بالحنن فاحل ويؤدى القاتل لاجلهم ولا
ولا عقول على الصبيان وانما ولا يعقل لافرنج مسم ولا بالانكسار
واذا كان للفقير عاقلة فالدية عليهم والافرنج ماله في ثلث سنين
وعاقلة العتق قبل مولاه وعاقلة مولد المولات مولاه في قبيلة
وولد الملائكة يعقل عنه عاقلة اقربا او عتقه عاد الاب بعد
ذلك رجوع عاقلة الام على عاقلة الاب ويقتل العاقلة بخمسين
ديناراً فها حلها وما دونها في مال الجاني ولا يعقل العاقلة

ما اعترف به الحق الا تصدقه واذا جنة لمسته العبد ^{خطا}
 فمع عائلته **كتاب الوصايا** الوصية مندوبة ^{خطا} وليس هو
 عن مؤنة الموصي وقفا، ديونه ومن مقدرة بالتفصيل
 للاجتنبة مسلما لانه او لم يكن بغير اجازة الورثة وما زاد
 على الثلث والفاصل والوارثه يجرى باجازه ولا تصح الا من يجرى
 تبرعا ويستحب ان ينقص من الثلث وان كان الورثة فقرا
 لا يستغنوه بنصيبهم فتركتها افضل وتصح للميت وورثته
 ديونه ويعتبر في المال والورثة الموصي من الموت وقبوله
 الوصية بعد الموت وبه لا يملك الا ان بعد الموت الموصي
 بعد الموت قبل القبول فتملكها الورثة والموصي ان يترجم
 عن الوصية بالقول والفعل وفي الجور خلافه ما قبل الموصي
 الوصية ثم ردها في وجهه فهو رد ولا فلا وان كان له على احد
 ما جازى ضم اليه القاضى اذ كان عبدا او كافرا او قاتلا

او قاتلا استلزم بقاءه او وصي المعبود وفي الورثة كبارهم
 لم يصح وليسوا احد الوصية ان يتم فدهن صاحبها لا تجوز
 الميت وموئله القفار والمقصود ورد الوصية والمغضوب
 وقضاء الديون ومجدي بعينه وتنفيذ وصية بعينها وان
 ماله احد بها اقام القاضى مكانه اذ اوصى الوصية ^{خطا}
 فهو وصي في الترتيب ويجوز للميت ان يختار باليتيم ان
 له اجدد ويجوز بيعهم ومشاوهم لثقله كان فيه نفع للوصية
 وليس له ان يقر بغير مال اليتيم وللاب فلكه وليس لها اقرار
 وللقاضى ذلك والوصي احق بمال اليتيم من الجد وشهادة الوصية
 للميت لا يجوز وعلى الميت بجعة والورثة يجعز ان كانوا كبارا
 ولا يجعز ان كانوا صغارا ولا بعد العتق والانيام ويجعز الوصية
 بخيرته عبده وسكنه دان وبغلتها ابدا ومدة معلومة في خراجها

لان المتاع يقع بملكها حال الحياة
 ويجوز بيعها قبل الموت ولا بعد الموت
 ولا يملكها الا بالبيع ولا الهبة
 ولا يملكها الا بالبيع ولا الهبة
 ولا يملكها الا بالبيع ولا الهبة

من الثلث استخدم وسكن واستغل وليس له ان يوجبه ما كان
لم يكن له مال غيرها ختم الورثة يومين والموصى له يومان
ما كان للموصى عدا الورثة ومنه اوصى بشئ من ثمنه قبل
التمتع الموجهة عند موته وان قال ابدأ قبل تمتع ما عاش
ولو اوصى بغيره بثلثه قبل الخاضعة والمستقبله وان
اوصى بصرف ثمنه او ماله او يملكه الموجود
عند موته قال ابدأ اولم يقد والعنف في الرض واليه
والخبايا وصية والخبايا ان تقدمت على العنف فمعاور
وان تاخرت فشاركه ومن اوصى بحق الله فدمه الفرض
وان تساوت قدم ما قدم الموصى ان خاف عليها الثلث
وقيل يبدا بالحق ثم الثلث ثم بعد الكفرا ثم صدقة الفطر ثم
الاضحية وما ليس بواجب يقدم ما قدم الموصى ومن اوصى

اوصى ومن اوصى بثلثه مال الرجل والاخر يسد سد الثلث بينهما
انثا وان اوصى له بثلث والاخر بثلث او بنصف او بجزء والثلث
والثلث بينهما نصفان ولا يقرب الموصى له با زاد على الثلث الا
في الخبايا والحباية والدايم المرسلة ومن اوصى بهم من ماله
قبل التدبير ولو اوصى بجزء اعطاه الورثة ما شاء ولو اوصى
بثلث قبل تدبيره اصابه الثلث ومن اوصى بثلث ودايم
او بثلث غني فملك ثلثها وبق الثلث وهو يخرج من الثلث
قبله بغيره وكذلك الميك والموزون والياب من جسم واحد
وان كانت مختلفة فله الثلث الباقي وكذلك العبد والدة ومن
اوصى بثلثه ماله لزيد وعروة وعروة فله الثلث لزيد وان
وان قال بين زيد وعروة فنصف لزيد ومن اوصى لاخيه بالنف
ماله من دين والالفين يخرج من ثلثه العين دفعة اليه
والاخذ ثلث العين ما حصل من الدين حتى يستوفوا ومن

اوصى بثلاثة لغلان وثلثا من ثمنه لغلان ونصفه لساكنين
 والمواضع لرجلين لكل واحد منها بما يراه ثم قال لا اخذ شئكم معها
 فله ثلث ثلث مائة ولورثة لغلان على دين فصدقوا بصدقات الله
 وان اوصى لاجنه سو وارث فانصف لاجنه وبطل نصف
 العارث ومنه اوصى لاجنه بجيرانه فم الملاحقون والا
 والاصار كل ذر رحم محمد من زوجته والاختان زوج
 كل ذر رحم محمد منه والاصل الزوج والآل اهل بيته
 واهل نبيه من بنات من جهة الاب والجنس اهل بيت ابيه
 وان اوصى لاقربائه اول ذر من قبلته اول ارحام اول ذر
 ارحامه اول انسابهم اثنا عشر فصاعدا من كل ذر رحم محمد
 من غير الوالد بن والموالود بن ورف الجذر وان كان وبعبر
 الاقرب فالاقرب لان رحمهم وخالان فلتعلم النصف والى ابيه
 وفي عمن وخالين المثل بعين ما قاله الله قرابة اخوك

او ذر نسب فلكل الخلف فلكل الا ان الواحد يحق الكل
 بالاجماع فان لم يكن له ذر ورحم محمد بطلت الوصية او من لبن فلان
 وهو ابو قبيلة كنه يحم فم للذكور والاثاث وان كان لا لا حصص
 فم باطلة وان كان باصلب فالوصية للذكور خاصة وان او
 اوصى لائتام بن فلان او عيالهم او ذميا منهم او اراملهم
 وبهم حصون فم للفقراء والاعيان وان كان لا لا حصون
 فلفقرا خاصة اوصى لورثة فلان فلكل ذكر مثل حفظ الانثيين
 وان قال لولد فلان في الذكر والانت نسوا ولا يدخل اولاد
 الابن مع اولاد القبل ويدخلون عند ميم دون اولاد
 البنت اوصاف لموااليم فم من اعتقه في الصحة والمرض
 ولا اولادهم ولا يدخل مولى امه الا لامولى المولى الا
 عندهم وان كان له مولا اعتقه وموالى عتقه فم باطلة
كتاب الفلانيه بيها من شكك في بيته بجهنم ودفعه على

على قدر ما تم يقدر ويؤثر ثم تتقدم وصلاياه ثم يقسم الباقي بين
ورثته ويستحق برحمته ^{والماء} وولاءه فيبدأ بزوجته ^{والنساء} ثم العقب
النسب ثم المقتضى ثم عقبه ثم الرزق ثم ذوقه ^{والنساء} ثم موصله إلى
الموت ثم القدر بسبب شئ ثم الموصول بما زاد على الشئ ثم
بيت المال وما مانع من الأمانة الرق والقنطاريين وأخلاف
المتين والدارين حكما والسر من الشئ والسودس و
وتسعيها مائة من الفقه للزوجة مع الولد ولدا لابن
والربع لأعند عدهما وللزوج مائة والنصف للزوجة عند
عدهما والبنات وبنات الابن عندهما وللأخت لابوين
وللأخت لأعند مائة والسودس للاب وللجد مع الولد
وللام معها ومع الأختين من الأخت والأخوات والحكمة
والجنان وبنات الابن مع البنات وللأخت من الاب مع
الأخت من الابوين وللواحدة من ولدا لام الثلثة للثلاثة

للثنتين فصاعداً من ولدا لام وللام عندهم عدم من لامعة السرة
ويؤثر في الثلثة الباقي بعد فرض الزوجين في زوجة وابوين ^{والنساء}
البنين فصاعداً وللأختين فصاعداً من الابوين أو من الاب
العقب بنفسه لا يدخل في نسبته ابنه وهم جده وهم اقرب
العقب ثم بنوهم ثم الصلوة بالاقرب وفي البنات بنو عمة وفيهم
واجداً للصبي للاب ويؤثر لا يدخل في نسبته الميتة انتم ثم جز
ابيه ثم بنوهم ثم جزا جده ثم بنوهم وفيهم لا يؤثر اولى
من طاه للاب والعقب بقية البنات مع الابوين وبنات الابن
مع ابن الابن والأخوات لابوين مع أختم وللأخت مع أخيم
والعقب مع غيره الأخوات مع البنات وعمة ولدا الزنا و
والأخت مع لامة والمقتضى عمة بنفسه وأخت العقب ^{والنساء} ستة
لا يحرمه أصلاً الاب والابن والزوجة والام والبنات ^{الزوجة}
ومن سواهم الاقرب يجب بعده ومن يولى شيخه لا يورثه

مع الاولاد اتم والحر وم لا يجزى الجواب لام من اثنتي عشرة
 ويسقط بنوا الاعيان بالابن و ابنه وللاب والجد وبنوا العلات
 بهم وبهؤلاء وبنوا الاعيان بالولد وولدا الابن والاب والجد
 وسقط جميع الجنات بالام والابويات بالاب والقربى بالبعد
 حاشية كانت او محجوبة ومن لا قرابة له طام ام الام ومن ايضا
 ام اب الاب ومن لا قرابة له طام ام الاب السدس بنينا
 وقيل ثلث واذا اكملت البنات الثلثين يسقط بنات الابن
 الا ان يكون في درجتين او اقل منهن ذكر فيعبر عن
 وكذلك الاخوات لاب مع الاخوات لابوين اذ كانت
 في درجتين العمل الزيادة السام على الفيفة واحدة
 محتاج لا يعمل اثنان وثلاثة اربعة وثمانية تعمل
 ستة العشرة وتك وشفعا واثنان عشرة سبعة عشر وتك
 اربعة وعشرون اربعة وعشرون لامرأة وبنين و

وابوين والرضع ما فضل عن فرض ذوة السهام ولا عتبة له
 مروود عليهم بقدر سهام الاعيان زوجين في ثلث من بين
 عليه جنب واحد في السدس من عدد رؤسهم وان كان له جنبين
 فيعند سهامهم وان كان مع الاول من لا يرده عليه اعظم فرضه
 من اقل محتاجين ثم اقس الباقى بين عليهما كنز وج وثلاثة بنات
 وان لم يستقم في واقف رؤسهم كنز وج وست بنات
 فاضرب وحققا في محزبه ومن لا يرده عليه والاقربا كنز وج
 ونحو بنات وان كان مع الثاثة من لا يرده عليه فاقسم ما بقى
 من محزبه من لا يرده عليه على مسئلة من يرده عليه كنز وج و
 واربع جدات وست اخوات لام وان لم يستقم فاضرب جميع
 مسئلة من يرده عليه في محزبه فرض من لا يرده لاربعة زوجات
 وسبع بنات وست جدات ثم اضرب سهام من لا يرده عليه في
 من يرده عليه ما بقى من محزبه فرض من لا يرده عليه ذوة الرحم كل قريب

ليس يتركهم ولا عمة وهم لا يعطونهم من اموالهم
 جميع المال والاقراب ينجوا بعدوهم اولاد البنات والاخوان
 والبنات الاخوة وبنو الاخوة لام والام والعم والام والام
 والام والبنات الام والام والام والام والام
 ومن يتركهم واولادهم ولدانهم ثم وصود ثم ابوين او اخوين
 ثم ولد جده وجدته فاذا سقطوا في رجلين يتركهم بواحد
 او في الفرق والام اذا لم يعلم ايهام مات اولادهم واحد
 للماتين من ورثة والام لا يترك بالام الباطلة واذا
 اجتمع فيه قدامان لم يترك في شخصين ورثة بينهما
 بها وتوقف الحمل فب واحد هو المختار وانما نسخة ان
 يموت بعض الورثة قبل الفقة فيصير المسئلة الاولى ثم
 الثانية فان التقسم نصيب الميت الثاني على مسئلة فيما وان تقسم
 فان كان لهم ومسئلة هو اربعة فاضرب وقت الصبي الثاني

الثاني في الصحيح الاول والا فاضرب كل الثاني في الاول فاحاصل
 من في المسائلين فسام ورثة الميت الاول بضم في المصوب
 وسام ورثة الميت الثاني بضم في كل ما في يد او في
 فان مات بالثاني في جميع المبلغ مقام الاول والثاني مقام
 الثاني وكذا ان مات رابع وخامس حساب الفرائض الفروض
 نوعان الاول النصف وبه من اثنين والرابع من اربعة و
 والثاني من ثمانية والثاني في الثلث والثاني في الثلث
 والسادس من ستة واذا اختلف النصف بغير الثاني او بعض
 فممن ستة وان اختلف الرابع في اثنين عشر ومن اربعة وعشرين
 فاذا اكثر سرام فربما عليهم فان ضرب عددهم في اصل المسئلة
 لاهلها واخفين واقف سرامهم عددهم فاضرب وقت
 في اصل المسئلة لاهلها وستة اخوات فان اكثر سرام فربما
 اعاكروا وعدد ركام متاثر في ضرب احد الاعداد في اصل المسئلة

كنهه بنات وثلاثة اعوام وان كان بعض الاعداد يدخل في
 في بعض الاربع زوجات وثلاث جدات واعتبرها في ضربها كثر العدد
 في اصل السنة وان وافق بعض الاعداد بعض الاربع زوجات
 وخمس عشرة وعشرون ثمان عشرة بنات وستة اعوام في ضرب وقف
 احدها في جميع الآخرة فاخبر في وقف الثاني وان وافق
 والآخرة في جميع الرابع كذلك وله سائر الاعداد لما بين عش
 بنات وستة جدات وسبعة اعوام في ضرب احدها في جميع الثاني
 في اخره في جميع الثاني فاخبر في جميع الرابع والموافقان نقص
 الاقل من الاكثر من الجائدين في الاتفاق في واحد فاما ما
 وان اتفقا في عددا اخر فاما متوافقان في الاثنين بالنصف
 وفي الثلثة بالثلاثة العشرة وفي واحد عشر في واحد عشر
 بخس وهكذا اذا اردت ان تعرف نصيب كل فريق من الضرب
 ما كان له من اصل السنة فيما ضربه في اصل السنة في نصيب

نصيب وقسم الشركة والتصحيح موقوف في ضرب سهام كل
 وارث من التصحيح موقوف الشركة ثم اقسم المبلغ على وقف التصحيح
 بخس نصيبه في كل الوردت فان لم يكن بينهما موافقة في ضرب سهام
 لكل وارث من التصحيح في جميع الشركة وكذلك يعمل بعرفته نصيب كل
 واحد في فريق والجميع الذي لا التصحيح وكل دين كسهم كل
 وارثه ومنصالح من الورثة والقراء على شئ من الشركة فاطم
 لما لم يكن ثم اقسم الباقي على سهام الباقي في كل الكسب بعون الله
 ملك الوهاب في يوم الابع في شهر شعبان في وقت الفجر
 وسنة ست وستين والف مائة
 عبد الصفي النقيب الغفر له
 وبنه محمد بن ابراهيم غفر الله له
 ولها الدين واحسن اليها
 واليه كبري محمد صلى الله
 عليه وسلم والجميع
 والله اعلم بالصواب



خطا ولا دهر على امرئ
 كره خذوا في رخصه كاتبة
 وكتب على
 الخط باقي والبر في العبد العاص
 ولا يشيب الماء قاي الآلاء الله بغيره
 في الكفر بعد الوصف وما من مزم هذا
 افطعن الذي في دين السلام طعنا
 لا يترك احد منكم في دينه
 لا يترك احد منكم في دينه
 لا يترك احد منكم في دينه
 لا يترك احد منكم في دينه

